

# شرح الاشارات و التنبهات

امام فخرالدین محمد بن عمر شیرازی

(۵۴۵-۶۰۶ ه. ق.)

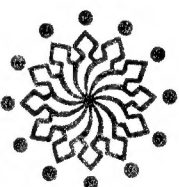
جلد دوم

فلسفه طبیعیات - الیات - و عرفان

مقدمه و تصحیح

دکتر علی رضا نجف‌آوده

تهران ۱۳۸۴



بزرگواران و دانشمندان



مرکز بین المللی گفتگوی تمدن‌ها



دانشگاه تهران

سلسله انتشارات

همایش بین المللی قرطبه و اصفهان  
دو مکتب فلسفه اسلامی در شرق و غرب  
اصفهان ۷-۹ اردیبهشت ماه ۱۳۸۱

(۲۷)

زیر نظر و اشراف  
دکتر مهدی محقق

رئیس هیأت مدیره انجمن آثار و مفاخر فرهنگی  
مدیر مؤسسه مطالعات اسلامی دانشگاه تهران - دانشگاه مک گیل

تهران ۱۳۸۴

## سلسله انتشارات انجمن آثار و مفاخر فرهنگی شماره ۳۲۵

فخر رازی، محدثین عصر، ۹۵۵۴-۶۰۶ ق.  
شرح الاشارات و التنبیها [ابن سینا] / فخرالدین محمدبن عمر رازی؛ مقدمه و تحقیق علی رضا نجف زاده. -- تهران: انجمن آثار و مفاخر فرهنگی، ۱۳۸۳ ج ۲

ج ۱) ISBN 964-7874-76-6  
ج ۲) ISBN 964-7874-77-4

عربی.

فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

مندرجات: ج ۱، منطق. -- ج ۲، فلسفه (طبیعیات - الهیات) و عرفان.

۱. ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۲۷۰-۴۲۸ ق. -- الاشارات و التنبیها -- نقد و تفسیر

۲. فلسفه اسلامی. -- متون قدیمی تا قرن ۱۴. الف. ابن سینا، حسین بن عبدالله، ۲۷۰-۴۲۸ ق.

الاشارات و التنبیها. شرح. ب. نجف زاده، علی رضا، ۱۳۳۹-۲۰. محقق. ج. انجمن آثار و مفاخر فرهنگی. د. عنوان. ه. عنوان: الاشارات و التنبیها. شرح.

۱۸۹/۱

BBR ۴۱۵/

۱۳۸۳

کتابخانه ملی ایران

۳۴۹۳۵-۴۸۳



انجمن آثار و مفاخر فرهنگی

شرح الاشارات و التنبیها (ج ۲)

امام فخرالدین محمدبن عمر رازی

مقدمه و تصحیح: دکتر علی رضا نجف زاده

مدیر اجرایی انتشارات همایش: فاطمه بستان شیرین

چاپ اول، ۱۳۸۴ □ شمارگان ۱۰۰۰ نسخه

چاپ: مؤسسه چاپ و انتشارات دانشگاه تهران

حق چاپ برای انجمن آثار و مفاخر فرهنگی محفوظ است

دفتر مرکزی: تهران - خیابان ولی عصر - پلا امیرهادی - خیابان سرگرد بشیری (بوعلی) - شماره ۱۰۰

تلفن: ۵۵۳۷۴۵۳۱-۳۰، ۵۵۳۷۴۵۳۰، ۵۵۳۷۴۵۳۰

دفتر فروش: خیابان انقلاب بین خیابان ایریخان و خیابان دانشگاه - ساختمان فروز دین - شماره ۱۳۰۴

طبقه چهارم - شماره ۱۹۴: تلفن: ۶۶۴۰۹۱۰۱

شابک: ۹۶۴۷۸۷۴۷۷۴-4 ISBN : 964-7874-77-4

قیمت: ۹۳۰۰ تومان

## سلسله انتشارات

### همایش بین المللی قرطبه و اصفهان

- ۱- علاقه‌انجیرید، (شرح تجرید الاعتقاد نصیرالدین طوسی) میرمحمد اشرف علوی عاملی از نواده‌های میرسید احمد علوی (جلد ۱)، به اهتمام حامد ناجی اصفهانی
- ۲- علاقه‌انجیرید، (شرح تجرید الاعتقاد نصیرالدین طوسی) میرمحمد اشرف علوی عاملی از نواده‌های میرسید احمد علوی (جلد ۲)، به اهتمام حامد ناجی اصفهانی
- ۳- الزاج القراح، حاج ملاهای سزواری، به اهتمام مجید هادی زاده
- ۴- امرات الزمان، ملامحمد زمان از شاگردان مکتب میرداماد، به اهتمام دکتر مهدی دهباشی
- ۵- رسائل ملادهم عزلی خلخالی، مشتمل بر چهارده کتاب و رساله (جلد ۱)، به اهتمام استاد عبدالله نورانی
- ۶- مصنفات میرداماد، مشتمل بر بیست کتاب و رساله، به اهتمام استاد عبدالله نورانی
- ۷- شرح فصوص الحکمة، سید اسماعیل حسینی شنب غازی، به اهتمام علی اوجی
- ۸- ترجمه رساله السعدیه، سلطان حسین واعظ سترآبادی، به اهتمام علی اوجی
- ۹- هدیه‌الخیبر، بهاء‌الدوله نوربخش، تصحیح سید محمد عمادی حائری



## فهرست مطالب مقدمه

پیشگفتار دکتر مهدی محقق.....	چهل و سه
مقدمه مصحح.....	۱
اهمیت کتاب اینارات در میان آثار فلسفی ابن سینا.....	۱۰
مشرّب فلسفی ابن سینا در اشارات.....	۳
عرفان و تصوّف در اشارات.....	۹
نظام فکری و انگیزه فخررازی از اعتراض بر فلاسفه.....	۱۵
بررسی مهمترین نقدهای امام فخررازی.....	۲۲
۱- تشکیک در اثبات وجود هیولا.....	۲۲
برهان فصل و وصل.....	۲۳
ایراد فخررازی بر برهان اثبات هیولا.....	۲۴
استدلال بر نفی وجود هیولی.....	۲۵
ایراد بر عمومیت برهان فصل و وصل در اثبات هیولا.....	۲۶
۲- تشکیک در اثبات صور نوعیه.....	۲۸
استدلال بر نفی صورت نوعیه.....	۳۰
۳- انکار غایت برای قوای طبیعی.....	۳۱
پاسخ از اشکال فخررازی.....	۳۲
۴- تشکیک در وجود زمان.....	۳۳
استدلال ابن سینا بر وجود زمان.....	۳۴
نقدهای فخررازی.....	۳۵
نقد و بررسی انتقادهای فخررازی.....	۳۷
۵- اعتراض بر قاعده «کلّ حادث مسبوق بامکان الوجود و بقاء».....	۴۰
استدلال ابن سینا در اثبات قاعده.....	۴۱
نقدهای فخررازی.....	۴۱

۶۹.....	اجماع همه دانشمندان بر مفاد قاعده «الواحد».....
۷۱.....	دلیل ابن سینا در اثبات قاعده «الواحد».....
۷۲.....	اعتراض فخررازی بر استدلال ابن سینا.....
۷۳.....	نقد و بررسی.....
۷۵.....	۱۰- ترتیب و کیفیت صدور کثرات از حقیقتی.....
۷۵.....	نظریه ابن سینا در این مسأله.....
۷۹.....	ایرادات فخررازی.....
۸۰.....	نقد و بررسی ایرادات فخررازی.....
۸۴.....	معرفی نسخه‌های مورد اعتماد در تصحیح بخش حکمت.....
۸۵.....	روش تصحیح کتاب.....
۸۷.....	فهرست اعلام، کتب، فرقه‌ها و اماکن.....
	فهرست مأخذ

۴۶.....	۶- اعتراض بر قاعده «الحق ماهیة ائینه».....
۴۷.....	فخررازی و مسأله وجود.....
۴۸.....	استدلال حکما بر نفی ماهیت از واجب تعالی.....
۴۹.....	دلایل فخررازی بر زیادت وجود واجب بر ماهیت او.....
۵۰.....	اعتراض فخررازی بر دلیل شیخ‌الرئیس.....
۵۱.....	نقد و بررسی سخنان فخررازی.....
۵۴.....	۷- توحید واجب تعالی.....
۵۴.....	استدلال شیخ‌الرئیس بر نفی شریک از واجب تعالی.....
۵۵.....	ایرادهای فخررازی بر برهان توحیدی.....
۵۶.....	دلایل ثبوتی بودن وجوب.....
۵۶.....	ابطال دلایل فوق‌الذکر.....
۵۶.....	استدلال بر عدمی بودن وجوب.....
۵۷.....	پاسخ خواجه طوسی.....
۵۷.....	ادامه ایرادهای فخررازی بر برهان توحید.....
۵۷.....	نقد و بررسی.....
۵۸.....	استدلال شیخ‌الرئیس بر نفی ترکیب از واجب تعالی.....
۵۹.....	ایرادهای فخررازی بر استدلال ابن سینا.....
۶۰.....	نقد و بررسی.....
۶۱.....	اعتراض فخررازی بر نفی حدّ از واجب تعالی و پاسخ خواجه.....
۶۲.....	۸- علم واجب تعالی.....
۶۲.....	علم واجب تعالی به ذات خود.....
۶۳.....	علم واجب تعالی به ماسوائی خود.....
۶۴.....	کیفیت علم تفصیلی حق تعالی به اشیاء خارجی.....
۶۵.....	اشکال و جواب.....
۶۶.....	ایرادات فخررازی.....
۶۷.....	نقد و بررسی.....
۶۹.....	۹- قاعده «الواحد لا یصدر عنه إلا الواحد».....

## فهرس مطالب كتاب شرح الإشارات والتبهيئات للإمام فخرالدين الرازى

الموضوع	الصفحة
مقدمة الشيخ الرئيس.....	١
النمط الأول فى تجوهر الأجسام	٢
المراد من تجوهر الأجسام.....	٣
المسئلة الأولى: فى نفي الجزء الذى لا يتجزأ	٤
فى تعريف حقيقة الجسم.....	٥
الأجسام المركبة لها أجزاء متناهية بالفعل.....	٧
الأقوال فى الجسم المفرد.....	٧
الحجة على إبطال قول من قال: الجسم مؤلف من أجزاء متناهية.....	٧
الفصل الثانى: فى إبطال قول من قال: الجسم مؤلف من أجزاء غير متناهية.....	١٣
الفصل الثالث : الجسم القابل للانفصال شىء واحد فى نفسه.....	١٩
المسئلة الثانية: فى تفاريع نفي الجزء	
الفصل الرابع: الجسم قابل لاتقسامات وهىة غير متناهية.....	٢٢
الفصل الخامس: الحركة و الزمان قابلان للقسمة.....	٢٣
المسئلة الثالثة: فى إثبات الهوىلى	
الفصل السادس: الدليل على إثبات الهوىلى من جهة عروض الانفصال والاتصال عليها.....	٢٤
إيراد شكك على هذا الدليل.....	٢٥
تقرير آخر عن الدليل.....	٢٥

الموضوع

٧٦	ايراد شكك على الدليل
٣١	اعتراض المصنّف على التّبيّح بإقامة الحجّة على نفى الهوىلى
٣٣	الفصل السابع: فى عدم انفكاك الصّورة الجسديّة عن الهوىلى دائماً
٣٣	ايراد الشكك على كون الأجسام مشتركة فى الجسديّة
٣٥	إنّ الصّورة الجسديّة طبيعيّة نوعيّة محتمّلة تختلف بالخارجات
٣٧	ايراد الشكك على وجوب حلول الجسديّة فى المادّة
٣٧	الفصل الثامن: دفع ايراد آخر على وجود الهوىلى وهو أنّ الجسم الذى يعرض له الانفصال ليس يتّصل الحقيقة بل متألّف من أجزاء كونيّة غير قابلة للانفكاك
٣٧	الفصل التاسع: فى تقرير ما ذكر فى آخر الفصل المتقدّم وهو أنّ الماهيّة إذا لزمتها ما يمتنع عن الانفصال والاتّصال، وجب أن يكون نوعه فى شخصه
٣٣	المسئلة الرابعة: فى أنّ الهوىلى قابله للمقادير المختلفة
٣٣	الفصل العاشر: فى أنّ الهوىلى قابله للمقادير المختلفة
٣٣	المسئلة الخامسة: فى بيان استحالة خلوّ الصّورة عن الهوىلى
٣٦	الفصل الحادى عشر: الدليل على تناهى الأبعاد
٥٣	الفصل الثانى عشر: فى أنّ الصّورة الجسديّة لا تنفك عن الشّكل، وحصول الشّكل لها لأجل شيء
٥٣	كانت الجسديّة حالة فيه وهو المادّة، فالصّورة الجسديّة لا تنفك عن المادّة
٥٣	الفصل الثالث عشر: فى الجواب عن ايراد أورده على الوجه الذى به ابطال القسم الأوّل من الأقسام الثلاثة المذكورة فى الفصل السابق وهو أنّ الجسديّة لو انفكت الشّكل الممتلئ لزم أن يكون شكل جزئها سائراً كليها مع أنّ الفلك ليس له هذه الوحدة فى الشّكل
٦٢	ايراد شكك بأنّ تعليل اختلاف الفلك فى الكليّة والجريّة بالمادّة غير صحيح
٦٥	المسئلة السادسة: فى امتناع خلوّ الهوىلى عن الصّور الجسديّة
٦٦	الفصل الرابع عشر: أنّ الهوىلى لو كانت بانفرادها ذات وضع مشاراً إليها، لكانت إما نقطة أو خطّاً أو سطحاً أو جسماً، وكلّها باطل
٧٠	الفصل الخامس عشر: أنّ الهوىلى الخالية عن الصّورة إذا لم تكن مشاراً إليها ولم تكن فى حيّز وجهها، استحال أن تحصل فى حيّز مميّن عند حلول الجسديّة فيها
٧٣	الفصل السادس عشر: فأحدس من هذا أنّ الهوىلى لا تتجزّ عن الصّورة الجسديّة

الموضوع

٧٥	المسئلة السابعة: فى بيان استحالة خلوّ الهوىلى عن الصّورة التّرويحية
٧٥	الفصل السابع عشر: الدليل على اثبات الصّورة التّرويحية
٧٦	ايراد الشكك على هذا الدليل
٧٨	اعتراض المصنّف على وجود الصّورة التّرويحية بإقامة دليلين على نفيتها
٧٩	الدلالة على إثبات الصّور التّرويحية المناسبة لباب الأين والاعتراض عليها
٨٠	الفصل الثامن عشر: فى أنّ الصّورة الجسديّة مع احتياجها إلى الهوىلى تحتاج إلى أشياء أخرى لولاها
٨٠	لكانت المقدار والاشكال متناهية
٨٢	المسئلة الثامنة: فى بيان كونيّة تعلّق الهوىلى والصّورة
٨٢	الفصل التاسع عشر: فى تعديد الوجوه التى يمكن أن تقع الملازمة بين الهوىلى والصّورة
٨٥	الفصل العشرون: الصّور التى يمكن أن يندم ويحصل فى مواضع غيب عديمها أخرى، كصّور الجسديّة والتّرويحية للماضى، يستتبع أن يكون عللاً مطلقة أو وسائط وآلات مطلقة فى وجود الهوىلى
٨٥	الفصل الحادى والعشرون: أنّ الصّورة الجريّة وما يصحبها من الصّور التّرويحية، سواء كانت ممكنة الزّوال كما فى العناصر أو مستعنة الزّوال كما فى الأفلاك، ليس شيء منها سبباً لقوام الهوىلى مطلقاً
٨٦	الاشكال على تقدّم التّشكّل و التّناهى على الصّورة الجسديّة
٨٩	اعتراض المصنّف بأنّ الصّورة لما لم تكن علّة مطلقة للهوىلى، فكيف تكون شريكاً للعلّة
٩٢	الفصل الثّانى والعشرون: فى ذكر سؤال على الحجّة المذكورة فى الفصل السابق وجوابه
٩٣	ايراد المصنّف على الحجّة
٩٣	الفصل الثالث والعشرون: فى أنّ الصّورة التى يمكن زوالها عن المادّة ليست بمنأخّرة فى الوجود عن الهوىلى
٩٣	ايراد الشكك بأنّ هذا الفصل كالمناقض لما مضى
٩٥	الفصل الرابع والعشرون: فى امتناع حاجة كلّ واحد من الهوىلى والصّورة إلى الآخر
٩٦	ايراد شكك بأنّ معيّة الهوىلى والصّورة لا يوجب احتياج أحدهما إلى الآخر
٩٧	الفصل الخامس والعشرون: فى أنّ الحقّ هو أنّ الهوىلى توجد عن سبب أصل وعن معين بتفقيب الصّورة، إذا اجتمعا تمّ وجود الهوىلى
٩٨	كونيّة تشخّص الصّورة بالهوىلى وبالعكس على وجه لا يلزم الدور

الموضوع	الصفحة
الجهة حدّ و الحدّ يستحيل أن يحصل في خلاء أو ملاء متناهية إلا بمحدّد.	١١٦
ذلك المحدّد يجب أن يكون جسماً أو جسمائياً واحداً.	١١٧
فالمحدّد للجهات جسم واحد محيط، وهو المطلوب.	١١٧
المسئلة الثانية: في أنّ الجسم المحدّد للجهات لاتصح عليه الحركة المستقيمة	
الفصل الثاني: في بيان امتناع الحركة المستقيمة على محدّد الجهات.	١١٨
المسئلة الثالثة: في بيان أنّ محدّد الجهات هو الفلك الأعظم أو غيره	
الفصل الثالث: في بيان سائر أحوال محدّد الجهات.	١٢٠
في معنى الموضع والوضع.	١٢٠
أنّ الفلك المحيط لم يكن له موضع لكن له وضع بالقياس إلى غيره، وأنّا الأفلاك لها الوضع و	
الموضع.	١٢١
محدّد كلّ الجهات هو الفلك الأعظم.	١٢١
إيراد شكّ على تقدّم الفلك الحاوي بالوجود.	١٢٢
المحدّد الأوّل خلق به أن يكون متقدّماً في رتبة الإبداع.	١٢٣
يجب أن يكون المحدّد مستديراً.	١٢٣
المسئلة الرابعة: في شرح أمور تعمّ الأجسام كلّها	
الفصل الرابع: بيان حال الأجسام البسيطة.	١٢٤
تعريف الطبيعة والقوّة.	١٢٤
الجسم البسيط لا يكون مركّباً عن طبائع وقوى متخالفة.	١٢٥
أثر الطبيعة الواحدة لا يختلف باختلاف الأوقات والأحوال.	١٢٦
الفصل الخامس: في مكان الجسم المركّب والبسط وفي أنّ شكل البسط هو الكرة.	١٢٧
الدليل على إثبات الطبيعة.	١٢٧
الأحكام التي تتفرّع على قولنا: إنّ الطبيعة الواحدة لا تقتضي إلاّ أثراً غير مختلف وهي: أنّ مكان	
البسيط والمركّب واحد وأنّ شكل البسط هو الكرة.	١٢٩
بيان موارد النقض لما ذكره.	١٣٠
الفصل السادس: في إثبات الميل و بيان أحواله.	١٣٣
الميل معايير للحركة والقوّة المحركة.	١٣٤

الموضوع	الصفحة
الفصل السادس والعشرون: في أنّ القوّة والهبولى وإن ارتفع كلّ واحد منهما برفع الآخر،	
لكنّ القوّة لها تقدّم بالذات على الهبولى، لا بالزمان.	٩٩
الفصل السابع والعشرون: لافرق بين التلكيكات والمنصرّيات فيما قلنا من كون القوّة شريكة	
لسبب أصليّ و يكون مجموعهما عدّة لوجود الهبولى.	١٠٠
المسئلة التاسعة: في أحكام المقادير	
الفصل الثامن والعشرون: في البحث عن المقادير.	١٠١
الشيّ الذي يتناهى به الجسم هو البسيط.	١٠٢
الجسم يلزمه التطّح من حيث يلزمه الشاهي لامن حيث تقوّمه.	١٠٢
التطّح أيضاً قد يوجد مع عدم الخطّ والخطّ مع عدم النقطة.	١٠٤
التأثرة أيضاً قد يوجد و لا نقطة فيها بالفعل.	١٠٤
كيفية ترتيب المقادير في الوجود.	١٠٥
المسئلة العاشرة: في امتناع تداخل المقادير	
الفصل التاسع والعشرون: الدليل على امتناع تداخل المقادير.	١٠٦
المسئلة الحادية عشر: في استحالة الخلاء	
الفصل الثلاثون: إبطال القول بأنّ الخلاء عدم صرف.	١٠٧
الفصل الحادى والثلاثون: إبطال القول بأنّ الخلاء بعد ثابت مقطّر.	١٠٨
المسئلة الثانية عشر: في الجهة	
الفصل الثاني والعشرون: الدليل على وجود الجهة.	١٠٩
الفصل الثالث والعشرون: الجهة من المحسوسات لامن المعقولات التي لاوضع لها.	١١٠
الفصل الرابع والعشرون: في بيان ماهيّة الجهة.	١١٠
الفصل الخامس والعشرون: إيراد شكّ على كبرى القياس الذي البت به الجهة والجواب عنه.	١١١
التمطع الثاني: في الجهة و أجسامها الأولى و الثانية	
القسم الأوّل: في الكلام على الأفلاك	
المسئلة الأولى: في أنّ الجهات لاتتحدّد إلاّ بجسم كبرى	
الفصل الأول: في إثبات جسم محدّد للجهات محيط بالأجسام ذوات الجهة.	١١٤
المشهور أنّ الجهات ستّ.	١١٥
الجهات الستّ منها ما يتبدّل بحسب الفرض ومنها ما لا يتبدّل.	١١٥



**الموضوع**

**المصفحه**

الميل قابل للأثثد و الأثقص.....	١٣٢
الميل قد ينبت من طماع الجسم و قد ينبت من تأثير غيره.....	١٣٢
الجسم إذا كان في حيزه الطبيعي لا يكون فيه ميل طبيعي.....	١٣٢
الميلان إلى جهتين هل يجمعان أم لا؟.....	١٣٢
الفصل السابع: الجسم القابل للحركة لا يخلو عن ميل.....	١٣٧
اعتراض المصنف بأن الحركة بنفسها تستدعي زماناً و بسبب المعاودة زماناً.....	١٣٨
و أن نسبة أثر المؤثر الضعيف إلى أثر القوى ربما لا تكون كنسبتهما.....	١٣٩
و أن البيان الذي ذكر في أن الحركة القسرية لا توجد بدون ميل عائق حاصل بعينه في الحركة الطبيعية.....	١٣٩
الفصل الثامن: في نفي زمان لا ينقسم.....	١٤١
الفصل التاسع: في إيراد التثنية بأن موضع الجسم وشكله متعين أبداً يتخصص محدث الأجسام أو غيره و الجواب عنه.....	١٤١
الفصل العاشر: في إمكان انتقال الجسم عن الموضع و الوضع باعتبار طبع.....	١٤٣
المسئلة الخامسة: في أن الجسم المحدد للجهات متحرك على الاستدارة.....	١٤٣
الفصل الحادي عشر: الدليل على أن الجسم المحدد للجهات يصبح عليه أن يتحرك بالاستدارة.....	١٤٤
اعتراض المصنف على مقدمات الدليل.....	١٤٥
المسئلة السادسة: في كيفية الحركة المستديرة للفاك المحدد.....	١٤٥
الفصل الثاني عشر: في معنى تبدل الوضع في الفاك المحدد.....	١٤٩
الفصل الثالث عشر: لا يمكن الاستدلال بتبدل ما بين أجزاء الفاك إلا أن يقاس إلى جسم ماكن.....	١٥٠
المسئلة السابعة: في امتناع الكون و الفساد على الفاك.....	١٥٢
الفصل الرابع عشر: في أن كل ما يصبح عليه الكون و الفساد كان فيه ميل مستقيم.....	١٥٢
الفصل الخامس عشر: إيراد شكك بأن حصول القصور ربما يكون في موضع ملاصق لمكانها الملازم و الجواب عنه.....	١٥٤
الفصل السادس عشر: في بيان مسائل هي:	١٥٥
أه يستحيل أن يجمع في الجسم الواحد ميل مستقيم و ميل مستدير.....	١٥٥
أن الكون و الفساد محال على الفاك.....	١٥٥

**الموضوع**

**المصفحه**

اعتراض المصنف بأن دليكم على أن الفلك ليس بكائن ولا فاسد غير تام.....	١٥٥
أن الخرق و التمز و الاستحالة المؤدية إلى زوال الصورة محال.....	١٥٦
القسم الثاني: في الأجسام المنصرفة.....	
المسئلة الأولى: في عدد الأسطوانات.....	
الفصل السابع عشر: في الأجسام المنصرفة و القوى الأولية التي بها يتم الفعل و الافعال بين الأركان.....	١٥٧
الفصل الثامن عشر: في العناصر الأربعة.....	١٦٥
المسئلة الثانية: في سبب ترتيب العناصر في أمكتها.....	١٧١
الفصل التاسع عشر: في سبب ترتيب العناصر في أمكتها.....	١٧١
المسئلة الثالثة: في بيان جواز الكون و الفساد على العناصر الأربعة و استدلال بذلك على أن لها الفصل المشرونة: بيان جواز الكون و الفساد على العناصر الأربعة و استدلال بذلك على أن لها.....	١٧٢
ميرلي مشتركة.....	١٧٢
في انقلاب الهواء ماء و الاستهاد الأول عليه بالبدى الحادث على ظاهر الاناء إذا برد بالجمد.....	١٧٥
اعتراض المصنف على الاستهاد الأول.....	١٧٧
الاستهاد الثاني بالتحاب المتولد في قلى الجبال.....	١٧٧
في انقلاب الهواء ناراً.....	١٧٨
في انقلاب الأرض ماء.....	١٧٩
في انقلاب الماء أرضاً.....	١٧٩
المسئلة الرابعة: في أن الأسطوانات و الأركان ليست إلا الأربعة المذكورة.....	١٨٠
الفصل الحادي والعشرون: في أن العناصر الأربعة هي الأصول للكون و الفساد ولها هي الأركان الأولى.....	١٨٠
المسئلة الخامسة: في كيفية تولد المركبات عن هذه الأربعة.....	١٨٤
الفصل الثاني والعشرون: في كيفية تولد المركبات عن العناصر الأربعة.....	١٨٥
الاجناس العالية للمركبات ثلاثة: المعدنات، و النبات و الحيوان.....	١٨٥
بيان الدليلين على إثبات القصور النوعية و اعتراض المصنف عليهما.....	١٨٦
الفرق بين القصور و الأعراض.....	١٨٦
في إبطال مذهب القائلين بأن البساط إذا امتزجت بطل مأكّل واحد من القصور النوعية.....	١٨٨
المذهب الحق في المراجع.....	١٨٨

الموضوع الصفحة

المسئلة الثالثة: في وحدة النفس وكيفية تأثرها عن البدن وكيفية تأثر البدن عنها

٢١٤ الفصل السادس: في أنَّ النفس شيء واحد وله فروع وقوى منبئة في الأعضاء.....

٢١٥ في تأثر القوى عن النفس وتأثر النفس عنها.....

٢١٥ في أنَّ الملكات والانفعالات النفسانية قابلة للتثبته والضعف.....

القسم الثاني: في أحكام الإدراك

المسئلة الأولى: في ماهية الإدراك

٢١٦ الفصل السابع: في معنى الإدراك.....

٢١٦ لماذا قدم الكلام في القوى المدركة على الكلام في القوى المحركة؟.....

٢١٧ التليل على أنَّ إدراك الشيء لا يحصل إلا عند حصول حقيقة المدركة في المدركة.....

٢١٨ إبراد شكك على هذا التليل.....

٢١٩ أدله منكري انطباع ماهية المدركة في المدركة.....

٢٢٢ وأيضاً الإبصار لا يستدعي انطباع صور المربثات في البصر.....

٢٢٦ لو ثبت القول بالانطباع فالإدراك هل هو نفس الانطباع أم لا؟.....

الحق عند المصنف أنَّ الإدراك عبارة عن حالة نسبية إضائية إنما بين القوة العاقلة وبين ماهية

الضرورة الموجودة في العقل، أو بينها وبين الأمر المستتر في الخارج، والاستدلال عليها بوجهين

٢٢٦ عاقلين و بوجه خاصه.....

الحجة الأولى: أنَّ إدراك التوارد لو كان عبارة عن حقيقة التوارد للشيء، لكان الجهاد الموصوف

٢٢٦ بالتوارد مدركاً له لأنَّ التوارد حاصل له.....

٢٢٧ ما الفرق بين حصول التوارد المعقول في العقل وبين حصول التوارد في الجدار؟.....

٢٢٨ القول بأنَّ العلم هو نفس الانطباع لا يتفق إلا مع القول باتحاد العاقل بالمعقول.....

٢٢٩ الحجة الثانية على إبطال القول بالانطباع.....

٢٣٠ الحجة على إبطال القول بالانطباع في الإدراك العقلية خاصة.....

٢٣٣ في أنَّ الإدراك الخيالي أيضاً ليست عبارة عن مجرد حصول الصورة في الخيال.....

٢٣٣ في أنَّ الإبصار أيضاً ليس عبارة عن مجرد الشبح المنطبع.....

٢٣٢ إبطال القول بالمثال والشبح.....

المسئلة الثانية: في بيان درجات الإدراكات في التجرد

الموضوع الصفحة

المسئلة السادسة: في إثبات الاستحالة

١٩٠ الفصل الثالث والعشرون: في أقسام الاستحالة.....

١٩١ إبطال قول من زعم أنَّ حرارة النار لأجل اختلاط أجزاء نارية وردت على الماء بوجه خصه.....

١٩٢ الفصل الرابع والعشرون: في إبطال القول بالكمون.....

المسئلة السابعة: في أحكام النار

١٩٥ الفصل الخامس والعشرون: في أنَّ النار البسيطة غير ملونة ولا مرتبة.....

المسئلة الثامنة: في ذكر حكمة الله تعالى في خلق العناصر

١٩٨ الفصل السادس والعشرون: في بيان حكمة الصانع في خلق الأصول والأزربة وإعداد كل مزاج

١٩٨ لصورة نوعية.....

١٩٨ اعتراض المصنف على كلام الشيخ.....

التمط الثالث: في النفس الأرضية والسموية

٢٠١ في تعريف النفس.....

القسم الأول: في بيان أنَّ النفس ليست عبارة عن البدن ولا عن المزاج وأنها واحدة

المسئلة الأولى: في بيان أنها ليست عبارة عن هذا البدن

الفصل الأول: في بيان أنَّ الإنسان لا يغفل عن إدراك ذاته قط ويعلم إتيته حال ما يكون غافلاً عن

٢٠٢ بدنه و جميع أعضائه.....

اعتراض المصنف على كلام الشيخ بأنه غير برهاني؛ ولم يبين أيضاً أنَّ الإنسان هل يستتبع أن يغفل

٢٠٣ عن إدراك ذاته أم لا؟.....

٢٠٥ الفصل الثاني: في أنَّ الشاعر للذات ليس الحواش الظاهرة.....

٢٠٦ الفصل الثالث: في أنَّ الشعور به ليس الحواش الظاهرة.....

٢٠٨ الفصل الرابع: في أنَّ النفس لا يدرك بوساطة الأفعال والآثار.....

٢٠٩ اعتراض المصنف بأنَّ كلام الشيخ في هذه الفصول تطويلات ولا يعلم منها تصور النفس.....

المسئلة الثانية: في بيان أنَّ النفس ليست بمزاج

٢١٠ الفصل الخامس: في بيان أنَّ الحركة الإرادية للإنسان وإدراكه ليست لجسميته ولا لمزاج بدنه بل هما

من أفعال نفسه، فالنفس غير الجسمية والمزاج.....

الموضوع الصفحة

الفصل الثامن: في بيان أقسام الإدراك: الحسى و الخيالى و العقلى؛ و ترتيبها في التجرّد و أحكامها. ....	٢٣٦
في أن ما هو في ذاته برىء عن المادّة عن الحسّ و عن علاقتها فهو مقول بذاته. ....	٢٣٢
المسئلة الثالثة: في الحوائس الباطنة	
الفصل التاسع: في إثبات القوى المدركة و أحوالها. ....	٢٣٢
لماذا أهمل البحث عن الحوائس الظاهرة و تكلم في القوى الباطنة؟. ....	٢٣٦
في أن القوى الباطنة الدّراكة للجزيئات على سبيل الحصر خمسة. ....	٢٣٦
الدّلالة على إثبات الحسّ المشترك. ....	٢٣٧
إيراد الشكّ على هذا الدّليل. ....	٢٣٨
الدّليل على إثبات الخيال. ....	٢٥٠
الاستدلال على التّغاير بين الحسّ المشترك و الخيال و الاعتراض عليه. ....	٢٥١
الدّليل الثّاني على إثبات الحسّ المشترك و الخيال و إيراد الشكّ عليه. ....	٢٥٣
إقامة الدّليل على نفي الحسّ المشترك. ....	٢٥٥
الدّليل على فساد القول بالخيال. ....	٢٥٥
في تعريف الوهم. ....	٢٥٦
ما الدّليل على أن المدرك لهذه المحسوسات ليس هو النفس؟. ....	٢٥٦
إيراد الشكّ في كون مدرك الوهم أمراً جزيئاً. ....	٢٥٧
في القوّة الدّاكرة. ....	٢٥٨
في مواضع هذه القوى. ....	٢٥٨
في القوّة المتخيّلة و موضعها. ....	٢٦١
في بيان أن القوّة المتخيّلة مغايرة لسائر القوى و الاعتراض عليه. ....	٢٦٢
الدّليل على اختصاص كلّ واحدة من هذه القوى الخمسة بموضع مميّز و الاعتراض عليه. ....	٢٦٣
الحجّة على أن النفس هي المدركة لجميع الإدراكات بجميع المدركات و نفي هذه القوى الخمسة. ....	٢٦٤
المسئلة الرابعة: في درجات النفس الإنسانيّة	
الفصل العاشر: في تعديد قوى النفس الإنسانيّة. ....	٢٦٧
النفس الناطقة لها قوتان: العمليّة و النظرية. ....	٢٦٨
مراتب العقل الثّلاث. ....	٢٦٩

الموضوع الصفحة

في العقل الفعّال. ....	٢٧٠
المسئلة الخامسة: في الفرق بين الحدس و الفكر	
الفصل الحادي عشر: في بيان الفرق بين الحدس و الفكر. ....	٢٧١
المسئلة السادسة: في إثبات القوّة القدسيّة	
الفصل الثّاني عشر: في القوّة القدسيّة. ....	٢٧٢
الاستدلال على إثبات هذه القوّة القدسيّة. ....	٢٧٣
الفصل الثالث عشر: في إثبات العقل الفعّال. ....	٢٧٥
الفصل الرابع عشر: في بيان العلّة الموجدة لمملكة اتّصال النفس بالعقل الفعّال. ....	٢٨١
الفصل الخامس عشر: في بيان كميّة حصول اتّصال النفس بالعقل الفعّال. ....	٢٨٢
المسئلة السابعة: في أن النفس الناطقة ليست بجسم و لا جسمانيّة	
الفصل السادس عشر: في إثبات أن النفس الإنسانيّة ليست جسماً و لا جسمانيّة. ....	٢٨٤
الفصل السابع عشر: في أن القوّة العقليّة لا تنقسم إلى أجزاء متناهية الطّابع، فيستحيل أن تكون جسمانيّة. ....	٢٨٨
إيراد الشكّ على الحجّة. ....	٢٩١
تقرير الحجّة على وجه آخر. ....	٢٩٢
الفصل الثّامن عشر: في إبطال الشكّ في أن تنقسم القوّة العقليّة إلى جزيئات لها	
المسئلة الثّامنة: في أن كلّ مجرد فهو عقل و عاقل و معقول	
الفصل التاسع عشر: في بيان أن كلّ مجرد فإنّه يمكن أن يكون عاقلاً لذاته. ....	٢٩٨
إيراد شكوك على هذه الحجّة. ....	٣٠٠
الفصل العشرون: في إبطال الشكّ على ما قاله في الفصل السّابق بأنّ المجرّد متى قارنه غيره، و جب أن يصير عاقلاً لذلك الغير. ....	٣٠٨
اعتراض المصنّف على الاستدلال. ....	٣٠٩
الفصل الحادي والعشرون: في دفع ما يروى من أن للمقارنة شرط و هو أن الوجود الذّهني كان	
شرطاً لصحّة تلك المقارنة و الوجود الخارجى كان مائلاً معها. ....	٣١٠
الفصل الثّاني والعشرون: تنكير بما يتّنه في الفصول المتقدّمة. ....	٣١٥

الموضوع الصفحة

الفصل الخامس: في تعريف علل ماهية الشيء و علل وجوده..... ٣٢١

الفصل السادس: في بيان مغايرة الماهية للوجود..... ٣٢٢

الفصل السابع: في بيان أحكام العلل الأربعة..... ٣٢٢

إيراد شكك بأن ليس للأفعال الطبيعية غايات..... ٣٢٣

الفصل الثامن: في أن الملة الأولى علّة لوجود كلّ شيء و لوجود علل ماهيات الأشياء..... ٣٢٤

المسئلة الثالثة: في إثبات واجب الوجود

الفصل التاسع: في تقسيم الموجود إلى الواجب لذاته و الممكن لذاته و بيان ماهيتهما..... ٣٢٤

الفصل العاشر: في أن الممكن لا يوجد إلا لسبب..... ٣٢٥

الفصل الحادي عشر: في إبطال التسلسل..... ٣٢٦

الفصل الثاني عشر: في تفصيل القول في إبطال التسلسل..... ٣٢٨

الفصل الثالث عشر: في أن كلّ علّة جملة هي غير شيء من آحادها فهي علّة لألّا لآحاد ثم للجملة..... ٣٢٩

الفصل الرابع عشر: في أن كلّ جملة مرتبة من علل و معلولات و فيها علّة غير معلولة فهي طرف..... ٣٥٠

الفصل الخامس عشر: في أن كلّ سلسلة لابد أن ينتهي إلى طرف و الطرف واجب..... ٣٥١

المسئلة الرابعة: في وحدة واجب الوجود

الفصل السادس عشر: في بيان المقدّمة الأولى لبيان توحيد واجب الوجود..... ٣٥٣

الفصل السابع عشر: في بيان المقدّمة الثانية المحتاج إليها في تقرير برهان التوحيد..... ٣٥٥

دلائل الفلاسفة على فساد القول بأن يكون وقوع لفظ الموجود على الواجب و على الممكنات بالاشتراك اللفظي..... ٣٥٦

تقرير استدلال الشيخ في إبطال قول من يقول: إن وجوده تعالى معانيير لمأهيته..... ٣٥٨

دلائل المصنّف على فساد قول الشيخ..... ٣٥٨

الفصل الثامن عشر: في تقرير الدلالة على التوحيد..... ٣٦٣

إيراد الشكك على أن يكون الواجب أمراً ثبوتياً..... ٣٦٤

الاستدلال على كون الواجب أمراً عددياً..... ٣٦٥

اعتراض المصنّف على أن يكون الثنتين وصفاً ثبوتياً..... ٣٦٧

الفصل التاسع عشر: في أن واجب الوجود يستحيل أن يكون نوعاً لأشخاص..... ٣٧١

اعتراض المصنّف على الاستدلال..... ٣٧١

الموضوع الصفحة

القسم الثالث: في أحكام القوّة المعتركة من قوى النفس

المسئلة الأولى: في أقسام القوى النباتية..... ٣١٦

الفصل الثالث والعشرون: تهديد للبحث عن القوى النباتية..... ٣١٦

الفصل الرابع والعشرون: في بيان أقسام القوى النباتية..... ٣١٦

المسئلة الثانية: في القوى المعتركة الاختيارية

الفصل الخامس والعشرون: في بيان مراتب الحركات الاختيارية و مبادئها..... ٣١٨

المسئلة الثالثة: في أن الفلك متحرك بالإرادة

الفصل السادس والعشرون: في بيان أن حركات الأفلاك نفسانية إرادية..... ٣٢١

المسئلة الرابعة: في إثبات النفوس الفلكية

الفصل السابع والعشرون: مقدّمة يتفجع بها في إثبات النفوس الفلكية..... ٣٢٢

الفصل الثامن والعشرون: في بيان أن لحركات الأفلاك مبدأً هو صاحب الإرادة الكليّة..... ٣٢٣

الفصل التاسع والعشرون: في إثبات أن للفلك مبدأً ذا إرادة جزئية..... ٣٢٦

إيراد الشكك على الحقّة..... ٣٢٧

الفصل الثلاثون: في أن الفاعل بالإرادة لا يريد فعلاً إلا إذا علم أو ظنّ أو اعتقد أنّ ذلك الفعل أولى له من عدمه و دفع الاشكالات عن هذه القاعدة..... ٣٣٢

التمط الرابع: في الوجود و علله

فيما يمكن أن يعترض على هذا العنوان و جوابه..... ٣٣٥

المسئلة الأولى: في الردّ على من زعم أن ما لا يكون محسوساً لا يكون معلوماً

الفصل الأول: في بيان فساد القول بانحصار الموجود في المحسوس..... ٣٣٦

الفصل الثاني: في بيان أن الحال في كلّ واحد من الأعضاء و الأجزاء كالحال في الإنسان نفسه..... ٣٣٩

في كونه طبيعة مقولة غير محسوسة..... ٣٣٩

الفصل الثالث: في بيان أن في الموجودات المحسوسة أموراً غير محسوسة فكيف يمكن الاستبعاد من وجود موجودات لا تعلّق لها بالمحسوسات أصلاً..... ٣٣٩

الفصل الرابع: في أن علّة حقيقة جميع الحقائق أولى بالتأجّر من غيرها..... ٣٤٠

المسئلة الثانية: في تفصيل القول في العلل الأربعة

**الموضوع**

في أنَّ المفترق من المحدث إلى الفاعل أي شيء هو؟.....	٣٩٠
في البحث عن علّة الانتقار.....	٣٩١
الفصل الثالث: في سبب احتياج المفعول إلى الفاعل.....	٣٩٢
في أنَّ الدوام لا ينافي الانتقار إلى المؤثر.....	٣٩٣
الاعتراض على الشيخ بأنه تكلم فيما لا حاجة إليه و لم يتكلم في المحتاج إليه في هذه المسئلة.....	٣٩٣
المسئلة الثالثة: في أنَّ كلَّ حادث مسبوق بزمان لا أوّل له	
الفصل الرابع: في الاستدلال على وجود الزّمان.....	٣٩٥
إيراد الشكّ بأن تكون القبلية و البعدية و المعية أمور ثبوتية.....	٣٩٦
إيراد الشكالات أخر على وجود الزّمان.....	٣٩٧
المسئلة الثالثة: في بيان أنَّ الزّمان هو مقدار الحركة	
الفصل الخامس: في بيان ماهية الزّمان.....	٤٠١
في أنَّ الزّمان مفترق إلى الحركة و المادّة.....	٤٠١
في أنَّ الزّمان من مقولة الحكم.....	٤٠٢
المسئلة الرابعة: في أنَّ كلَّ محدث مسبوق بمادّة	
الفصل السادس: في بيان أنَّ كلَّ حادث له مادّة سابقة عليه.....	٤٠٣
في تقرير الدليل بأنَّ كلَّ حادث مسبوق بالإمكان، و الإمكان أمر ثبوتي فلا بدّ له من محلّ.....	٤٠٤
إيراد الشكّ في مسبوقة المحدث بالإمكان.....	٤٠٥
دلائل المصنّف على أنّه لا يمكن أن يكون الإمكان وصفًا ثبوتيًا.....	٤٠٦
المسئلة الخامسة: في أنَّ كلَّ ممكن محدث بالذات	
الفصل السابع: في بيان الحدود الذاتي للمكانات.....	٤٠٩
في بيان حقيقة البعدية بالذات.....	٤٠٩
إيراد الضعف في كلام الشيخ في تقدّم العلّة على المعلوم.....	٤٠٩
في بيان أن كلَّ ممكن محدث.....	٤١٠
إيراد الشكّ في أنَّ الممكن يستحقّ العدم من ذاته.....	٤١١
المسئلة السادسة: في أنَّ العلّة متى كانت مستجمعة جميع الأمور المعتبرة في علّيتها فإنّه يستحيل تخلف المعلوم عنها	
الفصل الثامن: في بيان استحالة تخلف المعلوم عن علّته انقائمة.....	٤١٣

**الموضوع**

الفصل العشرون: في بيان نتيجة دليل التوحيد.....	٣٧٢
المسئلة الخامسة: في تنزيه ذات واجب الوجود تعالى عن الكثرة	
الفصل الحادي والعشرون: في البرهان العام على امتناع الكثرة في ذات واجب الوجود.....	٣٧٣
الفصل الثاني والعشرون: في بيان أنّه تعالى ليس مركّبًا من الوجود و الماهية.....	٣٧٥
الفصل الثالث والعشرون: في بيان أنّه تعالى ليس من قبيل الأعراض و لا من قبيل الأجسام.....	٣٧٦
الفصل الرابع والعشرون: في بيان تنزيهه تعالى عن أن يكون مركّبًا من الجنس و الفصل.....	٣٧٧
إيراد الشكّ على مقدّمة الدليل و هي أنَّ حقيقته تعالى لا تساوى حقايق الممكنات.....	٣٧٨
إيراد شكّين آخرين على ما قاله الشيخ.....	٣٧٩
الفصل الخامس والعشرون: في نفي أن يكون الجوهر جنسًا للواجب.....	٣٧٩
المسئلة السادسة: في نفي الضدّ و اللذّ عنه تعالى	
الفصل السادس والعشرون: في أنَّ الأوّل تعالى لا ضدّ له.....	٣٨١
الفصل السابع والعشرون: في أنَّ الأوّل تعالى لا حدّ له ولا إشارة إليه.....	٣٨٢
المسئلة السابعة: في أنّه تعالى عالم بالأشياء	
الفصل الثامن والعشرون: في أنّه تعالى عاقل لذاته معقول لذاته.....	٣٨٢
المسئلة الثامنة: في أنَّ الطريق الذي سلكه الشيخ في معرفته تعالى أجلّ من سائر الطرق	
الفصل التاسع والعشرون: في بيان ترجيح الطريق الذي سلكه الشيخ في هذا الكتاب على طريقة المتكلمين في إثبات الواجب تعالى و صفاته.....	٣٨٣
التمط الخامس: في الصنّيع و الإبداع	
في تفسير لفظ الصنّيع و الإبداع.....	٣٨٥
المسئلة الأولى: في أنَّ علّة الحاجة إلى المؤثر هي الامكان لا الحدود	
الفصل الأوّل: في نفي ما توهم بأنَّ احتياج الفعل إلى الفاعل لحدوده، و أنَّ الفعل يستغنى عن الفاعل حال بقائه.....	٣٨٥
في ما احتجّ به الجمهور على احتياج الفعل إلى الفاعل في حدوده فقط.....	٣٨٦
الفصل الثاني: في تحقيق معنى الوجود بعد العدم و تعيين الشيء المتعلّق بالفاعل.....	٣٨٩
في تفسير لفظي المفعول و المحدث الزماني و نسبتيهما.....	٣٩٠

المصفحه

٢٢٩ ..... اثرُ على أَوَالِ القائلين بحدوث العالم.....

الموضوع

التمط السادس: في الغايات و مبادئها و في الترتيب

٢٣٣ ..... في تعريف الغاية و المبدأ و بيان مسائل هذه التمط.....  
 ٢٣٣ ..... **المسئلة الأولى:** في أنَّ كلَّ من فعل بالارادة و القصد فأنَّه لابدَّ و أنَّ يكون مستكملًا  
 ٢٣٣ ..... في بيان أنَّه لماذا تكلم أولاً في هذه المسئلة.....  
 ٢٣٤ ..... الفصل الأول: في بيان ماهية الغنى.....  
 ٢٣٥ ..... اعتراض المصنّف على الشّيخ في تعريف الفقير.....  
 ٢٣٥ ..... الفصل الثاني: في إبطال قول من قال: الله تعالى أيما خلق العالم لأنَّ الاحسان أولى من تركه.....  
 ٢٣٦ ..... اعتراض المصنّف على كلام الشّيخ.....  
 ٢٣٦ ..... الفصل الثالث: في بيان أنَّ العالي لا يفعل شيئاً لما تحته.....  
 ٢٣٧ ..... الفصل الرابع: في تعريف الحقّ.....  
 ٢٣٧ ..... الفصل الخامس: في تعريف الجود.....  
 ٢٣٧ ..... اعتراض المصنّف بأنَّه لفظة و ينبغي في تعريف الجود مجمله.....  
 ٢٣٨ ..... اعتراض المصنّف على عدم أخذ الشّيخ القصد إلى إيصال الفائدة في تحقّق الجود.....  
 ٢٣٩ ..... الفصل السادس: في أنَّ الملك الحقّ لا غرض له و العالي لا غرض له في التناقل.....  
 ٢٣٩ ..... الفصل السابع: في أنَّ ما استحال أن يكون له غرض استحال أن يكون له فعل بالارادة.....  
 ٢٤٠ ..... الفصل الثامن: في أنَّ حسن الفعل لا مدخل له في أن يختاره الغنى.....  
 ٢٤٠ ..... الفصل التاسع: في تفسير عناية الله تعالى بالمخلوقات.....  
 ٢٤١ ..... و جه نظم هذه الفصول و كيفية ترتيبها.....

المسئلة الثانية: في الطرق الدّالة على وجود المقول المفارقة في تفسير العقل

الطريقة الأولى: التمسك بكون حركات الأفلاك شوقية تشبيهية

٢٣٣ ..... الفصل العاشر: في أنَّ المبدأ المحرك للسماء إرادة نفسانية.....  
 ٢٣٥ ..... الفصل الحادي عشر: في بيان الغرض من الحركة السماوية.....  
 ٢٣٨ ..... الفصل الثاني عشر: في بيان ككرة العقول.....  
 ٢٣٩ ..... ايراد شكك على ككرة المشتبه به و جوابه.....

المصفحه

٢١٤ ..... في الأمور التي لا يتمّ عليها العمل بالفعل إلّا معها.....

الموضوع

٢١٤ ..... اعتراض المصنّف بأن يكون زوال المانع جزءاً من العلة.....  
 ٢١٥ ..... في بيان دوام المطلوب بدوام علته الثابتة.....  
 ٢١٥ ..... في الحجة التي يستكون بها القائلون بعدم أفعال الباري تعالى و اعتراض المصنّف عليها.....  
 ..... **المسئلة السابعة:** في تفسير لفظ الإبداع

٢١٦ ..... الفصل التاسع: في تفسير لفظ الإبداع و التكوين و أنَّ الإبداع أعلى رتبة من التكوين.....  
 ..... **المسئلة الثامنة:** في أنَّ أحد طرفي الممكن لا يرتجح على الآخر إلّا لعلة و أنَّ حصوله  
 ..... **واجب عند حصول العلة**

..... الفصل العاشر: في بيان أنَّ الممكن لا يرتجح أحد طرفيه على الآخر إلّا لمرجح و أنَّ حصول المعلوم  
 عند حصول العلة الثابتة واجب.....  
 ..... **المسئلة التاسعة:** في أنَّ الواحد حقّاً لا يصدر عنه إلّا المعلوم الواحد

٢١٩ ..... الفصل الحادي عشر: في أنَّ الواحد لا يصدر عنه إلّا الواحد.....  
 ٢٢٠ ..... تضعيف المصنّف هذه الحجة.....  
 ..... **المسئلة العاشرة:** في مذاهب أهل العالم في إمكان العالم و حدوده

..... الفصل الثاني عشر: في بيان المذاهب في إمكان العالم و حدوده و أنَّ القائلين بكثرة واجب الوجود  
 فرقة منهم قالوا: بأنَّ هذا العالم المحسوس واجب لذاته.....  
 ٢٢١ ..... فرقة منهم قالوا: بأنَّ هذا العالم المحسوس ليس بواجب لذاته.....  
 ٢٢٢ ..... الدليل على أنَّ هذا العالم المحسوس ليس بواجب لذاته.....

..... الفرقة الأخرى منهم زعموا: أنَّ العالم له ذات و صفات. أمّا الذات فهي الأجسام أو الهوى و هي  
 واجبة لذواتها و أمّا الصفات من الممكنات.....  
 ٢٢٢ ..... واجبة لحدوثها.....

..... الفرقة الثالثة منهم قالوا أنَّ هذا العالم ممكن الوجود بذاته و صفاته ولكن مع ذلك زعموا أنَّ واجب  
 الوجود أكثر من واحد و بيان مذاهبهم.....  
 ٢٢٥ ..... في أنَّ القائلين بوحدة واجب الوجود لم يفهم من يقول إنَّه تعالى لم يكن فاعلاً في الأزل و هم

..... السليّون و منهم من يقول إنَّه تعالى كان في الأزل فاعلاً لهذا العالم و هم أكثر الغلاة.....  
 ٢٢٥ ..... في أدلة الملمّين بأنَّ للحوادث الماضية بداية.....  
 ٢٢٦ ..... في ذكر أقوال القائلين بحدوث العالم في أنَّه تعالى لم خلق العالم في الوقت الذي خلقه فيه.....

..... في بيان الدليل على قدم العالم.....  
 ٢٢٧ ..... في بيان الدليل على قدم العالم.....

الصفحة

الموضوع

٢٧١	الفصل الثاني و العشرون: مقدّمة أخرى في أنّ الجسم الأكبر إذا كان مساوياً في الطبيعة للأصغر، فالقوة التي تكون في الجسم الأكبر أقوى وأكثر ممّا في الجسم الأصغر.....
٢٧٣	الفصل الثالث و العشرون: في الدلالة على أنّ القوة الجسمية لا تقوى على تحريك محلّها إلى غير النهاية.....
٢٧٣	الفصل الرابع و العشرون: في أنّ القوة المحركة للسماء مفارقة عقلية.....
٢٧٤	اعتراض المصنّف على كلام الشيخ.....
٢٧٤	الفصل الخامس و العشرون: في بيان أنّ الملاصق للتحريك قوة جسمية، و الجواهر المحركة التي ابتناها في الفصل السابق هي محركات بعيدة، فلا تعارض.....
٢٧٤	اعتراض المصنّف على قول الشيخ.....
٢٧٥	الفصل السادس و العشرون: في دفع ما يورهم أنّه إذا كان الملاصق للتحريك هو القوة الجسمية، وجب أن تكون الحركات متناهية.....
٢٧٥	إيراد الشكّ على قول الشيخ.....
٢٧٦	الفصل السابع و العشرون: في أنّ الحركات التساوية متصلة؛ لأنّه لا يزال تفيض من السبب المفاارق العقلّي تحريكات نفسانية للنفس التساوية.....
٢٧٧	الفصل الثامن و العشرون: في إبطال قول من يقول: محركات الأفلاك بعد الباري تعالى متحركة بالمعرض.....
٢٧٨	الفصل التاسع و العشرون: في بيان أنّ المعلوم الأوّل عقل مجرد.....
٢٨٠	الفصل الثلاثون: في بيان أن كلّ جسم كرميّ مستدير على نفسه، فله شيء خاصّ هو مبدأ حركته المستديرة.....
٢٨٠	معرفة أقسام الأجسام المستديرة.....
٢٨١	الدلالة من وجهين على أنّ الفلك في نفسه متحرك.....
٢٨١	إيراد الشكّ على الوجه الأوّل.....
٢٨٣	أنّ كلّ جسم متحرك بالاستدارة حركته شوقيّة تشبيهية.....
٢٨٤	كلّ واحد من الأفلاك مخالف للآخر في طبيعته و ماهيته.....

الصفحة

الموضوع

٢٥٠	الفصل اثناث عشر: في إبطال مذهب من يتوزن اختلاف حركات الأفلاك لأجل العناية بالثناثلات.....
٢٥١	اعتراض المصنّف على وجه الأوّل من جواب الشيخ بأنّ المعارضة بالتكون غير واردة.....
٢٥٢	إيراد الشكّ على قول الشيخ: أو إن جاز أن يكون المشبه به الأوّل واحداً.....
٢٥٣	الفصل الرابع عشر: في بيان أنّ عجزنا عن الوقوف على كنه هذا التشبه على سبيل التفصيل لا يقدح في وجوده.....
٢٥٣	الطريقة الثانية: في إثبات العقول بناء على أنّ حركات الأفلاك غير متناهية
٢٥٥	الفصل الخامس عشر: في بيان أنّ القوى لا يلحقها النهاية و الاّ نهائية بالذات بل بحسب أمور أخر
٢٥٥	الفصل السادس عشر: في بيان أنّ الحركة الحافظة للزمان ليست إلاّ المستديرة.....
٢٥٦	أنّ كلّ حركة مستقيمة متجهة إلى التكون.....
٢٥٨	نقل ما ذكره الشيخ في الثفاء عن منكوري التكون و جوابه.....
٢٥٨	إيراد الشكّ على كلام الشيخ.....
٢٦٠	اعتراض المصنّف بأنّ دليل الشيخ مبنيّ على استحالة الآات و فيه إشكال.....
٢٦٠	جواب الشيخ عن هذا الاعتراض في الثفاء.....
٢٦٠	إيراد إشكالين على كلام الشيخ.....
٢٦٢	تقرير الشيخ عن هذه الحجة في الثفاء و النجاة.....
٢٦٢	اعتراضات المصنّف على هذا التقرير بانكار وجود السبل أولاً، ثمّ بانكار استحالة اجتماع المبلين دفعة واحدة ثانياً، ثمّ بتجويز حدوث السبل الثاني في جميع الزمان الحاصل بعد آن السبل الاول
٢٦٣	من غير أن يكون لذلك الزمان طرف سوى الآن الأوّل ثالثاً.....
٢٦٥	الفصل السابع عشر: في الفرق بين ما يقال: صار المتحرك غير موصل وبين أن يقال: صار مفارقاً.....
٢٦٧	الفصل الثامن عشر: في أنّ الحركة الدالة على وجود هذه العقول ليست إلاّ المستديرة.....
٢٦٧	الفصل التاسع عشر: في أنّ القوة الجسمية لا تقوى على تحريكات قريبة لا إلى نهاية.....
٢٦٨	إيراد النقض على الحجة.....
٢٦٩	إيراد شكين آخرين على هذه الحجة.....
٢٧١	الفصل العشرون: مقدّمة في أنّ قبول الأكبر للتحريك مثل قبول الأصغر.....
٢٧١	الفصل الحادي و العشرون: مقدّمة أخرى في أنّ القوة الطبيعية لجسم ما إذا حركت جسمها فيجوز أن يعرض تفاوت في قبول التحريك بسبب القوة.....



الموضوع الصفحة

الفصل الحادى و الثلاثون: فى بيان انه ليس شىء من الكرات التساوية علّة لبعض.	٢٨٥
فى بيان امتناع أن يكون الحادى علّة للمحرى.	٢٨٦
ايراد شكوك على الحجّة.	٢٨٦
الفصل الثانى و الثلاثون: فى دفع ما يوهم من أن الإلزام الذى ذكرته على من جعل الحادى علّة للمحرى لازم عليك فى قولك: أن عليهما ليست جسماً و لاجسماً.	٢٨٩
الفصل الثالث و الثلاثون: زيادة توضيح لما ذكر فى الفصل السابق.	٢٩١
الفصل الرابع و الثلاثون: بيان أن عدم المحورى لا يلزم منه وجود الخلاء مطلقاً.	٢٩١
الفصل الخامس و الثلاثون: فى بيان أن امتناع علّة الحادى أعم من أن تكون العلّة صورته أو نفسه أو جعلته.	٢٩٢
الفصل السادس و الثلاثون: فى بيان حجّة على امتناع كون شىء من الأجسام علّة لجسم آخر.	٢٩٢
الصورة الجسمانية لاتفعل إلا بمساركة الوضع	٢٩٣
المسئلة الثالثة: فى بيان ترتيب الوجود	
الفصل السابع و الثلاثون: فى بيان كون المعلوم الأول جوهر عقلياً، وكون سائر المعلوم بتوسط ذلك العقل، و الأجسام بتوسط تلك المقول.	٢٩٦
الفصل الثامن و الثلاثون: فى بيان أن الأجسام التساوية تبتدىء فى الوجود مع استمرار الجواهر العقلية.	٢٩٧
ايراد الشكك بأنه لا يلزم أن تكون الأجرام التساوية مساوية للمقول.	٢٩٧
الفصل التاسع و الثلاثون: فى بيان كيفية صدور الكثرة عن الواحد.	٢٩٨
اعتراض المصنّف على كلام الشيخ.	٢٩٨
فى عدم صلاحية الإمكان للعلة.	٢٩٩
فى عدم صلاحية الوجود والوجود بالغير للعلة.	٥٠١
فى عدم صلاحية تعقل العقل لذاته و لمعلته لأن تكون علّة.	٥٠١
الفصل الأربعون: فى دفع ما أورد على ترتيب المقول و الألفاكك بأنه لما جعلتم إمكان العقل الأول و وجوده سبباً لصدور فللك و عقل عنه، فهذا الإمكان و الوجود حاصل فى كلّ عقل، فوجب أن يصدر عن كلّ عقل عقل و فللك لا إلى نهاية.	٥٠٢
ايراد الشكك فى مساواة المقول للألفاكك.	٥٠٥
الفصل الحادى و الأربعون: فى بيان ترتيب المقول و السماوات.	٥٠٥

الموضوع الصفحة

الفصل الثانى و الأربعون: فى بيان كيفية وجود العناصر.	٥٠٦
ايراد شككين على كلام الشيخ.	٥٠٩
التمط السابع: فى التجريد	
المسئلة الأولى: فى كيفية مراتب الموجودات و بقاء النفس الناطقة	
الفصل الأول: فى كيفية نزول الموجودات إلى الأخير فالأخس، ثم كيفية صعودها مرة أخرى إلى الأشرف فالأشرف.	٥١٣
فى أن النفس الناطقة باقية بعد الموت.	٥١٢
المسئلة الثانية: فى أن النفس الناطقة غيبية فى ذاتها و فى تعلّلاتها عن هذا البدن	
الفصل الثانى: فى بيان أن النفس غير هذا البدن و غير حالة فيه.	٥١٥
فى وجوب عاقبة النفس لمقولاتها بعد موت البدن.	٥١٥
الاستدلال على أن النفس الناطقة فى ذاتها و فى تعلّلاتها غير محتاجة إلى شىء من الآلات البدنية	٥١٦
بعدم اختلال حال القوّة العقلية مع اختلال البدن حال الشيوخة.	
ايراد المصنّف بأنه يجوز أن يكون حدّ معين من الصّحة البدنية معيّراً فى بقاء النفس على كمال تعلّلاتها، و هى موجودة حتى آخر الشيوخة.	٥١٧
الفصل الثالث: دليل آخر على استثناء النفس عن البدن بأنها لا تكلّ عند كثرة التعلّلات، و إدراكها للمعقولات القوية لا يمتنعها عن إدراك المعقولات الضعيفة.	٥١٨
اعتراض المصنّف بأنه يجوز أن تكون القوّة العقلية بدنية ولكنّها مخالفة لسائر القوى البدنية بالثبوت،	
ولذلك لا يبرضاها الكلال.	٥١٨
و أيضاً لانسلم أن القوى الجسمانية المدركة لاتدرك الضعيف حال إدراكها القوى.	٥١٩
الفصل الرابع: فى بيان الدليل الثالث على تعلّل النفس بذاتها لا بالآلات و هو: أن القوّة العقلية لو كان إدراكها بواسطة الآلة لما أدركت نفسها و لا إدراكها لنفسها، ولا آلتها.	٥١٩
اعتراض المصنّف على هذه الحجّة.	٥٢٠
الفصل الخامس: فى بيان الدليل الرابع على تجرد القوّة العقلية و هو: أنها لو كانت منطبقة فى جسم لكانت إمّا دائمة التعلّل لذلك الجسم أو لايكون مدركة له دائماً، مع أنها مدركة له فى بعض الأوقات دون البعض.	٥٢١



الموضوع الصفحة

اعتراض المصنّف على مقدّمات هذه الحجّة.....	٥٢٢
الفصل السادس: في بيان بقاء النفس بعد موت البدن.....	٥٢٥
إيراد شكوك على الحجّة.....	٥٢٧
المسئلة الثالثة: في الاتحاد و تعاليفه	
الفصل السابع: في بيان فساد القول باتحاد النفس الناطقة بالضرورة العقلية عند تعقّلها إياها.....	٥٢٩
الفصل الثامن: بيان آخر على استحالة اتحاد العقول بالمعقول.....	٥٣٠
الفصل التاسع: في بيان فساد القول بأنّ النفس الناطقة عند تعقّلها معقولاً ما تتحدّ بالعقل لئلاّ يحدوها بالعقل المستند الذي أحد العقل الثّمالي به.....	٥٣١
الفصل العاشر: حكاية من «فرغوريوس» الذي عمل في العقل و المعقولات كتاباً.....	٥٣١
الفصل الحادي عشر: في إقامة الدلالة على امتناع القول بالاتحاد على الأخلاق.....	٥٣٢
الفصل الثاني عشر: أنّ كلّ ما يعقل شيئاً غيره بأنّ تعقله لذلك الشيء يكون صفته حالة فيه.....	٥٣٣
المسئلة الرابعة: في أقسام التعلّقات و أحكامها	
الفصل الثالث عشر: في تقسيم التعلّل إلى الانفعالي و التعللي و أنّه يجب أن يكون علم البارئ تعالى علماً فعلياً.....	٥٣٣
الفصل الرابع عشر: في تقسيم كلّ من الملمين إلى ما يحصل من سبب عقليّ أو من ذات ذلك الجواهر.....	٥٣٤
المسئلة الخامسة: في كيفة علم الله تعالى بذاته و بالكتابات	
الفصل الخامس عشر: في بيان كيفة علم الراجب تعالى بذاته و بجميع الموجودات.....	٥٣٥
إيراد الشكك بأنّه كيف يقتضي علمه تعالى بذاته علمه بمطلوبه؟.....	٥٣٥
الفصل السادس عشر: في بيان مراتب العلوم.....	٥٣٦
الفصل السابع عشر: في دفع ما يوهّم أنّ حصول صور المعلومات الكثيرة في ذات البارئ تعالى يتنافى وحدته الحقيقية.....	٥٣٨
في أنّ كلام الشيخ راجع عن مذهب الفلاسفة في مسنتين من أتهومات المسائل الحكيمية.....	٥٣٩
المسئلة السادسة: في كيفة علم الله تعالى بالجزئيات	
الفصل الثامن عشر: في بيان أنّ الجزئيات إذا عقلت بأسبابها عقلت كليّة، و لا تتغير تلك التعلّلات عند تغتير تلك الجزئيات.....	٥٤٠
الفصل التاسع عشر: في اقسام التغيرات و أصفافها.....	٥٤١

الموضوع الصفحة

إيراد المصنّف بأنّ ما جرتّم في الصفات الإضافية فلم لا تجرّزون مثله في الصفات الحقيقية؟.....	٥٣٣
إيراد الشكك في كون العلم من الصفات الحقيقية.....	٥٣٣
الفصل العشرون: في بيان الصفات التي هي مجرد الإضافات.....	٥٣٥
الفصل الحادي والعشرون: في أنّ الراجب يجب أن يكون علمه بالجزئيات علماً يتغير بتغير الأزمنة والأحوال.....	٥٣٦
المسئلة السابعة: في شرح عنايته تعالى	
الفصل الثاني والعشرون: في تفسير معنى عناية الله تعالى.....	٥٣٧
المسئلة الثامنة: في كيفة دخول النشّر في القضاء الإلهي	
الفصل الثالث والعشرون: في تحقيق ماهية النشّر و ذكر أسباب النشّر.....	٥٣٧
في تقسيم الموجود إلى الخير المحض، أو الخيرية غالبية فيه، أو الخيرية و الشرية فيه سيان، و الشرية غالبية فيه، أو إلى الشر المحض و الحكمة الإلهية لا يقتضي إلاّ التفسيرين الأولين.....	٥٣٨
اعتراض المصنّف بأنّ البحث في وجود النشّر في أفعال الله تعالى ساقط عن الفلاسفة و الأشاعرة، لأنّه لا يستقيم إلاّ مع القول بأنّ فاعل العالم مختار و مع القول بالحسن و القبح العقليتين. و الفلاسفة لا يقولون بالأوّل، و الأشاعرة بالثاني.....	٥٣٩
في إيراد الشكك على تعريف الخير و الشر.....	٥٥١
في تفسير النشّر بالألم و هو أمر وجوديّ بالاتفاق.....	٥٥١
في دلائل الحكماء على إبطال قول من أنكر وجود اللذة و قال لامعنى لها إزال الألم.....	٥٥٢
في المقصود من الخلق إمّا التفرّض للذات، أو اللآلء، أو اللآلءات و لا للآلء، ولكنّ الغالب على أحوال الخلق إمّا الألم أو دفع الألم.....	٥٥٣
الفصل الرابع والعشرون: في دفع ما يوهّم بأنّ الشرّ غالب.....	٥٥٦
إيراد الشكك على قول الشيخ: لأهل النجاة غلبة وافرقة.....	٥٥٧
الفصل الخامس والعشرون: في أنّه لا يلزم من خلّو بعض النفوس عن العلم خلّوها عن السماعات كلّها.....	٥٥٨
في أنّ الذي يقتضي العذاب المحلّد هو العقائد الردية لا الأخلاق الردية، و لا يجب كلّ خلق رديّة العذاب، بل الذي تمكّن في النفس تمكّناً بالغاً.....	٥٥٩
الفصل السادس والعشرون: في بيان أنّه تعالى لم يبرأ الخير الكثير عن ذلك الشرّ القليل؟.....	٥٥٩
الفصل السابع والعشرون: في بيان أنّه إذا كان الكلّ بقضاء الله و قدره فلا يكون الإنسان فاعلاً لشيء من الأفعال، فكيف يجوز تعذيبه و عقابه؟ و الجواب عنه.....	٥٦٠
.....	٥٦٢

الموضوع

التمط الثامن : في البهجة والسعادة

المسئلة الأولى: في أنَّ اللذات الباطنة أقوى وأشرف من اللذات الظاهرة

الفصل الأول: في أنَّ اللذات الخيالية والوهية أقوى من الحسية الخارجية وبيان وجوه يدل عليه ..... ٥٦٣

الفصل الثاني: في أنَّ اللذات العقلية أقوى من الحسية الخارجية..... ٥٦٦

المسئلة الثانية: في بيان ماهية اللذة

الفصل الثالث: في بيان ماهية اللذة وحقيقتها..... ٥٦٦

في تفسير الخير والشر..... ٥٦٧

إيراد المصنّف على تعريف اللذة و الأَم بالخير والشر..... ٥٦٨

الفصل الرابع: في دفع ما يروى بأن الصِّحة والسلاسة كمال وخير مع أنَّ اللذات يادراكهما..... ٥٧٠

الفصل الخامس: في دفع إيراد آخر على الحد المذكور للذة، وهو أنَّ بعض المرضى قد يكره

الحلو و يشتهي الحامض والمرَّ مع أنَّ الحلو ملائم والحامض مناف..... ٥٧١

الفصل السادس: في ذكر رسم اللذة بحيث لا يبرد عليه شيء من تلك الأسلحة..... ٥٧١

الفصل السابع: في بيان أنَّ الأَلم لا يحصل مع وجود المؤلم بل مع إدراكه كاللذة..... ٥٧٢

المسئلة الثالثة: في إثبات اللذة العقلية

الفصل الثامن: في أنَّ البرهان ربما دل على وجود لذة وألم، لكن لا تحصل الرغبة لعدم الأذوق والوجدان..... ٥٧٣

الفصل التاسع: في إثبات اللذة العقلية وأنها أشرف وأقوى من اللذات الحسية..... ٥٧٣

إيراد شكرى للمصنّف..... ٥٧٥

الفصل العاشر: في جواب من يقول: لو كانت هذه العلوم متضمنة لهذه اللذات فلم لا يجد هذه اللذات العظيمة..... ٥٧٧

اعتراض المصنّف على الجواب..... ٥٧٨

المسئلة الرابعة: في إثبات الآلام العقلية

الفصل الحادي عشر: في إثبات الآلام العقلية وأنها فوق الآلام الجسمية..... ٥٧٨

المسئلة الخامسة: في أقسام التقاوة العقلية

الفصل الثاني عشر: في أنَّ نقصان الحاصل بحسب القوة النظرية غير مجبور و أنَّ نقصان الحاصل

بحسب القوة العقلية مجبور..... ٥٧٩

إيراد الشكك على ما قال في الفرق بين نقصان الحاصل بحسب القوة النظرية و نقصان الحاصل بحسب

القوة العقلية..... ٥٨٠

الموضوع

الفصل الثالث عشر: في أنَّ نقصان الحاصل بحسب القوة النظرية على وجهين و بيان حكم كل واحد منهما..... ٥٨٠

إيراد الشكك في ما حكم به الشيخ على القسم الأول..... ٥٨١

المسئلة السادسة: في أقسام المتعلما

الفصل الرابع عشر: في أنَّ المعارف المستكلمين في القوة النظرية و المنتزعين عن العلائق النفسانية، إذا

تخلّصت نفوسهم عن مقاررة البدن خلصت إلى عالم القدس و كملت لذاتها وسعاداتها..... ٥٨٢

الفصل الخامس عشر: في أنَّ البهجة الحاصلة للنفوس السعيدة غير مختصة بما بعد الموت، بل هي

حاصلة أيضا قبل الموت..... ٥٨٢

الفصل السادس عشر: في بيان حال النفوس المستعدة للكمال..... ٥٨٣

الفصل السابع عشر: في أحوال النفوس الخالية عن العلوم و الأخلاق الفاضلة و عما يضادها و هم اللذبة..... ٥٨٣

دلائل إبطال التشايع..... ٥٨٤

المسئلة السابعة: في كيفية مراتب الموجودات المجردة في الالتهاج و اللذة

الفصل الثامن عشر: في بيان مراتب الموجودات المجردة..... ٥٨٥

المرتبة الأولى الواجب الوجود لذاته و هو مستبج بذاته لذاته لأن إدراك الكامل من حيث أنه كامل

يقتضى حب ذلك الكامل..... ٥٨٦

اعتراض المصنّف على قولهم: إن إدراك الكامل يقتضى حبه..... ٥٨٦

المرتبة الثانية مرتبه العقول المجردة..... ٥٨٧

المرتبة الثالثة و الرابعة و الخامسة مراتب النفوس البشرية الكاملة و المتوسطة و الناقصة..... ٥٨٧

الفرق بين العشق و الشوق..... ٥٨٧

الفصل التاسع عشر: في أنَّ لكل شيء من الأشياء الجسمانية كمالا يخصه و عشقا إراديا أو طبيعيا

لذلك الكامل..... ٥٨٨

التمط التاسع: في مقامات المعارفين

القسم الأول: في كليات هذا الباب

المسئلة الأولى: في بيان فضيلة المعارفين على الإجمال

الفصل الأول: في بيان شرف مرتبة المعارفين و لمؤثر درجاتهم في الحياة الدنيا فضلا عن الآخرة..... ٥٨٩

في تفسير قصة سلامان و إسماعيل..... ٥٩٠

الموضوع الصفحة

المسئلة الثانية: في بيان ماهية الزّاهد و العابد و العارف	٥٩١
الفصل الثّاني: في بيان تعريف الزّاهد و العابد و العارف	٥٩١
المسئلة الثالثة: في غرض العارف وغيره من الزّهد و العبادة	
الفصل الثالث: في بيان غرض العارف وغيره من الزّهد و العبادة، و أنّ الزّهد عند العارف تنوّه و عند غيره معاملة، و العبادة عند العارف رياضة و عند غيره معاملة.....	٥٩٢
المسئلة الرابعة: في أنّه لا بدّ من وجود النّبي (ع)	
الفصل الرابع: في إنبات التّبوّة و الشّريعة.....	٥٩٣
تقرير تلك الدّلالة يتوقّف على مقدّمات خمسة:.....	٥٩٥
الأولى، و هي أنّ الانسان لا يكمل معيشته إلّا عند الاجتماع.....	٥٩٥
الثّانية، و هي أنّ الاجتماع لا يكمل إلّا عند شريعة ضابطة.....	٥٩٥
الثالثة، و هي أنّه لا بدّ من شارع.....	٥٩٥
الرابعة، و هي أنّ الشارع متبيّن لاختصاصه بآيات تدلّ على كونه آيّاً بملك الشّريعة من عندالله تعالى.....	٥٩٥
الخامسة، و هي وجوب اشتغال تلك الشّريعة على العبادات.....	٥٩٦
شكوك أربعة للمصنّف على ما قال الشّيخ في الدّلالة.....	٥٩٧
المسئلة الخامسة: في أنّ العارف يريد الله تعالى لاغيره	
الفصل الخامس: في بيان أنّ غرض العارف هو الحقّ الأوّل.....	٥٩٨
اعتراض المصنّف على قول الشّيخ: العارف يريد الحقّ الأوّل لنسب غيره.....	٥٩٩
طبقات العارفين في تعبدتهم.....	٦٠٠
الفصل السادس: في بيان أنّ غير العارف يحمل الحقّ واسطة في تحصيل شيء آخره، و هو من يعبد الحقّ رغبة في الثّواب أو رغبة من العقاب لأنّه ناقص الدّئات لم يطمئنة البهجة بالحقّ تعالى.....	٦٠١
القسم الثّاني: في الرياضة و في كيفيتها	
الفصل السابع: في بيان أوّل درجات حركات العارفين و هو الإرادة.....	٦٠٢
في أنّ طائفي هذه الطّريقة على أقسام أربعة، و ما لكل واحد منهم.....	٦٠٣
الفصل الثّامن: في بيان احتياج المريد إلى الرياضة و بيان أغراضها.....	٦٠٥
الأمر المحتاج إليها لتكون الرياضة نافعة.....	٦٠٥
منها أمور غير مكتسبة.....	٦٠٥

الموضوع الصفحة

و منها أمور مكتسبة و الأمور المكتسبة إمّا بدنيّة، و إمّا نفسيّة.....	٦٠٥
جو أنّا البدنيّة فهو ترك الفضول، و إصلاح الضّروريّات.....	٦٠٦
و أنّا الأحوال النفسيّة فهي أمور ثلاثية:	
الأوّل، تحية مادون الحقّ عن مستلّ الاثارة، و يعين عليه الزّهد الحقيقي.....	٦١١
الثّاني، تطهير النفس الأثارة للنفس المطمئنة، و يعين عليه العبادة المشفوعة بالفكرة، و الألمان، و نفس الكلام الواضحة.....	٦١١
الثالث، تطهير النّفس و يعين عليه الفكر اللطيف، و المثلث العفيف.....	٦١٦
الفصل التاسع: في بيان أوّل منزل من منازل الوجدان، و هو ما يستلّ عند العارف بالوقت.....	٦١٦
الفصل العاشر: في بيان أنّ العارف إذا أمن في الرياضه، صار بحيث يحصل له تلك المراجع في غير الرياضه. و هذا الحال هو التّمكن.....	٦١٧
الفصل الحادي عشر: في أنّ العارف إلى هذا الحدّ قد يزول عن سكيبته، فيستوفى عن قراره، فإذا طالت عليه الرياضة سكنت و اطمأنت.....	٦١٨
الفصل الثّاني عشر: في أنّ الرياضة تبلغ العارف إلى حدّ يصير المخطوف مألوفاً فإذا انقلب عنها انقلب حيران أسفاً.....	٦١٨
الفصل الثالث عشر: في أنّ العارف حدّاً لا يتفاوت أحواله عند المروج، فيكون حال غيبته إلى الله تعالى كحال عدم غيبته فيما يرجع إلى الحضور عند الخلق.....	٦١٨
الفصل الرابع عشر: في أنّ العارف يتدرّج إلى حدّ يكون له هذه المعارفة متى شاء.....	٦١٩
الفصل الخامس عشر: في أنّ العارف يتقدّم إلى حدّ لا يتوقّف أمره إلى مشيئة، بل كلّما لاحظ شيئاً لاحظ الحقّ، فيسبح له تعريجه عن عالم التّزور إلى عالم الحقّ مستقرّاً به، و هو أوّل درجات الوصول.....	٦١٩
الفصل السادس عشر: في أنّ العارف إذا نال، صار سرّه كالمرآة و درّت عليه الدّئات العلي و كان متروّداً بين التّأمل إلى الحقّ و التّأمل إلى نفسه.....	٦٢٠
الفصل السابع عشر: في بيان آخر درجات السّلوكة إلى الحقّ و هو درجة الوصول الثّام و البقية عن النّفس.....	٦٢٠
القسم الثّالث: في أحكام العارفين	
الفصل الثّامن عشر: في بيان نقصان الدّرجات التي هي دون الوصول بالقياس إليه.....	٦٢٠
الفصل التاسع عشر: في بيان جميع مقامات العارفين.....	٦٢١
الفصل العشرون: في بيان أنّ العارف من آثار الحقّ على عرفانه.....	٦٢٣

الموضوع
 المصفحه

الفصل الحادى والعشرون: في أنَّ المعارف يكون هُتًا مع كلِّ أحد، والكُلُّ عنده سواء.....	٦٢٢٢
الفصل الثانى والعشرون: في أحوال المعارف في أوقات توجه سبته إلى الحق.....	٦٢٢٥
الفصل الثالث والعشرون: في أنَّ المعارف لا يكون له همة في البحث عن أحوال المخلوق، ولا يغضب عند مشاهدة المنكر؛ لأنه واقف على سرِّ القدر.....	٦٢٢٦
الفصل الرابع والعشرون: في أنَّ المعارف شجاع، جواد، صفاح، بناء للأخلاق.....	٦٢٢٦
الفصل الخامس والعشرون: في بيان اختلاف المعارف في الهمم والأحوال.....	٦٢٢٧
الفصل السادس والعشرون: في أنَّ المعارف في حكم من لا يكلف، لأنه في حال اتصاله قد يكون غالباً لا يعقل.....	٦٢٢٨
الفصل السابع والعشرون: في أنَّ المسألهين لهذه الطريقة قليلون جداً، وفي سبب إنكار المنكرين.....	٦٢٢٨

التمهط العاشر: في أسرار الآيات

المسئلة الأولى: في سبب التمكن من ترك الغذاء مدةً مديدة

الفصل الأول: في جواز أن يسكت المعارف عن القوت المرزوء مدةً غير متعاده.....	٦٢٣١
الفصل الثانى: ذكر مثال لدفع الاستبعاد عن جواز الإمساك عن القوت المرزوء.....	٦٢٣٢
الفصل الثالث: في بيان وجه إجماعى لسبب الإمساك عن القوت.....	٦٢٣٣
الفصل الرابع: في بيان وجه تفصيليٍّ لسبب إمساك المعارف عن القوت.....	٦٢٣٣
المسئلة الثانية: في سبب التمكن من الأفعال الشاقة	

الفصل الخامس: في جواز أن يطبق المعارف بقوته فعلاً أو تحريكاً يخرج عن وسع مثله.....	٦٢٣٦
الفصل السادس: في ذكر أمثلة لدفع الاستبعاد عمداً قال في الفصل السابق.....	٦٢٣٦
المسئلة الثالثة: في سبب التمكن من الإخبار عن الغيوب	

الفصل السابع: في جواز أن يحدث المعارف عن غيب.....	٦٢٣٧
الفصل الثامن: في أنَّ التجربة والقياس يتطابقان على إمكان الإخبار عن الغيب.....	٦٢٣٨
الفصل التاسع: في بيان إحدى المقدمتين للقياس على جواز الأطالع على الغيب، وهي: أنَّ العقول والنفس التساوية عالمة بالجزئيات.....	٦٢٣٩
الفصل العاشر: في تقرير المقدمة الثانية للقياس وهي: أنَّ نفسنا الناطقه متمكنة من استفادة العلوم من تلك المبادئ.....	٦٢٢٢

الموضوع
 المصفحه

الفصل الحادى عشر: في تفصيل القول في تمكن النفس الناطقه من الاتصال بعقول الأفلاك ونفوسها.....	٦٢٣٣
الفصل الثانى عشر: في مقدمة أخرى هي أيضاً تفصيل شرائط انتفاش النفس بهاو مر تسم في تلك المبادئ.....	٦٢٣٤
الفصل الثالث عشر: في إقامة الدليل على وجود الارتسام الخيالى عن السبب الداخلى.....	٦٢٣٥
الفصل الرابع عشر: في بيان ما يمنع النفس عن الانتفاش وهو: إما يرجع إلى الحس المشترك إذا كان مشغولاً بالتصور المحسوس، وإما يرجع إلى القوة المفكرة إذا كانت مشغولة بخدمة العقل أو الوجود.....	٦٢٣٦
الفصل الخامس عشر: في بيان الأسباب التى حصلت في النوم حتى تكون الصور الخيالية محسوسة.....	٦٢٣٨
الفصل السادس عشر: في بيان سبب مشاهدة هذه الصور حال المرض.....	٦٢٣٩
الفصل السابع عشر: في بيان أنَّ النفس كلما كانت أقوى قوة، كانت على حفظ عين ما أدركته أقوى، ولم تنتقل عنه إلى ما يحاكبه.....	٦٢٣٩
ف أنَّ النفس إذا قريت جداً لم يكن اشتغالها بتدبير البدن عائقاً لها عن اتصالها بالعالم العقلى.....	٦٢٥٠
الفصل الثامن عشر: في بيان سبب مشاهدة الصور حال النوم والمرض.....	٦٢٥٠
الفصل التاسع عشر: في أنَّ النفس إذا كانت قوية الجوهر لم يبعد أن يقع لها هذا الخلس والاتصال بالعقول في حال اليقظة.....	٦٢٥٢
الفصل العشرون: في بيان أقسام الصور والأصوات التى يرى ويسمع حالتى النوم واليقظة وأحكامها.....	٦٢٥٢
الفصل الحادى والعشرون: في أنَّ الأثر الحاصل من اتصال النفس بالعقول المغارقة بحسب الشدة و الضعف على أقسام.....	٦٢٥٣
الفصل الثانى والعشرون: في بيان ما لا يحتاج من الأثر الروحاني إلى تأويل وتعبير وما يحتاج إليهما.....	٦٢٥٥
الفصل الثالث والعشرون: في بيان ما يستعين بعض الظائع بأفعال تعرض منها للحس حيرة و الخيال وقته حتى تستمد القوة العقلية لتلقى الغيب.....	٦٢٥٥
الفصل الرابع والعشرون: في أنَّ هذه المطالب ظنون بإمكانية صير إليها من أمور عقلية، ليس سبيل القول بها والتهادة لها.....	٦٢٥٦
المسئلة الرابعة: في لبيبة خوارق العادات	

الفصل الخامس والعشرون: في جواز أن يأتي المعارف بخوارق العادة.....	٦٢٥٦
الفصل السادس والعشرون: في أنَّ الهيئات النفسانية قد تكون مبادئ لحدوث الحوادث في الأبدان مع كون النفس مهيئة لها. والاستدلال عليه بوجوه وكذلك لا يستبعد أن يتمكن بعض النفوس من التصرف في عنصر هذا العالم.....	٦٢٥٧

## المصنفه

## الموضوع

- ٦٥٩ إيراد المصنف بأن الاستدلال بتأثير الوهم في البدن لا يوجب أن يكون للنفس تأثير في العالم المعنوي.....
- الفصل السابع والعشرون: في بيان أن علّة القوّة التي هي مبدء خوارق المعادات أمر عرضي و هو لأحد وجوه ثلاثة: المزاج الأصلي، أو المزاج الطاري، أو بالكسب.....
- ٦٦٠ الفصل الثامن والعشرون: في أنّ النفس التي يكون لها مثل هذه القوّة إنما أن تكون خيرة فهو الذي يكون ذو معجزة من الانبياء أو كرّامة من الأولياء، وإما أن تكون شريرة فهو الساحر الخبيث.....
- ٦٦١ الفصل التاسع والعشرون: في أنّ الإصابة بالعين من قبل ما ذكر من تأثير النفوس الشريرة.....
- ٦٦١ الفصل الثلاثون: في بيان سائر الأسباب لهذه الخوارق وأنها على أقسام ثلاثة: ما يكون مبدء النفوس، وما يكون أجسام عنصريّة، وما يكون أجرام سماويّة.....
- ٦٦٣ الفصل الحادي والثلاثون: نصيحة بأنّ كلّ ما قبح سمعك ما لم تبهن استحالتك لك فلا تنكره، لأنّ الحق في إكراك ما لم يعرف امتناعه بالبرهان ليس دون الحق في الاعتراف بما لم يعرف ثبوته بالبرهان.....
- ٦٦٣ الفصل الثاني والثلاثون: حكمة و وصية على منع إلقاء هذا الكتاب و ما يجري مجراه من العلوم النفيسة في أيدي من لا أهل له كالجاهل المستخف بالعلم، والبلبد الذي لا يفهم، والمقلد.....
- ٦٦٥

## فلسفه در جهان اسلام

و

ضرورت برگزاری همایش قرطبه و اصفهان

به نام خداوند جان و خرد  
کزین برتر اندیشه برنگذرد

مردم ایران زمین از دیر زمان به مباحث فلسفی و عقلی توجه داشته و به عقل و خرد ارجح می نهاده‌اند. کتابهایی که به زبان فارسی میانه یعنی زبان پهلوی یا پهلوانی برای ما باقی مانده و در آنها مسائل و مباحث انسان‌شناسی و خداشناسی و جهان‌شناسی مطرح گشته همچون دینکرت و بندهشن و شکند گمانیگ و یچار نمودار و نمونه‌ای از سنت بکار بردن عقل و سود جستن از خرد است. توجه به علم و دانش و صنایع به عقل و خرد که در نهاد نیاکان ما سرشته شده بود گاه‌گاه به وسیلهٔ موزخان و نویسندگان اسلامی مورد ستایش قرار گرفته به ویژه آنکه آنان می‌کوشیده‌اند که سرمایه‌های معنوی و دستاوردهای علمی خود را تا آنجا که توان دارند نگاه دارند و به آیندگان خود بسانند. مسعودی مورّخ بزرگ اسلامی در کتاب التنبیه والاشراف خود می‌گوید من در شهر اصطخر از سرزمین فارس در سال ۳۰۳ نزد یکی از بیوتات کهن ایرانی کتایی بزرگ دیدم که در بردارندهٔ علوم فراوانی از سرمایه‌های علمی آنان بود. او در ادامهٔ سخن خود گوید: ایرانیان سزوارترین قومی هستند که باید از آنان علم آموخت هر چند که با گذشت زمان و حوادث روزگار اخبار آنان کهنه گردیده و مناقیشان به باد فراموشی سپرده شده و رسوم آنان بریده گشته است.

جغرافی دانان اسلامی نیز در آثار خود اشاره به این موضوع کرده‌اند:

سرمایه‌های علمی ایرانیان تا زمانهای بعد در گنج‌خانه‌ها و کتابخانه‌ها نگهداری می‌شده و مورد نسخه‌برداری و استفاده قرار می‌گرفته است. ابن طفیل در کتاب *بعداد* خود از مردی به نام عتّابی نقل می‌کند که کتابهای فارسی کتابخانه‌های مرو و نیشابور را استنساخ می‌کرده و وقتی از او پرسیدند چرا این کتابها را بازنویسی می‌کنی او پاسخ داد: «معانی و بلاغت را فقط در فارسی می‌توان یافت زبان از ماست و معانی از آنان است.» و همین امر را از زبان ابن هانی اندلسی می‌شنویم که مردی را می‌ستاید که معانی و مفاهیم ایرانی را در جامهٔ لفظ عربی، حجازی عرضه می‌داشته است:

و کَانَ غَیْرَ عَجِیبٍ أَنْ یَجْعَلَ لَهُ الْمَعْنَى الْإِیرَاقِیَّ فِی اللَّفْظِ الْحِجَازِیِّ  
این عنایت و توجه به مسائل عقلی و خردگرائی اختصاص به خواص نداشت بلکه برخی از عوام و اهل حرف نیز خود را به بحث‌های فلسفی و کلامی مشغول می‌داشته‌اند چنانکه همین ابن حوقل می‌گوید که من در خوزستان دو حَمَل را دیدم که بار سنگینی را بر پشت می‌کشیدند و در آن حالت دشوار مشغول بحث و جدل در مسائل تأویل قرآن و حقائق کلام بودند.

مسلمانان در قرون اولیهٔ همهٔ دروازه‌های علم و دانش را بر روی خود باز کردند و آثار ملل مختلف را از زبانهای یونانی و سریانی و پهلوی و هندی به زبان عربی ترجمه کردند کتابهای مهم ارسطو همچون *الطبیعه* و *الحيوان* و *اخلاق نیکو* مابخس و همچنین کتابهای افلاطون همچون *جمهوریت* و *طیماوس* و *نوامیس* و کتابهای دیگر به زبان عربی ترجمه شد و در دسترس دانشمندان اسلامی قرار گرفت. رازی ازری و بیرونی از خوارزم و فارابی از فاراب و ابن سینا از بخارا برخاستند و طرحی نو برای اندیشه و تفکر ریختند که آمیزه‌ای از اندیشه‌های گذشتگان بود این سینه‌گذشته از استفاده از آنچه که مترجمان فراهم ساخته بودند میراث فکری بومی و سنتی خود را نیز مورد استفاده و بهره‌برداری قرار داد. او در مدخل کتاب *شفا* صریحاً می‌گوید که مرا کنایی است که در آن فلسفه را

ابن حوقل در کتاب *صوره‌الارض* هنگام یاد کردن از اقلیم فارس از *قلعه‌الجصّ* (=دیوگچین) یاد می‌کند که زردشتیان یادگارهای علمی (=یادگارها) خود را در آنجا نگاه می‌داشته و علوم رفیع و منبع خود را هم در همانجا تدریس می‌کرده‌اند. و یاقوت حموی در *معجم‌البلدان* نیز در ذیل «ریشهر» از نواحی ارجان فارس می‌گوید که دانشمندان آنجا کتابهای طب و نجوم و فلسفه را با خط جستق که به گشته‌دفتران (=گشته‌دبیران) معروف است می‌نویسند.

چهار طبقهٔ ممتاز مردم نزد ایرانیان باستان یعنی استارانشماران (=منجمان)، زمیک پتمانان (=زمین‌پیمایان، مهندسان)، پجشکان (=پزشکان) و داناکان (=دانایان) نشانهٔ توجه آنان به علم و معرفت و طبقهٔ اخیر یعنی دانایان همان اندیشمندان و حکیماناند که در آثار اسلامی امثال و حکم و پندها و اندرزها به آنان منسوب است که فردوسی هم مکرر اندر مکرر می‌گوید: ز دانا شنیدم من این داستان.

وجود کلمات و اصطلاحات علمی همچون *توهم*، *تخیم* (=هیولی و ماده)، *چپهر* (=چهره، صورت) و *گوهر* (=جوهر) و همچنین کتابهای *همچون البریدج فی‌الموالمید* (بریدج = در پهلوی وچیتک و در فارسی گزیده و در عربی المختارات)، و *الاندرزغر فی‌الموالمید* (اندرزغر = اندرزگی) نشانهٔ جریان علمی در آن روزگار بوده است. همین جریان بود که وقتی در زمان انوشیروان ژوستی بنین امپراطور روم مدارس آن را بست تنی چند از فیلسوفان یونانی به ایران پناهنده شدند و آنجا را مکان نفیس و جای سلامت برای خود یافتند. اینکه پیامبر اکرم (ص) سلمان فارسی را از خاندان خود به شمار آورد که *سلمان متأهل الیبت*. و وقتی ابتکار او را در حفر خندق (=کندک) مشاهده فرمود دست بر زنوی او زد و فرمود: *لو کان العلم بالقریاء لئانله رجال من فارس*. اگر دانش در ستارهٔ پروین بودی مردانی از ایران بدان دست یافتندی، گواهی صادق بر پیشینهٔ علم و علم‌دوستی ایرانیان باستان است.

فلسفه در قرون نخستین از قداست و شرافت خاصی برخوردار بود و با طبّ عدیل و همگام پیش می‌رفت، فلاسفه خود اطبا بودند و طبّیان هم فیلسوف تا بدانجا که فلسفه را طبّ روح و طبّ را فلسفه بدن به شمار آوردند. ابن سینا کتاب پزشکی خود را با نام متناسب با فلسفه یعنی قانون و کتاب فلسفی خود را با نام متناسب با طبّ شفا نامید. شب‌ها که به درس می‌نشست به ابو عبید جوزجانی کتاب شفا در فلسفه و به ابو عبدالله معصومی کتاب قانون در طبّ را درس می‌داد و ابن روش آمیختگی طبّ و فلسفه تا دوره‌های بعد ادامه داشت چنانکه ابوالفرج علی بن الحسین بن هندو به نقل از صاحب تاریخ طبرستان در مجلس درس خود در طبرستان از سوئی فلسفه سقراط و ارسطو و از سوئی دیگر پزشکی بقراط و جالینوس را درس می‌داد از این روی او در قصیده‌ای که مجلس درس خود را صیقل‌الالباب می‌خواند که در آن عروس‌های ادب به جلوه‌گری می‌پردازند گوید:

ودارس فلسفه دقیقه ودارس طبّا نحا تحقیقه

من علم سقراط و رسطاليس و علم بقراط و جالینوس

و دو پزشک بزرگ طبرستانی یعنی علی بن ربّین طبری و ابوالحسن طبری کتابهای خود فردوس الحکمة و المعالجات البقراطیة را که هر دو در علم پزشکی است با فصلی در فلسفه آغاز می‌کنند. و این سنت علمی که طبیب فاضل باید فیلسوف هم باشد تا بتواند به اصلاح نفس و بدن هر دو بپردازد کاملاً شایع و رایج بود و کتابهای فراوانی تألیف شد که معنون با عنوان مصالح النّفس و الأجساد بود و رازی هم که کتاب الطبّ التروحانی خود را نوشت در آغاز یادآور شد که این کتاب را عدیل الطبّ المنصوری قرار داده است تا جانب جان و تن هر دو رعایت شده باشد. در غرب عالم اسلام یعنی اندلس نیز امر به همین منوال بود چنانکه شاعری در مدح ابن میمون چنین گفته است:

اریّ طبّ جالینوس للجسم وحدّة و طبّ أبی عمران للعقل و الجسم

بنابر آنچه که در طبع است و رأی صریح آن را ایجاب می‌کند آوردم و در آن جانب شریکان این صناعت رعایت نشده و از مخالفت با آنان پرهیز نگردیده آن گونه که در غیر آن کتاب پرهیز شده است، این کتاب همانست که من آن را فی الفلسفة المشروقة موسوم ساختم. در مورد منطق هم می‌گوید که ما در زمان جوانی به روش اندیشمائی از غیر جهت یونانیان دست یافتیم که یونانیان آن را منطق می‌گویند و شاید نزد اهل مشرق نام دیگری داشته است.

ابونصر فارابی و ابوالعلی ابن سینا که در فلسفه از آن دو تعبیر به «شیخین» می‌شود با آثار خود فضای علمی حوزه‌های اندیشه را دیگرگون ساختند بهمینار بن مرزبان تلمید ابن سینا در کتاب تحصیل راه استاد خود را ادامه داد و ابوالعبّاس لوکری شاگرد بهمینار چون تعلیمات شیخین را برای تدریس به طلبّاب جوان دشوار و متغلق یافت دست به تألیف کتاب بیان الحقّ بضمّان الصّدق بازید و بدان وسیله موجب نشر فلسفه شیخین در بلاد خراسان گردید. این جریان راست و درست فلسفه در بلاد اسلامی سهم بیشتر آن نصیب ایرانیان بود. اگر بیرونی خالد بن بزید بن معاویه را نخستین فیلسوف اسلامی دانسته و یا یعقوب بن اسحق کندی فیلسوف عرب از پیشگامان فلسفه بشمار آمده در برابر متفکران ایرانی که به صورت فیلسوف و متکلم اندیشه‌های خود را ابراز داشتند چیزی بشمار نمی‌آید که ابن خلدون در مقدمه خود از آن تعبیر به «ألا فی القلیل الّآثار» می‌کند و صراحة می‌گوید: «وَأما الفرس (= ایرانیان) فکان شأن هذه العلوم العقائیه عندهم عظیماً و نطاقها متّسماً». و این تازه غیر از جریانهای فلسفی است که مورد پذیرش قرار نگرفت و ادامه نیافت همچون جریان فکر اتیمسم فلسفی که به وسیله ابوالعبّاس ایرانشهری نیشابوری پایه‌گذاری شد و محمّد بن زکریای رازی دنباله آن را گرفت و این همان است که ناصر خسرو از پیروان مکتب آن تعبیر به طبایعان و دهریان و اصحاب هیولی کرده است.

شیخ الرئيس از جمله: «عمی أَرْتَعَامِي»، «يُرْوَعُ كَرَوَّانُ الْغَلْبِ» فروگراری نکرد.

مخالفان فلسفه برای محکوم کردن اندیشه‌های فلسفی به هر وسیله‌ای متوسل می‌شدند گاه بر تعبیرات و تفسیرات فلاسفه خرده می‌گرفتند و می‌گفتند مثلاً فلاسفه از تعبیرات قرآنی معانی را اراده می‌کنند که مقصود و مراد صاحب وحی نبوده است مثلاً «توحید» و «واحد» را تفسیر می‌کنند به «آنچه که صفتی برای آن نیست و چیزی از آن دانسته نمی‌شود» در حالی که توحیدی را که رسول (ص) آورده در بردارندهٔ این نفی نیست بلکه الهیت را فقط برای خدای یگانه اثبات می‌کند. و گاه الفاظ نامأنوس علوم اوائل را که وارد زبان عربی شده بود بهانه می‌کردند همچون سرلوحه سوس (= قیاس منطقی) و انالوجو سوس (= قیاس فقهی) تا بدانجا که از هر کلمه‌ای که با سنین ختم می‌شد اظهار نفرت می‌کردند و به قول ابوریحان بیرونی آنان حتی نمی‌دانستند که سنین نشانهٔ فاعلی است و جزو نام به شمار نمی‌آید و در این مقوله کار بدانجا کشیده شد که برای کلمه «فلسفه» که مشتق از کلمه یونانی «فیلاسوفیا» بود یعنی دوستدار حکمت وجه اشتقاق توهین آمیزی را که ترکیبی از قُل (= گندی) و سَفَه (= نادانی) است وضع کردند چنانکه لامعی گرگانی صریحاً می‌گوید:

دستت همه با مرهقه پایت همه با موققه

و همت همه با فلسفه آن کو «سَفَه» را هست «قُل»

و یا شاعری دیگر به نقل از ثعالبی می‌گوید:

و دَخَ عَنكَ قوماً يُعِيدُونَهَا      ففلسفة المرء «قُلُ السَّفَه»

نکوهش و مذمت فلسفه و فلسفیان به ادبیات و شعر فارسی هم سرایت کرده که دو بیت زیر از خاقانی و شبستری شاهدهی بر این امر است:

فلسفی سر در دین سپندارید      حیز را جفیت سام یل منبید  
دو چشم فلسفی چون بود احوال      ز واحد دیدن حق شد معطل

از میراث این دوره تساهل و تسامح در اظهار نظر علمی بود دانشمندان اندیشه‌های مخالف را تحمل می‌کردند و مجال ردّ و نقض و شکوک و ایراد را باز می‌گذاشتند. برای مثال می‌توان داستان ابوالحسن سرسنگردی را یاد کرد که می‌گوید: من پس از زیارت حضرت رضا (ع) به طوس، نزد ابوالقاسم کعبی به بلخ رفتم و کتاب الانصاف فی الامامة این قبه را به او نشان دادم. او کتابی به نام المسترشد فی الامامة در ردّ آن نوشت سپس من آن را به ری نزد ابن قبه آوردم او کتابی به نام المستثبت فی الامامة را نوشت و المسترشد را نقض کرد و من آن را نزد ابوالقاسم آوردم او ردّی بر آن بنام نقض المستثبت نوشت و چون به ری برگشتم ابن قبه از دنیا رفته بود. و بر همین پایه دانشمندان معتقد بودند که مطالب علمی در پهنهٔ عرضهٔ بر مخالفان و میدان ردّ و ایراد صفا و جلوه خود را پیدا می‌کنند چنانکه ناصر خسرو گفته است:

با خصم گوی علم که بی خصمی      علمی نه پاک شد نه مصفاً شد  
زیرا که سرخ روی برون آمد      هر کو به سوی قاضی تنها شد

این دوران شکوفائی علم و فلسفه در جهان اسلام دیر نباید چه آنکه امام محمد غزالی با تألیف کتاب تهافت الفلاسفه به تکفیر فیلسوفان پرداخت و در عقیدهٔ به قدم عالم آنان را کافر خواند و از جهتی دیگر گروهی ظهور کردند که پرداختن به علم طلب را تحریم کردند و آن را دخالت در کار الهی دانستند و کار بدانجا کشید که علم حساب و هندسه هم که هیچ ارتباطی نداشت با دین نداشت مورد نفرت قرار گرفت و دانشگان آن متزوی گردیدند. جدال میان اهل دین و اهل فلسفه بالا گرفت و شکاف میان این دو روز بروز بیشتر شد به ویژه آنکه برخی از دانشمندان راه غزالی را در ضدیت با فلسفه دنبال کردند چنانکه ابن خیالان معروف به فرید خیالانی یا افضل الدین خیالانی کتاب حدود العالم خود را تألیف کرد و در آن ابن سینا را در اینکه دلایل کسانی را که برای گذشته آغاز زمانی قائل بودند ابطال کرده بود ردّ کرد و در آن از هیچ اهانتی به



نیارود و عبارت زیرا از او نشان دهنده یأس و ناامیدی او در این کوشش است:

«فیلسوف مرین علما لقیان را به منزلت ستوران انگاشت و دین اسلام را از جهل

ایشان خوار گرفت و این علما لقیان مر فیلسوف را کافر گفتند، تا نه حق ماند بدین زمین و نه فلسفه».

در غرب جهان اسلام نیز این رشد اندلسی کوشید تا میان حکمت و شریعت را در کتاب معروف خود *فصل المقال فیما بین الحکمة و الشریعة من الاتصال* آشتی دهد ولی او هم در این راه توفیقی به دست نیارود و اندیشه ابتکاری او مبنی بر اینکه در مسائل خداشناسی و جهان‌شناسی هر متکلم و فیلسوفی یا مُصیب است و یا مُخطی و هر کدام پس از جدّ و جهد و اجتهاد نسبت به عقیده خرد مضطر و مجبور است نه مختار و آزاد، به هیچ وجه نزد اهل دین مقبول نیفتاد و بازار تکفیر و تفسیق فیلسوفان همچنان رونق خود را همراه داشت. حتی شیخ شهید مقتول شهاب‌الدین سهروردی که معتقد بود که همه حکما قائل به توحید بوده‌اند و اختلاف آنان فقط در الفاظ است و سخنان آنان بر طریق رمز بوده است و «لا ردّ علی الرمز» جان خود را بر سر همین سخن از دست داد به ویژه آنکه او حکمت ذوقی را بر حکمت بحثی ترجیح داد و مبانی حکمت اشراق را تدوین کرد و آن را بر کشف و ذوق بنیان نهاد و آن حکمت را به مشرقیان که اهل فارس هستند متسبب ساخت.

این دوره تاریک و ظلمانی فلسفه با ظهور فیلسوفان ایرانی شیعی که معمولاً آنان را اهل حکمت متعالیه خوانند رو به زوال نهاد و دوره درخشان و شکوفائی پدید آمد. که نظیر آن در هیچ یک از کشورهای اسلامی دیگر سابقه نداشت. ایشان با استظهار به قرآن و حدیث و توسّل به تجرّز و توسّع و تأویل موفّق شدند که فلسفه را از آن تنگنایی که مورد طعن و لعن بود بیرون آورند و لحن تکریم و تقدیس فلاسفه را جانشین آن سازند.

حال باید دید دانشمندان شیعه ایرانی برای رفع این نفرت و زدودن این زنگ از چهره

ابرنصر فارابی و ابن سینا دو چهره ممتاز در اندیشه‌های فلسفی چنان چهره‌ای زشت یافتند که ننگ زمان و نحسی دوران به شمار آمدند:

قد ظهرت فی عصرنا فرقة ظهورها شوتم علی العصر

لا تقتدی فی الدین الالبما سنّ ابن سینا و ابو نصر

دانشمندان اهل سنت و جماعت فلسفه یونان را مقابل با قرآن قرار دادند و کتابهایی همچون *ترجیح اسالیب القرآن علی اسالیب الیونان* و *رشف النماذج الایمانیه فی کشف النماذج الیونانیة نگاشته* گردید. ابن سینا «مختّ دهری» و کتاب شقای او «شقا» خوانده شد و از آن به سرمایه «مرض» و بیماری تعبیر گردید:

قطعنا الاخرة عن معشر بهم مرض من کتاب الشفا

فما تروا علی دین رسطالس و متنا علی مذهب المصطفی

شناسات فلسفه و نفرت از فلاسفه به حدّی رسید که دانشمندی همچون ابن نجار اربلی در حال احتضار آخرین گفته‌اش: *صدق الله العلیّ العظیم و کذب ابن سینا* بود. عرصه بر فلسفه و فیلسوفان و آثار فلسفی چنان تنگ گردید که در مدینه‌السلام یعنی بغداد روزاقان و کتابفروشان را به سوگند و داشتند که کتابهای فلسفه و کلام و جدل را در معرض فروش نگذارند و کتابهایی نظیر *کتاب صونا للمطلق و الکلام عن المنطق و الکلام و القول المشرق فی تحریم المنطق* جلال‌الدین سیوطی مورد پسند اهل دین و حافظان شریعت گردید و ارباب تراجم درباره کسانی که به فلسفه و علوم عقلی می‌پرداختند، می‌گفتند: «دّس نفسه بشی من العلوم الاوائل».

در این میان بسیاری از دانشمندان کوشیدند تا این شکاف میان دین و فلسفه را از بین ببرند ولی موفّق نشدند از جمله آنان ناصر خسرو قبادیانی بود که کتاب *جامع الحکمتین* خود را نگاشت تا میان دو حکمت یعنی حکمت شرعیّه و حکمت عقلیه آشتی دهد و جدال و نزاع میان فیلسوف و اهل دین را بر طرف سازد ولی در این راه توفیقی به دست

و تفسیق یا به قول ساده‌تر تطهیر فلسفه کوشیدند که برای هر فیلسوفی یک منبع الهی را جستجو کنند و علم حکما را به علم انبیا متصل سازند؛ از این جهت متوسل به برخی از «تبارنامه‌ها»های علمی شدند از جمله آن «شجره نامه» که عامری نیشابوری در *الآمد علی الایب* می‌گوید که انبازفلس (= Empedocles) فیلسوف یونانی با لقمان حکیم که در زمان داور پیغمبر (ع) بود رفت و آمد داشته و علم او به منبع و *لَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ* مرتبط می‌شود، و فیثاغورس علوم الهیه را از اصحاب سلیمان پیغمبر آموخته و سپس علوم سه‌گانه یعنی علم هندسه و علم طبایع (= فیزیک) و علم دین را به بلاد یونان منتقل کرده است، و سقراط حکمت را از فیثاغورس اقتباس کرده و افلاطون نیز در این اقتباس با او شریک بوده است، و ارسطو که حدود بیست سال ملازم افلاطون بوده و افلاطون او را «عقل» خطاب می‌کرده با همین سرچشمه الهی متصل و مرتبط بوده است؛ و از این روی است که این پنج فیلسوف، «حکیم» خوانده می‌شوند تا آیه شریفه *يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَ مَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا* شامل حال آنان گردد.

این حکیمان مثلاً با این تغییر نام از فلسفه به حکمت و نقل نسب‌نامه‌های علمی اکتفا نکردند بلکه کوشیدند تا که برای مطالب فلسفی و عقلی از قرآن و سنت نبوی و نهج البلاغه و صحیفه سجّاده و سخنان ائمه اطهار - علیهم السلام - استشهاد جسته شود. میرداماد دانشمند استرآبادی که در کتاب قیسات خود می‌کوشد که مسأله‌ای را که از قدیم مابده اختلاف اهل دین و فلسفه بوده یعنی آفرینش جهان و ارتباط حادث یعنی جهان با قدیم یعنی خداوند را از طریق «حدوث دهری» حل کند. قیس چهارم از کتاب خود را اختصاص به همین استشادهای قرآنی و احادیث داده است و در پایان نقل احادیث با غرور تمام می‌گوید:

این مجمعی از احادیث آنان است که جامع مکنونات علم و غامضات حکمت است؛ و سوگند به خدا که پس از کتاب کریم و ذکر حکیم، فقط همین سخنان است که، شایسته

فلسفه‌یونان چه اندیشیدند که فلسفه چنان مورد پذیرش قرار گرفت که حتی تا این زمان فقیهان و مفسران قرآن به فلسفه می‌پردازند و شفا و اشارات ابن سینا را تدریس می‌کنند و به مطالب آن استشهاد می‌جویند که از نمونه آن می‌توان از *عَلَّامَهُ طِبَّاطِبایی و سیدابوالحسن رفیعی قزوینی و شیخ محمدتقی آملی و امام خمینی - رحمه الله علیه اجمعین -* نام برد. اینان وارث علم گذشتگان خود بودند همان گذشتگانی که ابتکار تطهیر فلسفه و تحجیب فلاسفه را عهده‌دار گردیدند که از میان آنان می‌توان از میرداماد و ملاصدرا و فیض کاشانی و عبدالرزاق لاهیجی و حاج ملّهادی سبزواری نام برد؛ یعنی متفکران ایرانی که با مکتب تشیع و سنت ائمه اطهار (ع) سر و کار داشتند. این فیلسوفان کلمه «فلسفه» را به کلمه «حکمت» تبدیل کردند که هم نفرت یونانی بودن آن کنار زده گردد و هم تعبیر قرآنی که مورد احترام هر مسلمانی است برای آن علم بکار برده شود؛ زیرا هر مسلمانی با آیه شریفه قرآن: *وَ مَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا* آشنایی دارد و به آن ارجح و احترام می‌گذارد و کلمه حکمت را مبارک و فرخنده می‌داند و با آن «خیر کثیر» را از خداوند می‌خواهد، چنانکه حاج ملاهادی منظومه حکمت خود را با همین آیه شریفه پیوند می‌دهد و فلسفه خود را «حکمت سامیه» می‌خواند و می‌گوید:

**نَظْمُهَا فِي الْحِكْمَةِ الَّتِي سَمَتْ      فِي الذِّكْرِ بِالْخَيْرِ الْكَثِيرِ سُمِّيَتْ**

حال که از اندیشه و تفکر و بکار بردن خرد و عقل تعبیر به «حکمت» شده دیگر «فلسفه» با تجلّی در کلمه حکمت در برابر «دین» قرار نمی‌گیرد؛ زیرا این همان حکمتی است که خداوند به لقمان عطا فرموده که *وَ لَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ* دیگر کسی همچون ناصر خسرو نمی‌تواند آن را در برابر دین قرار دهد و دین را «شکر» و فلسفه را «انفیر» بخواند و بگوید:

آن «فلسفه» است و این «سخن دینی»      دین شکرست و فلسفه هیپو نیست  
اینان برای حفظ اندیشه و تفکر و بکار بردن خرد و عقل و محفوظ داشتن آن از تکفیر

است که کلمه علّیا و حکمت‌گیری و نُروۀ وثقی و صِبْغَةُ خُسنی خوانده شود؛ زیرا آنان حجت‌های خدایند در دنیا و آخرت به علم کتاب و فصل خطاب:

اَوَیْکَ اَبَیَّائِی فُجِئْتِی بِمُؤْثِلِهِمْ اِذَا جَمَعْتُمَا - یا جَرِیْرُ - المَجَاجِیْعُ

با این کیفیت برای میرداماد بسیار آسان است که ارسطو و افلاطونی را که «اسطوره» و «نقش فرسوده» معرفی گردیده و مردم از نزدیک شدن به آثار آنان منع شده بودند که:

قَطْلُ اسْطُورَةٍ اَرِسْطُو رَا بِرِ دَرِ اَحْسَنِ الْمَیَالِ مَنَهِیْدُ

نَقِشِ فرسوده فِلاطونِ رَا بِرِ طَرَا زِ بَهِیْنِ حُلُلِ مَنَهِیْدُ

اولی را «مفیدالصناعة» و «معلم‌المشائین» و دومی را «افلاطون‌التشریف» و «افلاطون‌الالهی‌المثاله» بخواند و آساتر آنکه ابن‌نصر فارابی و ابن‌سینا را که پیش از این نحسی روزگار و آثارشان در دزدان و بیاماری‌آور به شمار می‌آمد اولی را «الشربک‌المعلم» و دومی را «الشربک‌الزیاسی» بنامد و با این گونه مقدمات تعبیر «شیخین» (= ابن‌سینا و فارابی) را برای آن دو فیلسوف فراهم سازد چنانکه فقها آن تعبیر را برای شیخ کلینی و شیخ طوسی بکار می‌بردند.

با این تمهیدات همان کتاب شفا که شفا خوانده می‌شد مورد تکریم و تبجیل علما و دانشمندان قرار گرفت و دانشمندانی همچون سیداحمد علوی شاگرد و داماد میرداماد، مفتاح‌الشفاء و غیات‌الدین منصور دشتکی، مغالقات‌الشفاء و علامه جلی فقیه و محدث کشف‌الخفا فی شرح‌الشفاء را به رشته تحریر درآوردند و از همه مهم‌تر آنکه صدرا لمثالیین یعنی ملاصدرای شیرازی تعلیقه بر الهیات شفا نوشت، تا راه فهم و درک اندیشه‌های ابن‌سینا را هموار سازد. با این عوامل سنت سینوی یا فلسفه ابن‌سینا که در جهان تسنن متروک و منسوخ گردیده بود در جهان تشیع و ایران، راه تحوّل و تکامل خود را پیمود و جانی دوباره یافت و از این جهت است که ملامهدی نراقی که در فقه معتدله‌النسبیه را می‌نویسد؛ و در اخلاق جامع‌التسمادات را به رشته تحریر درمی‌آورد؛ در

فلسفه جامع‌الافکار را تألیف می‌کند؛ و به شرح و گزارش شفای ابن‌سینا می‌پردازد.

در اینجا باید یادآور شد که توجه حکمای متأخر مانند نراقی به متقدمان به معنی آن نیست که ایشان خود را دست بسته تسلیم آنان می‌کردند و یا فقط گفتار آنان را تکرار می‌نمودند بلکه برعکس چنانکه شیوة اهل علم است گفتار گذشتگان را منبع و اصل اندیشه خود قرار می‌دادند و جای جای، بر افکار آنان خرده می‌گرفتند تا علم و دانش هر چه بیشتر پاک‌تر و مصفاًتر گردد. مثلاً ملامهدی نراقی در جایی بطور صریح می‌گوید:

«گمان میر که من جمودی بر پذیرفتن فرقه‌ای خاص از صوفیان و اشرافیان و مشائیان دارم؛ بلکه در یک دست من برهانهای قاطع و در دستی دیگر، قطعیات صاحب وحی و حامل قرآن است؛ و پیشوای من این حقیقت است که، و اجب‌الوجود دارای شریف‌ترین نحوه صفات و افعال است و من خود را ملوم به این ادله قاطعه می‌دانم هر چند که با قواعد یکی از این گروه‌های یادشده مطابقت نداشته باشد.»

او در جای دیگر می‌گوید:

«این بود آنچه که در توجیه کلام برهان ابن‌سینا یاد کردم اگر مراد او همین است فی‌المطلب و گر نه آن را رد می‌کنیم و گوش به آن سخن فراموشی دهیم؛ زیرا بر ما واجب نیست که آنچه در بین‌الدفتین شفا و برهان آمده قبول و تصدیق نماییم.»

این دوره که امتداد زمانی آن به چهار صد سال بالغ می‌گردد و به دوره حکمت‌اشتهار دارد و بزرگان آن را اصحاب حکمت متعالیه می‌خوانند از ادوار بسیار درخشان فلسفه اسلامی است زیرا در این دوره حکیمان کوشیده‌اند از جهتی از میراث اساطین حکمت باستان همچون سقراط و افلاطون و ارسطو و شارحان ارسطو همچون ثامسطیوس و اسکندر افرودیسی حداکثر بهره‌برداری را به کنند و با کمک از مقولات شیخ یونانی یعنی پلوتانیوس (= پلوتین) که نزد آنان به عنوان انولرجیای ارسطو شناخته شده بود، خشکی فلسفه را با عرفان ذوقی چاشنی بزنند و از جهتی دیگر آراء و اندیشه‌های

نشان دهنده این حقیقت بود که حکیمان سابق بر او چه کوششهایی را در هموار ساختن اندیشه متحمل شده‌اند تا حکیم سبزووار توانسته است با نظم و نثر اندیشه‌های خود را که نتیجه و نقاوه اندیشه‌های سلف صالح او بوده در دسترس جویندگان حکمت قرار دهد. کوشش‌هایی که در سه دهه اخیر در مراکز همچون مؤسسه مطالعات اسلامی دانشگاه تهران - دانشگاه مکی‌گیل و انجمن حکمت و فلسفه به عمل آمد کمکی شایان توجه به شناخت این دوره کرد و برخی از مجامع علمی هم مانند کنگره حاج ملّاهادی سبزواری و کنگره ملّاصدرا و آثاری که به وسیله برخی از استادان دانشگاه و علمای حوزه تألیف گردید در این امر کمک کرد.

هدف کنگره‌ای که در سال جاری با همکاری برخی از مراکز علمی تحت عنوان قریطه و اصفهان تشکیل می‌گردد آن است که اولاً اندیشه نادرستی را که غریبان و به تبع آنان دانشمندان کشورهای عربی اظهار داشته‌اند مبنی بر اینکه پس از این رشد دانشمندان فلسفه اندیشه‌های فلسفی و تفکر عقلی در جهان اسلام رو به افول نهاد، از چهره تاریخ فلسفه اسلامی زوده گردد و یا معرفی برخی از چهره‌های درخشان این دوره که تاکنون در گوشه‌های فراموشی مانده، ممیزات حکمت متعالیه به دستداران علوم معقول و اهل فلسفه و عرفان نمایانده شود.

در خرداد سال ۱۳۷۸ که همایشی تحت عنوان: اهمیت و ارزش میراث علمی اسلامی - ایرانی به مناسبت سی‌امین سال تأسیس مؤسسه مطالعات اسلامی دانشگاه تهران - دانشگاه مکی‌گیل برگزار گردید شرکت‌کنندگان داخلی و خارجی متفقاً اظهار داشتند که لازم است کوششی جدی درباره معرفی آن بخش از تاریخ اندیشه و تفکر علمی و فلسفی در ایران که جهان علم از آن ناآگاه است به عمل آید و این در ارتباط با این حقیقت است که غریبان می‌گویند: «چراغ اندیشه و تفکر فلسفی پس از این رشد متوقفی ۵۹۵ هجری (در لاتین Averroes) در جهان اسلام خاموش گردیده است» و در نتیجه

مشائیان اسلامی همچون فارابی و ابن سینا را به محک بررسی درآورند و آن را با نوآوریهای شیخ اشراق شهاب‌الدین سهروردی تطبیف سازند. اینان اندیشه‌های کلامی اشعری و غزالی و فخر رازی را مورد نقد و بررسی قرار دادند و بیشتر بر آراء و اندیشه‌های خواجه نصیرالدین طوسی که از او به عنوان خاتم برّعاةالمحققین یاد می‌شد تکیه کردند. خواجه اندیشه‌های فلسفی - کلامی را از حشو و زوائد پرداخته و مجرّد سساخته و کتاب تجریدالحقا ئد را به عنوان دستور نامه‌ای برای اندیشه درست خداشناسی و جهان‌شناسی مدوّن کرده بود که دانشمندان پس از او متجاوز از صد شرح و تعلیقه بر آن نگاشتند.

این مکتب فلسفه که معمولاً از آن تعبیر به «مکتب الهی اصفهان» می‌شود برای آن که کرسی حکمت در شهر معنوی و روحانی اصفهان قرار داشته و از اقطار عالم اسلامی طالبان علم و معرفت بدان شهر دانش و مدینه حکمت روی می‌آورده‌اند، مورد غفلت جهان علم قرار گرفته است و فقط در این اواخر خاورشناس معروف پروفیسور هانری کربن با همکاری بازمانده گذشتگان استاد سید جلال‌الدین آشتیانی موفق شد که برگزیده‌ای از آثار معروف‌ترین چهره‌های این دوره را در مجموعه‌ای چهار جلدی تحت عنوان: منتخباتی از آثار حکمای الهی ایران از عصر میرداماد و میرفندرسکی تا زمان حاضر به اهل علم معرفی کنند. در این مجموعه است که اندیشه‌های حکیمانی همچون میرداماد و میرفندرسکی و ملاصدرا و ملا رجبعلی تبریزی و ملا عبدالعزّازاق لاهیجی و حسین خوانساری و ملا شمسای گیلانی و سیداحمد علوی عاملی و فیض کاشانی و قوام‌الدین رازی و قاضی سعید قمی و ملا نعمای طالقانی وملاصادق اردستانی و ملامهدی نراقی و مانند آنان معرفی گردیده است. بخش الهیات و جوهر و عرض از شرح غررالفرائد یعنی شرح منظومه حکمت سبزواری که به وسیله این کمترین (= مهدی محقق) و پروفیسور ایروتسو به زبان انگلیسی ترجمه و در نیویورک چاپ شد

جدید برای تاریخ فلسفه در جهان اسلام گشوده کرده، و همچنین طلاب و دانشجویانی که طالب مواد تازه‌ای برای پژوهش‌ها و تحقیقات خود هستند از نتایج این همایش بهره‌برداری کنند و این همایش انگیزه و مقدماتی باشد تا در همه شهرها و روستاهای کشور ما که در طی تاریخ متفکران و اندیشمندی را در خود پرورانده، مجامع و محافلی بر این نسق برقرار و یاد آن بزرگان گرامی داشته شود و آثار آنان مورد بررسی و نشر قرار گیرد و امتیازات آن آثار به جامعه علمی داخلی و خارجی معرفی گردد. تحقق این هدف عالی و مقدس زمینه‌ای تازه را برای اندیشه و تفکر نسل جوان آماده خواهد ساخت تا توجه خود را به فرهنگی معطوف دارند که شرف و غریب محض نباشد بلکه آمیخته‌ای باشد از اندیشه‌های نو و کهن و گریه‌ای از آنچه که نیازهای جان و تن را برآورده کند و سعادت دنیا و آخرت را تأمین نماید. **بعون الله تعالی و توفیقه**

مهدی محقق

رئیس هیأت مدیره انجمن آثار و مفاخر فرهنگی  
رئیس همایش بین‌المللی قرطبه و اصفهان

اول اردیبهشت ماه جلالی ۱۳۸۱

برده روی چندین قرن تلاش و کوشش دانشمندان ایرانی برپزه در دوران تشیع این کشور که مرکز آن اصفهان بوده کشیده شده است و این مطلب به صورتهای مختلف در آثار دانشمندان اروپایی و مسلمان بچشم می‌خورد که چند نمونه از آن یاد می‌گردد:

دکتر اکرم زعیتر در مقدمه ترجمه کتاب **ابن رشد و الرشیدیه** ارنست رنان فرانسوی می‌گوید: «آن الدراسات الفلسفیه عند العرب ختمت باین رشد».

بروفسور هانری کربن در کتاب **فلسفه ایرانی و فلسفه تطبیقی** خود می‌گوید: «تاریخ نریسان غربی فلسفه مذتهای مدیدی گمان کرده‌اند که با تشیع جنازه این رشد در سال ۱۱۹۸ میلادی در قرطبه، فلسفه اسلامی نیز روی در نقاب خاک کشید».

پروفسور ژوزف فان اس در مقدمه **بیست گفتار از مهدی محقق** می‌گوید: «فلسفه ایرانی دوره صفویه که توسط متفکران بزرگ مکتب اصفهان تکامل یافته است عملاً ناشناخته مانده است».

برپایه آنچه که یاد شد پایه‌ریزی فکری برگزاری همایشی در سطح بین‌المللی تحت عنوان **قرطبه و اصفهان** به تدریج نهاده شده که اکنون به تحقق نزدیک گردیده است. هر چند که بانی اصلی این همایش انجمن آثار و مفاخر فرهنگی و مؤسسه مطالعات اسلامی دانشگاه تهران - دانشگاه مکیل بود ولی پس از ارائه این اندیشه مراکزی دیگر همچون مرکز بین‌المللی گفتگوی تمدن‌ها و مرکز فرانسوی تحقیقات ایرانی و چند نهاد دیگر به یاری ما برخاستند و به موازات تهیه مقدمات همایش توفیق یافتیم برخی از آثار علمی را نیز به مناسبت و به نام همین همایش آماده چاپ سازیم که به جهت برخی از مشکلات و مضائق نتوانستیم آن را در همایش عرضه داریم و امیدواریم که این کتابها به تدریج چاپ و در دسترس اهل علم قرار گیرد.

امید است که با مباحثی که در این همایش مطرح می‌گردد و مطالبی که از این کتابها بدست می‌آید زمینه‌ای تازه برای بازنگری فلسفه اسلامی به وجود آید که با آن فصلی

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا و نبينا محمد و آله الطاهرين

## مقدمه مصحح

### اهمیت کتاب اشارات در میان آثار فلسفی ابن سینا

کتاب «الإشارات والتنبیحات» در کنار «شفاء» و «نجات» و «دانشنامه علائی» از تألیفات جامع شیخ الرئیس ابو علی حسین بن عبدالله بن الحسن بن علی بن سینا (۴۲۸ - ۳۷۰ ه. ق.) فیلسوف و دانشمند بزرگ ایرانی در فلسفه می‌باشد. این کتاب در میان آثار او هم از جهت لفظ و صورت ظاهری، و هم از حیث معنا و محتوا، ممتاز و متفاوت بوده و به همین سبب از همان آغاز تألیف مورد توجه و عنایت دانش‌پژوهان و جویندگان علم و حکمت قرار گرفته، و اهل فضل بر آن شرحها و حاشیه‌های بسیار نوشته‌اند.<sup>(۱)</sup>

در مقدمه بخش منطق بیان داشتیم که استفاده از عناوین نو برای تعیین فصول و تزییب ابحاث منطق در ده «نهج» و مباحث فلسفه طبیعی و الهی در ده «نقط» بهر مندی از نشر عربی زیبا و ادیبانه با عباراتی مسجع و دلپذیر و بیان قواعد منطق و فلسفه در قالب تغییراتی موجز و رمزگونه، از جمله امتیازات لفظی و ظاهری این کتاب می‌باشد.

اما از جهت معنا و محتوا یکی از امتیازات کتاب «اشارات» این است که او در این اثر، برخلاف دیگر تألیفات خود مانند «شفاء» که خود را ملزم به همراهی با فلاسفه مشاء کرده است، تا حدودی از متابعت ایشان فاصله گرفته و مباحث فلسفی و منطقی را آن گونه که خود بهتر می‌پسندیده تنظیم کرده

---

۱- برای این شرحها و حاشیه‌ها ر. ک: آقا بزرگ طهرانی؛ «الذریعه» ج ۲، ص ۹۶ و ج ۶، ص ۱۱۲- ۱۱۰ و زرد قنبرانی؛ «مؤلفات ابن سینا»؛ ص ۱۲-۹ و یحیی مهدوی؛ «فهرست نسخه‌های مصنفات ابن سینا»؛ ص ۳۵ و ۳۶ و حاجی خلیفه (چلبی)؛ «کشف‌الظنون»؛ ج ۱، ص ۱۳۲ و بروکلمان؛ «فهرست» (متر. آلمانی)، ج ۱، ص ۳- ۵۹۲ و بهرست اول آن، ص. ۸۱۶

## مقدمهٔ مصحّح

یک بار در آغاز بخش حکمت وصیت می‌کند که مطالب این کتاب در اختیار کسانی که واجد شرایط نیستند قرار نگیرد. او می‌گوید:

مطالب این کتاب اشاراتی به اصول، و تنبیهاتی بر جمله‌هایی است که هر کس فهم آنها برایش میسر شود پیدا کرده، و کسی که درک این مطالب بر او دشوار آید سخن صریح‌تر هم را به‌رمند نسازد. برای توفیق باید بر خدا توکل کرد. و من دوباره وصیّت را تکرار و بر خواهم امراد می‌نامیم که بخل ورزید از این که مطالب این کتاب در اختیار کسانی قرار گیرد که واجد شرایط مندرج در آخر این کتاب نیستند.<sup>۱</sup>

و بار دیگر در پایان کتاب در ذیل عنوان «خانهٔ و وصیّۀ» برای خواننده این کتاب شرایطی را تعیین می‌کند، و معاهده و پیمان می‌خواهد که این مطالب در اختیار نااهلان قرار نگیرد، و در صورت تخلف خدای عزّوجلّ را حَکَم و وکیل قرار می‌دهد. او در پایان نبط دهم می‌گوید:

«ای برادر من در این اشارات حقیقت ناب را برای تو از میان مطالب بیرون آورده، و

بهترین لقمه دانشها را در قالب عباراتی لطیف در دهانت نهادم. پس آن را از افراد پست، و نادان، کم هوش، کم جرأت، و ناورزیده که میل آنها با قیل و قال عوام است، یا از متفلسفان بی‌دین و بی‌عقیده، حفظ کن. پس اگر کسی را که به پاکی طبیعت و درستی روشش اطمینان داری، و این که زود گرفتار وسواس نمی‌گردد، و با چشم رضا و خشودی و راستی به حقّ می‌نگرد، باقی پس هر چه را از تو سؤال کرد به تدریج، و جزء به جزء، و اندک اندک به او بیاموز تا آنچه قیلاً فرا گرفته باعث کنجکاو۱ او برای آنچه فر خواهد گرفت بشود. و او را به خدا سوگند ده و با او محکم پیمان ببند که او نیز در آنچه از تو می‌آموزد پیر تو باشد و به تو تأسی کند. پس اگر این علم را شایع یا ضایع سازی میان من و تو خدا حکم کند و خدا برای واگذاری کارها به او کافی است»<sup>۲</sup>.

مناسب است درباره مشرب فلسفی و مباحث عرفانی کتاب «اشارات» به اختصار گفتگو کنیم:

### مشرب فلسفی ابن سینا در «اشارات»

اگرچه نظام فلسفی که وی در کتاب «اشارات» و سایر آثارش عرضه کرده است بیش از همه صبیغه مشائی و ارسطویی دارد، و او بیش از دیگران در تبیین، تنظیم، تثبیت و تکمیل این فلسفه سهم دارد، ولی

## مقدمهٔ مصحّح

است. او چنانکه در مقدمهٔ کتاب «شفاء» متذکر شده است در مسائل عملی دارای آراء و استنباطهای مخصوص به خود بوده که برای برهیز از مخالفت جمهور فلاسفهٔ مشاء و شقّ عصای ایشان از اظهار آنها در آن کتاب خودداری کرده و جویندگان را به کتاب «فلسفهٔ مشرقیّه» خود حواله داده است.<sup>۱</sup>

او در مقدمهٔ رسالهٔ مختصری که با عنوان «منطق المشرّقین» منتشر شده، و احتمالاً بخش آغازین کتاب «حکمة المشرقیّه» او می‌باشد، نیز ضمن تأکید بر مطلب فوق و انتقاد از متفلسفان دلباخته به فلسفه یونانی که هیچ ابداع و نوآوری را برنمی‌تابانند و آن را جز بدعت و ضلالت نمی‌پندارند، می‌گوید: هدف او از تألیف این کتاب آن بوده که می‌خواسته در رساله‌ای «اثبات علم حقیقی» را گردآورده آن هم به گونا۱ی که دست هیچ‌کس به دامن اسرار آن نرسد جز به قول او: «خود او و کسانی که شبیه او هستند»<sup>۲</sup>. لیکن به درستی معلوم نیست که آیا وی به تألیف این کتاب موفق شده یا آن که اشتغالات و گرفتاریهای سیاسی و مرگ زودرس مهلت اتمام این کار را به او نداده است؟ ولی اگر هم ایشان به تصنیف کامل این اثر توفیق یافته باشد و آنچه با عنوان «منطق المشرقّین» منتشر شده بخش باقیماندهٔ اثر «حکمة المشرقیّه» او باشد، چنانکه نامی که ناشر هم برای آن برگزیده گویای آن است این کتاب فقط مشتمل بر مباحث منطقی بوده و نسخه‌های موجود از آن فاقد بخش فلسفه است.

اما در میان آثار موجود از وی شاید کتاب «الإشارات و التنبیها» که پخته‌ترین و احتمالاً متأخرترین تألیف جامع فلسفی اوست، بتراند تا حدودی ما را با «فلسفهٔ مشرقیّه» مورد نظر او آشنا سازد. او در این کتاب از یک سو در جهت هماهنگ کردن مبانی فلسفهٔ مشائی با اصول و قواعد دینی و تأسیس نظام فلسفی هماهنگ با جهان‌بینی اسلامی، و از سوی دیگر در جهت نزدیک کردن فلسفه به عرفان و تبیین اصول و مبانی عرفانی با دلایل و براهین فلسفی تلاش و مجاهدت بسیاری به خرج داده است که تلاطمهای او گاهی به نوآوریهای در ساختار تفکر مشائی، و خلق آراء و براهین جدید به ویژه در مباحث ربوبی، و اختصاص سه نبط آخر این کتاب به مباحث عرفانی منجر شده است. تحولات و نوآوریهای که برای عاّمهٔ خوانندگانی که شیفتهٔ فلسفهٔ مشائی بوده و به آن تعصب می‌ورزیده‌اند قابل تحقّل نبوده، و شاید یکی از عواملی که ابن سینا را بر آن داشته که مطالب این کتاب را به صورت رمز و اشاره بیان نماید و دربارهٔ این کتاب به طور بی‌سابقه‌ای سفارش به اسکا ک و ضنّت (= بخل ورزیدن) کند همین باشد که او می‌خواسته مباحث فلسفی و مطالب عرفانی که در این کتاب بیان کرده از دسترس ایشان دور نگه دارد. او

<sup>[۱]</sup> «شفاء»؛ منطق؛ مدخل؛ مصر ۱۹۵۲ م؛ ص ۱۰.

<sup>[۲]</sup> «منطق المشرقین»؛ مصر ۱۹۱۰ م؛ ص ۴-۳.

<sup>[۱]</sup> همین کتاب؛ ص ۱.

<sup>[۲]</sup> همین کتاب؛ ص ۶۶۵.

## مقدمهٔ مصحّح

تحت این عناوین در آثار شیخ‌الرئیس دیده نمی‌شود. اگرچه از بعضی مواضع کلمات وی می‌توان نظر او را درباره این مسائل نیز استنباط کرد. در این مورد در بخش نقد و بررسی اعتراضهای امام‌فخررازی بر قاعده «الحقّ ماهیةً اَبَیَّة» بیشتر گفتگو خواهیم کرد.

اما مهمترین مسأله در هستی‌شناسی ابن‌سینا که با مبحث خداشناسی او رابطه تنگاتنگ داشته و به منزله مدخل و زیربنای آن به حساب می‌آید تقسیم موجود به «واجب‌الوجود بالذات» و «ممکن‌الوجود بالذات» است.<sup>۱</sup> او در این‌باره چنین می‌گوید:

«هر موجودی را اگر به خودی خود و بدون توجّه به غیر آن، مورد توجّه قرار دهی، با چنان است که وجود برای آن فی نفسه واجب است یا واجب نیست. اگر واجب است پس او به خودی خود حقّ و وجودش از خودش واجب، و قیوم (یعنی قائم به خود و برپاداننده غیرخود) است. اما اگر واجب نیست، نمی‌توان گفت که آن به خودی خود متمنّع است پس از آن که موجود فرض شده است، بلکه اگر به اعتبار دانش شرطی همراه آن شود مانند شرط نبود علّیش متمنّع می‌گردد، یا مانند شرط وجود علّیش که آنگاه واجب می‌شود. اما اگر هیچ شرطی همراه آن نبوده، نه تحقق علّت و نه عدم آن، آنگاه امر سومی برای آن باقی می‌ماند که امکان است. و بنابراین نظر به دانش چیزی است که وجود نه برای آن واجب است و نه متمنّع، پس هر موجودی یا واجب‌الوجود بالذات است و یا ممکن‌الوجود بالذات»<sup>۲</sup>

او سپس درباره نیازمندی هر ممکن‌الوجودی به علّت ایجادِی می‌گوید:

«هر موجودی که حقّ آن به خودی خود امکان است از خودش موجود نمی‌شود؛ زیرا وجودش از آن جهت که ممکن است بر عدش برتری ندارد، اما اگر یکی از آن دو برتری یابد به سبب حضور یا غیبت چیز دیگری است. پس هستی هر ممکنی از دیگری می‌آید»<sup>۳</sup>

اما خداشناسی ابن‌سینا چنانکه گفتیم مبتنی بر هستی‌شناسی اوست. او پس از تقسیم موجود به دو قسم بنیادین واجب و ممکن، و اثبات نیازمندی ممکن به علّت از راه ابطال دور و تسلسل، خداوند متعال را به عنوان «واجب‌الوجود بالذات» اثبات می‌کند.<sup>۴</sup> او سپس همین «واجب‌الوجود بالذات» یودن خداوند

## ۴ مقدمهٔ مصحّح

در عین حال فقط یک فیلسوف شارح نبوده و پیروی او کو‌رک‌ورانه و تعصّب‌آمیز نیست. بلکه او در بعضی موارد و به ویژه در مباحث الهی کوشیده است در ساختار تفکر متفکّر متفکّانی نو آوری کند و به کمک آراء افلاطونی و به خصوص عناصر عرفانی و اشراقی فلسفه نوافلاطونی و از همه بالاتر به مدد جهان‌بینی اسلامی نظام فلسفی نوینی بنیاد نهاده که این نو آوریها و آمیزه‌های غیرارسطویی در کتاب «اشارات» بهتر مشهود است.

به بعضی از اصول تفکر او در مباحث هستی‌شناسی، خداشناسی و جهان‌شناسی اشاره می‌کنیم: از آنجا که موضوع فلسفه «موجود بما هو موجود» است همیشه مسأله «هستی» در تفکر فلسفی از اهمیت ویژه‌ای برخوردار بوده است. ابن‌سینا هستی‌شناسی خود را از مفهوم «وجود» آغاز می‌کند. وجود و موجود از بدیهی‌ترین مفاهیمی هستند که درباره آنها هیچ توضیحی جز شرح الّاسم نمی‌توان داد، و مفهوم اصمّ از محسوس است و نه آن‌گونه که بعضی از مردمان توهم کرده‌اند مساوی با آن.<sup>۱</sup>

مفهوم وجود با آن که مشترک معنوی است و بر همه موجودات به یک معنی صدق می‌کند اما در عین حال مفهومی مشکّک است که صدق آن بر افرادش به کنی و زیادی و شدّت و ضعف است.<sup>۲</sup>

اما مسأله مهمتری که در نظام هستی‌شناسی فارابی و ابن‌سینا نقش محوری دارد مسأله تمایز میان وجود و ماهیّت است. از جمله دلایلی که او بر تمایز وجود از ماهیّت در ذهن می‌آورد این است که گاهی هستی چیزی بر ما معلوم است اما نمی‌دانیم که چیست؟ مثل آن‌که در وجود حیات شکّ نداریم اما ماهیّت و حقیقت آن بر ما مجهول است. وگاهی بر عکس ماهیّت چیزی بر ما معلوم است و می‌دانیم که چیست اما نمی‌دانیم که آیا هست یا نه؟ مثل آن‌که می‌دانیم مثلاً از خط و سطح است و معنای آن را درمی‌یابیم اما نمی‌دانیم که آیا در خارج وجود مستقل و واقعی دارد یا نه؟ پس از آنجا که «معلوم غیر از نامعلوم است» آشکار می‌گردد که وجود غیر از ماهیّت است.<sup>۳</sup>

او علاوه بر تمایز وجود از ماهیّت به مسأله عروض وجود بر ماهیّت در ذهن نیز توجّه کرده و می‌گوید: «اما هستی، ماهیّت چیزی و جزئی از ماهیّت چیزی نیست، یعنی چیزهائی که دارای ماهیّتند هستی داخل در مفهوم آنها نیست، بلکه عارض بر آنها است»<sup>۴</sup> اما دربارهٔ این که آیا در جهان خارج هم وجود عارض بر ماهیّت است یا نه؟ و اگر نه پس در خارج اصالت با وجود است یا با ماهیّت؟ بحث مستقلّی

<sup>[1]</sup>

۱- تقسیم موجود به واجب و ممکن قبل از ابن‌سینا در آثار فارابی دیده می‌شود، و شاید او اولین کسی باشد که این تقسیم را به کار برده است. (ر.ک: فارابی، «عیون المسائل»؛ قاهره ۱۳۲۸ هـ؛ ص ۵)

۲- همین کتاب؛ ص ۳۴۴.

۳- همین کتاب؛ ص ۳۲۵.

۴- همین کتاب؛ ص ۲۵۱ - ۳۴۴.

۱- «شفا»؛ الهیات؛ مصر ۱۹۶۰م؛ ج ۱، ص ۹۹؛ و همین کتاب؛ ص ۳۴۳.

۲- «شفا»؛ منطق؛ مقالات؛ مصر ۱۹۵۸م؛ ص ۱۰.

۳- همین کتاب؛ ص ۳۴۴.

۴- همین کتاب؛ ص ۳۷۷.



## مقدمهٔ مصحح

مسئله ترتیب نزولی به طور طولی یا عرضی به او واجب می‌شود تعقل می‌کند»<sup>۱</sup>.

اما درباره کیفیت علم تفصیلی حق تعالی به اشیاء خارجی در ضمن نقد و بررسی اعتراضهای امام فخر رازی گفتگو خواهیم کرد.

ابن سینا در پایان نمط چهارم «اشارات» پس از توضیح برهان خویش، که به عقیده او در آن چیزی جز «هستی مطلق» که عین ذات واجب است چیزی واسطه اثبات ذات و صفات او قرار نگرفته، برخورد می‌الد و راهی را که برای اثبات مطلق ب در پیش گرفته عالی‌ترین و مطمئن‌ترین راهها و منطبق با «راه صدّیقین» می‌خواند. او می‌گوید:

«ثُمَّ اَمَّا كُنْ كَمَا أَنَّ جَوَاقِدَ بَيِّنٍ مَا دَرِ اثْبَاتِ وَجُودِ ذَاتِ حَقِّ وَ يَكُونُ كَيْشِ وَ مِثْرًا وَ دَنْشِ اَزْ تَقْصِيْهَا

نیازمند چیزی جز ثَمَل در حقیقت وجود نیست، و هیچ لُروی ندارد مخلوقات و افعال ذات باری را واسطه قرار دهیم، هر چند آن راه نیز درست است و مخلوقات دلیل بر وجود خداوند می‌باشند، اما این راه که ما ریشتم مطمئن‌تر و عالی‌تر است. ما چون وجود را از آن جهت که وجود است مورد توجّه قرار دادیم خود وجود از آن جهت که وجود است گواه ذات حقّ قرار گرفت، و ذات حقّ گواه سایر چیزها واقع شده، و به مانند آنچه گفتیم در کتاب خدا اشاره شده است، آنجا که می‌فرماید: «لَشَاهِدَ هَآیْ خُودِ رَادِدِ جِهَانِ وَ جَانِهَآیْ اِیْشَانِ بِه زُودِیْ نَشَانِ خُوَاعِیْمِ دَادِ نَا بِرِ اَنْهَآ رُوشِنِ كَرْدَدِ كِه تَنْهَآ اَوْ حَقِّ اَسْت.» می‌گویم: این گونه حکم و استدلال مخصوص جماعتی است، و در دنباله آیه می‌فرماید: «آیا برای اثبات پروردگار تو کافی نیست که او بر هر چیزی گواه است.» (فصلت۱۵۳) این گونه حکم و استدلال از آن «صدّیقین» است که با خدا استهاد می‌کنند نه بر خدا. (یعنی وجود او را گواه بر سایر موجودات قرار می‌دهند، نه آن‌که از هستی سایر موجودات بر هستی او استدلال کنند).<sup>۲</sup>

این رشد نیز این برهان را از ابداعات ابن سینا دانسته و می‌گوید: «ابن سینا اوّلین کسی است که این برهان را وارد فلسفه کرده است، چون او معتقد است این راه از طریق قدما که از راه آثار و مخلوقات بر وجود خداوند استدلال کرده‌اند بهتر است، زیرا او به گمان خود از طریق جوهر موجود استدلال کرده است نه از طریق آثار و عوارض»<sup>۳</sup>.

<sup>[1]</sup> همین کتاب؛ نمط ۱۷ فصل ۱۱۵ ص ۵۳۵

<sup>[2]</sup> همین کتاب؛ ص ۳۸۳

<sup>[3]</sup> ابن رشد ابر الویلید محمد، «حیافت النیافت»؛ تحقیق سلیمان دنیا، مصر ۱۹۶۵ م؛ ج ۱؛ ص ۱۲

## مقدمهٔ مصحح

را سنگ زیرین بنای خداشناسی خود قرار داده و همان را برای اثبات یگانگی خداوند و برائت او از نقائص و اقصاف او به همه اوصاف کمالتی کافی می‌داند:

«واجب الوجود بالذات بسیار (کثرت) نمی‌توان به کار برد»<sup>۱</sup>.

«واجب الوجود بالذات با هیچ چیزی در ماهیت مشارکت ندارد؛ زیرا ماهیت هر چیزی جز او مقتضی امکان وجود است. در حالی که وجود، ماهیت یا جزء ماهیت چیزی نیست. به عبارت دیگر چیزهایی که دارای ماهیتند، وجود داخل در مفهوم آنها نیست، بلکه عارض بر آنها است.

بنابراین واجب الوجود با هیچ چیزی در یک معنای جنسی یا نوعی مشارکت ندارد تا لازم باشد با یک معنای فصلی یا عرضی از آنها متمایز گردد، بلکه او به خودی خود جداست. پس ذات او را تعریفی نیست زیرا برای آن جنس و فصلی نیست»<sup>۲</sup>.

«واجب الوجود بالذات نه همانندی دارد، و نه ضدّی، و نه جنسی برای او هست و نه فصلی؛ پس برای او تعریفی هم نیست. و هیچ اشارهای به او جز از راه عرفان باب عقلی ممکن نیست»<sup>۳</sup>.

«واجب الوجود بالذات چون ذاتی مجرد از ماده و علایق ماده است پس او هم عاقل ذات خویش و هم معقول برای ذات خود می‌باشد»<sup>۴</sup>.

اما علم او به ماسوای خود هم ذاتی برای او، یعنی ناشی از ذات اوست. زیرا او به ذات خود علم دارد؛ و ذات او علّت و مبدأ هستی بخش تمام موجودات است؛ و علم به علّت مستلزم علم به معلول است، پس علم خداوند تعالی به ذات خود مستلزم علم به تمام معلولات است. اما چون علّیت او نسبت به همه موجودات در یک رتبه نیست، عالِمیت او هم نسبت به همه موجودات در یک رتبه نخواهد بود. این است که:

«واجب تعالی ذاتش را به ذاته درک می‌کند، اما مابعد خود یعنی (معلول اقلّ) را از جهت

این که علّت هستی بخش آن است درک می‌کند. و سایر چیزها را به سبب آن‌که وجود آنها در

<sup>[1]</sup> همین کتاب؛ نمط چهارم؛ فصل ۱۸ ص ۳۶۳

<sup>[2]</sup> همین کتاب؛ نمط ۴؛ فصل ۱۲۴ ص ۳۷۷

<sup>[3]</sup> همین کتاب؛ نمط ۴؛ فصل ۱۲۷ ص ۳۸۲

<sup>[4]</sup> همین کتاب؛ نمط ۴؛ فصل ۱۲۸ ص ۳۸۲

## مقدمهٔ مصحح

## عرفان و تصوف در «اشارات»

چنانکه گفتیم «اشارات» تنها اثر فلسفی جامع این سنیاست که به جای بخش ریاضی سه فصل آخر آن مشتمل بر عرفان و تصوف است. او همچنانکه در نسط‌های گذشته این کتاب کو‌شیده است تا مسائل مربوط به خداشناسی و صفات ربوبی و افعال الهی را با دلائل محکم عقلی اثبات کند و اصول عقاید دینی را با اصول و مبانی فلسفی پشتیبانی کند و هماهنگی بین عقل و شرع را نمایان سازد؛ در نسط‌های هشتم و نهم و دهم نیز در نزد یک ساختن عرفان و فلسفه به یکدیگر و تبیین و تقریب اصول و مبانی عرفانی با دلائل و براهین عقلانی مجاهدت بسیار نموده است. او در این بخش از کتاب کو‌شیده است تا بعضی از مصطلحات اهل عرفان را توضیح و بعضی از احوال و مدارج و واردات و مشاهدات ایشان را تبیین کند، مبانی تصوف را با اصول و مبانی فلسفی اثبات و از کرامات مشایخ صوفیه با دلیل عقلی رفع استبعاد کند. با آن‌که قبل از «اشارات» بدون شک کتابهای بسیاری در زهد و سیر و سلوک تألیف شده است، اما «اشارات» را باید اولین کتاب دربارهٔ «فلسفهٔ عرفان» دانست، که در آن مبانی و اصطلاحات عرفانی به نیکوترین وجهی با مبانی و براهین عقلی توضیح داده شده‌است، و از این روی کلام امام‌فخر رازی شارح و مستند بزرگ اشارات در توصیف این بخش از کتاب حَقّ است که می‌گوید:

«هذا الباب اجل مافی هذا الکتاب، فإنه رتب علوم التصوفیه ترتیباً ما سبقه إلیه من قبله ولاحقه من بعده»<sup>۱</sup>.

«این باب عالی‌ترین ابواب این کتاب است؛ زیرا شیخ در آن علوم صوفیه را به گونه‌ای مرتّب و منظم ساخته که پیش از او دیگری نکرده و بعد از او هم کسی نتوانسته است».

اکنون نگاهی به مسائلی که این سینا در سه نسط آخر کتاب «اشارات» بیان کرده می‌اندازیم:

این سینا در «نسط هشتم» از لذّات و آلام عقلی و قوی‌تر بردن آنها از لذّات و آلام وهمی و حسی سخن گفته است.

او سپس سعادت را در تکمیل قوه نظری و عملی دانسته، در نزد او سعادت‌مندترین افراد «عارفان مژّه» می‌باشند. یعنی کسانی که به کمال علم و عمل نائل گردیده و به سبب تجرّد از علایق و آلودگیهای جسمانی به عالم قدس و جهان مجرّدات اتصال پیدا کرده و به عالی‌ترین لذّات که همان لذّات عقلی است دست یافته‌اند.<sup>۲</sup>

## مقدمهٔ مصحح

اما جهان‌شناسی این سینا بر پایه هستی‌شناسی و خداشناسی او برپا شده و مکمل آن می‌باشد. از نظریّه او درباره ترتیب مراتب وجود و چگونگی فیضان نظام هستی از مبدأ آفرینش، با توجه به قاعده «الواحد لا یصدر عنه إلاّ الواحد» در بخش تقد و بررسی ایرادات امام‌فخر رازی سخن به میان خواهیم آورد. در این نظریّه وی متأثر از فلسفه نوافلاطونی است، و در جهان‌شناسی او عناصر اصلی فلسفه ارسطویی با اساسی‌ترین اصول فلسفه فلوطینی درهم آمیخته تا سلسله مراتب نظام شکوهمند خلقت را توجیه کنند.<sup>۱</sup> او همچنین در تبیین عقلی مبانی عرفانی، مانند سریان عشق در همه کائنات، یا در نظریّه استحکام نفس و نزول روح از عالم روحانی و امکان اتصال آن با عالم قدس، و بازگشت به موطن اصلی از راه ریاضت و سیر و سلوک تا حدّ زیادی متأثر از فلسفه اشراقی فلوطین و کتاب «اثولوجیا»ی اوست. او بعد از آن که در سه موضع از کتاب «اشارات» درباره نفوس فلکی به عقیده خود تصریح نمی‌کند و فقط با تعبیراتی از قبیل: «و تحت هذا سوره» و «و قد سوره» و «انت اذا طلبت الحق بالجمعه» فیه فریما لاح لک سرّ واضح خفی فاجتهد» اشاره می‌کند<sup>۲</sup>، بالاخره در فصل نهم از نسط دهم این سرّ را فاش کرده و نظریّه خاصّ خود را درباره نفوس فلکی بیان می‌کند که او بر خلاف حکمای مشاء برای افلاک علاوه بر نفوس منطبع در ماده، نفوس ناطقه‌ای مثل نفس ناطقه انسانی قائل می‌شود که به جسم خود علاقه‌تدبیری دارند و به سبب این علاقه می‌توانند مانند نفس انسانی کمالات جدیدی را کسب کنند. او معتقد است که این نظر جز برای راسخان در «حکمت معالیه» آشکار نیست.<sup>۳</sup> و خواجه نصیرالدّین طوسی در تفسیر «حکمت معالیه» می‌گوید: این نوع خاصی از حکمت است که مانند حکمت مشائی مبتنی بر بحث و نظر صرف نیست بلکه در آن علاوه بر بحث و نظر، ذوق و شهود هم نقش دارد.<sup>۴</sup>

آنچه گفته شد فقط بعضی از تغییرات و تحولاتی بود که این سینا در فلسفه مشائی رایج در زمان خود اصرام کرده و استقصای همه موارد، آن هم در همه بخشهای فلسفه، نیازمند تحقیق مستقلّی است که از عهده این مقدمه کوتاه بیرون است.

<sup>۱</sup>- ر.ک: همین کتاب؛ ص ۵۰۷ - ۴۹۶ و فلوطین؛ «اثولوجیا»؛ تصحیح عبدالرحمان بدوی؛ قاهره ۱۹۶۶م؛ سیمردهم و کاپلستین فردریک؛ «تاریخ فلسفه»؛ ترجمه جلال‌الدین مجتبی؛ تهران (مرکز انتشارات علمی و فرهنگی) ۱۳۶۲؛ ج ۱؛ ص ۶۵۲ - ۶۲۵.

<sup>۲</sup>- همین کتاب؛ تکمله نسط ۳، فصل ۱۷۸ ص ۴۳۳؛ نسط ۶، فصل ۱۰ و فصل ۱۲۴ ص ۴۴۳ و ۳۵۳.

<sup>۳</sup>- همین کتاب؛ نسط ۱۱۰، فصل ۹، ص ۶۳۹.

<sup>۴</sup>- خواجه نصیرالدین طوسی؛ «شرح اشارات»؛ ج ۲، ص ۲۰۱.

<sup>۱</sup>- همین کتاب؛ ص ۵۸۹.

<sup>۲</sup>- عبارت شیخ چنین است: «او العارفون المزهرون إذا وضع عنهم درن مغاربه البهت و انفکروا عن الشواغل، خلصوا إلی عالم

توجه شرعی و اخلاقی آن پرداخته است.

او در فصل هفتم «رسالة العشق» با اشاره به مذهب تجلی، از عشق تناسی موجودات به حق تعالی که در بالا به آن اشاره شد به تفصیل سخن گفته است.<sup>۱</sup>

اما «نمط نهم» که به قول امام فخر رازی از عالی‌ترین و مهمترین قسمتهای کتاب «اشارات» است<sup>۲</sup> به «مقامات عارفان» اختصاص دارد. او در آغاز این نمط به داستان «سلامان و اقبال» اشاره می‌کند:

«و اذ افرح سمعک فیما یقرعه و سرد علیک فیما تسمعه قصه سلامان و اقبال، فاعلم ان

سلامان مثل ضرب لک، و اّی ایسالا مثل ضرب لدرجته فی المرفان ین کنت من أهله. ثم حل

الزمزاین اطقفت.»<sup>۳</sup>

جوجانی شاگرد این سینا از وجود تألیفی به نام «سلامان و اقبال» در فهرست تصانیف او نام برده است، ولی ظاهراً امروز نسخه‌ای از آن در دست نیست.<sup>۴</sup> فخر رازی هم از آن اطلاعاتی نداشته است زیرا در شرح این عبارت شیخ الرئیس: «... ثم حل الرمزین اطقفت» که بعد از اشاره به داستان «سلامان و اقبال» آمده است می‌گوید: «این سخن شیخ سنی به مخاطب و تکلیف او به دانستن غیب است.» و سپس داستانی را که احتمال می‌داده شاید بشود کلام شیخ را بر آن حمل کرد بیان کرده است.<sup>۵</sup>

اما خواجه نصیرالدین طوسی در شرح خود بر اشارات سه روایت از این داستان نقل کرده است که اولین روایت را از فاضلی از اهل خراسان شنیده که او آن را در کتاب «التواذیر» ابن اعرابی دیده است. و دومین روایت از این داستان را از مجموعه‌لات و مخترعات یکی از عوام حکما دانسته و آن را مردود می‌شمارد. اما سومین روایت را خواجه به خود این سینا نسبت می‌دهد و درباره آن می‌گوید: «بعد از گذشت بیست سال از نوشتن این شرح به داستان دیگری دست یافتیم که این داستان به ابن سینا منسوب است» و احتمال می‌دهد که همین قصه باید مورد نظر شیخ در آغاز نمط نهم اشارات باشد، و چون نقل قصه با عبارات شیخ کتاب را طولانی می‌کرده است خواجه آن را تلخیص نموده و رموز و نکات عرفانی آن را شرح داده است. ما نیز برای جلوگیری از طولانی شدن این مقدمه از ذکر این داستان تمثیلی

۱- ابن سینا، «الرساله»؛ رسالة العشق؛ قم (انتشارات بیدار) ۱۴۰۰ هـ، ص ۳۲۴-۳۹۷.

۲- رک: همین کتاب؛ ص ۵۸۹.

۳- همین کتاب؛ ص ۵۹۰.

۴- رک: یحیی مهدوی؛ «فهرست مصنفات ابن سینا»؛ تهران ۱۳۳۳ ش. ص ۲۹۰.

۵- رک: همین کتاب؛ ص ۵۹۱.

بهجت این نفوس سعیده با این لذات عالی روحانی اختصاص به بعد از موت ندارد، بلکه ایشان که در دریای جبروت غرق شده و از شواغل و موانع مادی اعراض کرده‌اند، در این جهان نیز منتقم به این لذات بوده و گاهی اشتغال به لذات معنوی ایشان را از توجه به امور طبیعی غافل می‌سازد.<sup>۱</sup> و این گفتار شیخ الرئیس مؤید ادعای اهل عرفان است که می‌گویند: «بهشت ما نقد است».

او سپس به بیان مراتب موجودات مجرده از نظر ابتهاج و لذت پرداخته و ابتهاج واجب تعالی را کامل‌ترین ابتهاج‌ها دانسته است، زیرا او کامل‌ترین ادراک را نسبت به کامل‌ترین چیزها (یعنی ذات خود) دارد؛ پس او هم عاشق ذات خود و هم معشوق ذات خویش است.<sup>۲</sup> بعد از ابتهاج واجب تعالی، نوبت به ابتهاج و شادمانی جواهر عقلی می‌رسد که هم به ذات واجب و هم به ذات خویش شادمانند. و بعد عشق و شادمانی عاشقان مشتاق است که هم از عشق خود لذت می‌برند و هم از اشتیاق خود. و به دنبال اینها نفوس متوسّطه که بین عالم بالا و جهان پست مترددند. و بالاخره نفوس ناقص انسانی که هرگز از بند رها نشوند و رهایی نیابند و شوق جبری باعث عذاب آنها گردد.

این سینا در آخرین فصل نمط هشتم از یکی از اصول مهمّ تصوّف یعنی سریان عشق در همه اشیاء سخن به میان آورده است. البته او در کتاب «اشارات» به همین مقدار از توضیح اکتفا کرده است که:

«چون به دقت بنگری برای هر یک از اشیاء جسمانی کمالی مخصوص به آن خواهی

یافت، و عشقی ارادی یا طبیعی به سوی آن کمال. و وقتی از آن کمال دور باشی شوق طبیعی یا

ارادی به سوی آن کمال دارد و این رحمتی از عنایت خداوندی است».<sup>۳</sup>

او درباره این مطلب رساله مستقلّی (رسالة العشق) را تألیف کرده و در آن سریان قوه عشق در جمیع اجزاء و مراتب عالم هستی از جماد و نبات و حیوان گرفته تا اجرام فلکی و نفوس ناطقه و عقول مجرّده را به اثبات رسانده است. او حتی در فصل پنجم این رساله تحت عنوان «فی عشق الظرفاء و اللّتیان للاروجه الحسان» از موضوع عشقهای مجازی و دلستگی به صورتهای زیبا که در نزد بعضی از اهل عرفان وسیله‌ای برای تلطیف روح و نزدیک شدن به معشوق حقیقی شمرده شده است، دفاع عقلی کرده و به

القدس و السعادة و الانتعشا بالکمال الاعلی و حصلت لهم اللذة العلیا» (همین کتاب؛ ص ۵۸۲).

۱- «و یس هذا الانداز مقصوداً من کل وجه و النفس فی البدن. بل المغسوسون فی تأمل الحیروت المعروضون عن الشواغل بصیرون و هم فی الابدان من هذه اللذّة حظاً و ائراً قد یتمکن منهم فیستغلهم عن کل شیء» (همین کتاب؛ ص ۵۸۲).

۲- رک: همین کتاب؛ ص ۵۸۵ و «شفا»، الهیات، قاهره ۱۹۶۰ م؛ ص ۳۶۹.

۳- همین کتاب؛ ص ۵۸۸.

## مقدمهٔ مصحح

صرف نظر کرده و خوانندگان محترم را به مطالعهٔ «شرح اشارات»<sup>۱</sup> خواجه ارجاع می‌دهیم<sup>۱</sup> و در اینجا فقط به ذکر یک نکته اکتفا می‌کنیم و آن این‌که: استفاده از داستانهای تمثیلی و رمزآمیز در بیان مضامین عرفانی و اخلاقی از قدیم‌الایام در میان ملل مختلف رایج بوده است، اما در عالم اسلام استفاده از این بیان تمثیلی با ساختاری منظم و با اجزاء و جوانب منطبق بر مصلّ، در آثار شیخ الرئیس به اوج خود رسیده است. داستان «سلامان و ابدال»؛ قصهٔ «حی‌بن یقظان»؛<sup>۲</sup> «رسالة الطیر»؛<sup>۳</sup>قصیدهٔ «صیبه»<sup>۴</sup> نمونه‌های زیبایی از این نوع هستند که بدون شک الهام‌بخش شاعران و نویسندگان دوره‌های بعد در خلق آثاری از این دست بوده است.

او در این نسط سپس به تعریف «زاهد» و «عابد» و «عارف» و تفاوت درجهٔ هر کدام و سپس به بیان هدف هر یک از اینها از زهد و عبادت و این‌که عارف مطلوبی جز خدا ندارد پرداخته است.<sup>۵</sup>

او سپس از اولین منزل سیر و سلوک که اهل عرفان آن را «اراده» نامیده‌اند، و سلاک در آن مرحله به نام «مرید» نامیده می‌شود، سخن گفته است. «اراده» عبارت است از نوعی شوق و رغبت که در اثر برهان یا تعبد و ایمان در انسان برای چنگ زدن به دستگیرهٔ استحکام حقیقت پدید می‌آید، آنگاه ستر باطن او به جنبش می‌آید تا به اتصال به حقیقت دست یابد.<sup>۶</sup> این‌که ابن‌سینا اراده را اول منزل خوانده است البته مقصود بعد از یک سلسله منازل دیگر است، که آنها را بدایات و ابراب و معاملات و اخلاق می‌نامند. یعنی از آنجا که در اصطلاح عرفا «اصول» خوانده می‌شود و حالت عرفانی پدید می‌آید، اراده اول منزل است.<sup>۷</sup>

او از «ریاضت» و اهداف آن بحث می‌کند و زهد حقیقی را برای از بین بردن موانع و شواغل خارجی، و عبادت و قول و سماع را به جهت تهذیب نفس، و فکر لطیف و عشق عقیف را برای تلطیف سر مفید می‌داند. فخر رازی هم در شرح خود بر این فصل مطالب مفیدی را بر آن افزوده است.<sup>۸</sup>

«وقت» و «وجد» را تعریف می‌کند. عارف چون در اراده و ریاضت پیش رود در اولین منزل از منازل وجدان انواری بر قلبش طلوع می‌کند که لذید است و به سرعت می‌گذرد، گوی مثل برقی می‌جهد و

## مقدمهٔ مصحح

خاموش می‌گردد. این حالات در اصطلاح عرفا «اوقات» نامیده می‌شوند و هر وقت را دو «وجه» است... هرچه ریاضت پیش رود این حالات فرونی می‌گیرد<sup>۱</sup> تا آنجا که این حالات در غیر هنگام ریاضت نیز دست می‌دهد، پس به جایی می‌رسد که از دیدن هر چیز روحتش به عالم قدس متوجه می‌گردد و کارش به جایی می‌رسد که گویی خدا را در همه چیز می‌بیند. و گاهی اشراق این لوامع بر او غلبه می‌نماید و آرامش او را بهم می‌زند. اما ادامهٔ ریاضت او را به منزلی می‌رساند که «وقت» برایش «سکینه» و حالِ زایل ثابت، و درخشش کوتاه به شعله‌ای تابان بدل می‌گردد. و مرتبهٔ کمال حال به آنجا می‌رسد که احوال اختیاری می‌شود.<sup>۲</sup>

سپس کمال حال عارف را در مرتبه معرفت بیان می‌کند که او هرچه را می‌بیند خدا را پشت سرش می‌بیند. (ما رأینا شیئاً إلاّ و رأینا الله بعده). و از این مقام هم ترقی می‌کند و به جایی می‌رسد که حتی خود را هم نمی‌بیند. «و چون عارف از «ریاضت» به مقام «وصول» نائل آید باطن او چون آینه‌ای صاف و صیقلی رو به حق می‌گردد، و لذات عالی معنوی بر او ریزش می‌کند. و هنگامی که به خود می‌نگرد شاد می‌گردد، زیرا اثر حق را در خود می‌بیند. در این هنگام خود را بیان دو نظر مردّ می‌یابد: نظری به حق، و نظری به خود»<sup>۳</sup>. (مانند کسی که در آینه می‌نگرد، گاهی صورت منعکس در آینه را می‌بیند نه آینه راه و گاهی در خود آینه می‌نگرد نه در صورت منعکس در آن).

او از این مرحله هم ترقی می‌کند و به جایی می‌رسد که از خود نیز غافل می‌شود و جز خدا را نمی‌بیند (ما رأوا شیئاً سوی الله). و این همان «مقام فناء فی الله» است که مطلوب اهل عرفان می‌باشد. و در این مرحله است که عارف به حق واصل شده و سیر او از خلق به حق پایان یافته است.<sup>۴</sup>

ابن‌سینا در ادامه به بیان اخلاق و احوال عارفان می‌پردازد از قبیل این‌که: عارف گشاده‌رو و خنده‌انست، در برابر همه متواضع است، اهل تجسّس در احوال مردم نیست؛ چون به سرِ قدر آگاه است بر مردم شفقت می‌ورزد و خشم بر او چیره نمی‌گردد؛ شجاع و بخشنده و بلند نظر است و حقّد و کینه ندارد. و البته در ادامه متذکر می‌شود که عارفان حالات گوناگون دارند، و حالت یک عارف با عارف دیگر فرق می‌کند.

و بالاخره ابن‌سینا در آخرین فصل از «نمط نهم» متذکر می‌شود که علّت انکار بعضی مردمان

<sup>[1]</sup> همین کتاب؛ ص ۶۱۶

<sup>[2]</sup> همین کتاب؛ ص ۹ - ۶۱۸

<sup>[3]</sup> همین کتاب؛ ص ۲۰ - ۶۲۰

<sup>[4]</sup> همین کتاب؛ ص ۲۰ - ۶۲۰

<sup>[1]</sup> - خواجه نصیرالدین طوسی؛ «شرح اشارات»؛ ج ۲؛ ص ۳۶۵

<sup>[2]</sup> - همین کتاب؛ ص ۵۹۱ و ۵۹۲ و ۵۹۸

<sup>[3]</sup> - همین کتاب؛ ص ۶۰۲

<sup>[4]</sup> - خواجه عبدالله انصاری؛ «منازل السائرين»؛ تصحیح دی بررکی؛ قاهره ۱۹۶۲ م؛ ص ۵۲

<sup>[5]</sup> - همین کتاب؛ ص ۶۱۶ - ۶۰۵

## شرح اشارات امام فخر رازی

چنانکه در مقدمه بخش منطق متذکر شدیم امام فخرالدّین محمّد بن عسر رازی (۶۰۱ - ۵۴۴ ه. ق.) کتاب «الإشارات و التنبیّهآت» را یکبار شرح کرده، و بار دیگر به نام «لباب الاشارات» آن را تلخیص کرده که این نشانهٔ عنایت و توجه او به این کتاب می‌باشد. او در شرح خود عبارتهای موجز «اشارات» را تفسیر کرده و در اکثر موارد از عهدهٔ تبیین خواص و مشکلات آن برآمده است؛ اما یکی از ویژگیهای عمدهٔ شرح او بخصوص در بخش الهیات این است که او بسیاری از اصول و قواعد مهم فلسفی را مورد تقض و تشکیک قرار داده و در این کار چنان پا را از حدّ اعتدال فراتر نهاده که به قول خواجه نصیرالدّین طوسی: «بعضی از ظریفان «شرح» او را «حج» نام نهاده‌اند.»<sup>۱</sup> او در این بخش از شرح خود گاهی در خرده گیری و انتقاد چنان راه افراط پیموده که حتّی دلیل اثبات واجب تعالی یا برهان توحید هم که از مسلّمات عقاید دینی بوده و با مذهب اشعری او هم هیچ مخالفتی نداشته از تیرهای نقد و اعتراض او مصون نمانده است، و شکفت آن که او گاهی مطالبی را با دلایل متعدّد مورد تقض و تشکیک قرار داده که همانها را در سایر تألیفات خود پذیرفته و بر صحت آنها دلیل اقامه کرده است. و شکفت تر آن که او این همه اعتراض و اشکال را در حالی بر فلاسفه وارد می‌کند که خود او بیش از همهٔ متکلمان قبل از خود به فلسفه روی آورده و در آمیختن کلام با آن و وارد کردن اصطلاحات و براین فلسفی، مباحث کلاسی اصرار ورزیده است، تا حدّی که بعضی از تألیفات مفصّل او مانند «المباحث‌المشرقیّه»؛ «المطالب العالیّه»؛ «المحصل» و امثال اینها به اثری فلسفی شبیه تر شده است تا به یک اثر کلاسی. و به سبب وجود همین آراء متعارض در مجموعه آثار او، و ایفاء نقش در عرصه‌های متفاوت و تاخّش بر فلسفه در کنار پرداختن به آن، بعضی را بر آن داشته است تا بر سشها و قضاوتهای مختلفی را دربارهٔ شخصیت علمی و نظام فکری او مطرح کند که شایسته تحلیل و گفتگوی بیشتری می‌باشد.

## نظام فکری و انگیزه فخر رازی از اعتراض بر فلاسفه

به درستی اگر هنر بزرگ فخر رازی در «شرح‌اشارات» علاوه بر شرح و تفسیر، «اعتراض و تشکیک» است، این سؤال مطرح می‌شود که واقعاً هدف او از این همه خرده گیری بر فلاسفه چه بوده است؟ آیا او این کار را از سر مخالفت با فلسفه و ضربه زدن به آن انجام داده است؟ اگر چنین قصدی داشته پس چرا در آثار دیگر خود چنان به فلسفه روی آورده و مسائل را به شیوهٔ فلسفی مورد تجزیه و

نسبت به مسائل عرفانی چهل و نادانی آنان است، زیرا جناب حقّ متعال والا تر از آن است که هر کسی بدان راه یابد، بلکه همواره افراد محدود یکی بعد از دیگری به این کمال دست می‌یابند و این نوع کمال برای هر کسی میسر نیست.

در «نقط دهم» از اسرار آیات و کرامات مشایخ اهل عرفان سخن می‌گوید، و اسباب خوارق عادات را بیان می‌کند. او معتقد است همهٔ این امور بر طبق مجاری طبیعی بوده، انکار آنها ناوراست. سخن او در این نقط متوجه مسائل زیر است:

چیزی نخورده، آن را تصدیق کن.
اوّل؛ آنکه اگر بشنوی عارفی از خوراک اندک خود هم برای مدّتی طولانی خودداری کرده و دوّم؛ آنکه اگر شنیدی عارفی از عهدهٔ کار شاقّی برآمده که از دیگران ساخته نیست، آن را انکار مکن.

سوّم؛ آنکه اگر با خبر شدی که عارفی از غیب خبر می‌دهد، و بشارت یا اندازی از پیش داده و راست درآمده، باور کردن آن بر تو دشوار نیابد.
چهارم؛ آنکه اگر شنیدی عارفی در عناصر عالم تصرف نموده و خوارق عاداتی از او سرزده، تکذیب مکن.

او برای اثبات مطلب اوّل سه فصل، و برای مطلب دوّم یک فصل، و برای مطلب سوّم که در نزد او از همه شریفتر بوده شانزده فصل، و برای مطلب چهارم پنج فصل، منعقد کرده است. او در این فصول با تکیه به مجاری و قوانین عادی، و تحلیل عوامل طبیعی و نفسانی، و با ذکر اشیاء و نظائر و شواهد، افعال و احوال عرفا را ممکن و طبیعی جلوه داده و از آنها رفع استبعاد کرده است.

علی‌رغم آنکه اساس تفکر و فلسفهٔ ابن سینا «مشائی» است، و شرح احوال و زندگی او - که بخش درازی از عمر خود را صرف تصدّی مناصب دولتی کرده و از زندگی همراه با شهرت و مکنّت و رفاه گریزان نبوده است - یانگتر آن است که او از طبقهٔ سالکان و صوفیان - به معنای اصطلاحی آن - نبوده است، اما بدون شکّ این سخنان او، با توجه به مقام رفیع علمی و شهرت عظیم او در طب و فلسفه، تأثیر زیادی در ترویج و تبلیغ عرفان داشته و ادّعای متصوّفه را در مطّان قبول و پذیرش قرار می‌داده است.

۱- خواجه نصیرالدّین طوسی؛ «شرح اشارات»؛ تهران ۱۳۷۹ ه. باج ۱، ص ۳.

«شرح عیون الحکمة» را در اواخر عمرش نوشته و اینها سراسر کلام و فلسفه است. ثالثاً آثار قرآنی و تفسیری او و بخصوص «تفسیر کبیر» او پر از مطالب کلامی و فلسفی است.

برخی دیگر برای رفع تعارض فقط آثاری را که بیشتر جنبه کلامی دارد، و در آنها فخر رازی از فلاسفه فاصله گرفته است، را مبین اعتقادات واقعی و شخصی او می دانند، ولی درباره آثاری مانند «المباحث المشرقية» و «المحصل» که به سبک کتابهای فلسفی تألیف شده است معتقدند که آنها را به قصد اثبات نظر فلاسفه نوشته، بلکه هدف او فقط نقل آراء ایشان بوده است.

مطالعه ظاهری کتاب «المباحث المشرقية» که در آن مسائل به شیوه کاملاً فلسفی مورد تجزیه و تحلیل قرار گرفته ممکن است اجازه چنین قضاوتی را در بدو امر به ما بدهد، بخصوص که خود فخر رازی هم در مقدمه این کتاب اظهار می دارد: هدف او از تألیف این کتاب آن بوده که می خواسته آنچه در کتابهای پیشینان دیده و یا خوانده است، در هر باب باب و چکیده آن را برگزیند. پس از تبیین و ترتیب مطالب، آنها را تأیید یا نقض کند. بر آنها شکهای جدی و اعتراضهای مشکل وارد سازد، و بعد اگر بتواند از آن ایرادها جواب کافی و شافی بدهد. او مصمم است در این کتاب نه بی جهت با پیشینیان مخالفت کند و نه خود را ملزم به تقلید و تبعیت از آنها بداند، بلکه بکوشد تا راه اعتدال در پیش گرفته و قول بهتر را برگزیند.<sup>۱</sup> اما با همه اینها حتی در مورد همین کتاب هم توجه به چند نکته لازم است:

۱- هرگز نمی توان «المباحث المشرقية» را یکی اثر فلسفی خالص از نوع فلسفه مثلاً فارابی یا ابن سینا دانست، که هدف آن توضیح یا تکمیل یا اصلاح فلسفه مقابلی است. بلکه فلسفه‌ای که او در این کتاب عرضه داشته است، فلسفه‌ای از نوع خاص و به شدت متأثر از آراء کلامی است که در آن اصول و براهین فلسفی تا آنجا مورد قبول و اعتبارند که با عقاید کلامی در تعارض نباشد و الاً هر جا میان قواعد فلسفی با مبانی کلام شعری تعارضی روی دهد او جانب متکلمان را می گیرد و آراء فلاسفه را مورد تخطئه قرار می دهد. او در همین اثر به ظاهر فلسفی در مسائل مهمی از قبیل: اثبات هیولی، اثبات صورت نوعی، امتناع اجتماع فعل و قبول در شیء بسیط، عبیث وجود و ماقبت در واجب، مسوqقت حادث به ماده، قاعده «الواحد لا یصدر عنه الا الواحد» و امتناع صدور کثیر از واحد و امثال اینها، به خاطر جانبداری از آراء متکلمان شعری به ابطال اصول مورد اتفاق فلاسفه می پردازد.

۲- او در کتاب «اعتقادات فرق المسلمین و المشرکین» می گوید که کنابهای از قبیل: «نهاية

القول» و «مباحث المشرقية» و «ملخص» و «شرح اشارات» و چند اثر دیگر را در ردّ بر فلاسفه نوشته

۱- رک: «المباحث المشرقية»؛ قم (انتشارات بیدار) ۱۳۱۱ هـ.ج، ص ۱۱ ص ۳۰۵

تحلیل قرار داده که آنها را به یک اثر فلسفی شبیه تر نموده است تا به یک اثر کلامی؟ به راستی او متکلم است یا فیلسوف؟ او مدافع فلسفه است یا مخالف آن؟ اگر متکلم است پس از روی آوردن به فلسفه و آمیختن آن با کلام چه قصدی داشته است؟ اگر فیلسوف است پس از این همه ایراد و اشکال بر فلاسفه چه منظوری داشته است؟

بعضی از دوستانش در او به چشم یک متکلم بزرگ که کلام شعری را به اوج شکوفائی خود رسانده است نگریسته و از او به عنوان «امام المتکلمین» یاد کرده اند.<sup>۱</sup> و گروهی دیگر که بعد فلسفی شخصیت او را مهم یافته اند در او به چشم یک مدافع فلسفه نگریسته و او را در کنار فارابی و ابن سینا در زمره استوانه های حکمت به شمار آورده و شایسته لقب «سیدالحکمائی» اش دانسته اند.<sup>۲</sup>

اما در مقابل مخالفانش گروهی از کراتیه و حنبلیان و پیروان ابن تیمیّه به جرم روی آوردن به فلسفه و کلام بر او تاخته و حتی تکفیرش کرده و او را به «متکلم متفلسف» ملقب ساخته اند.<sup>۳</sup> و گروهی دیگر به جرم مخالفت با فلسفه و خرده گیری بر حکما از او به عنوان «امام المشککین» یاد کرده اند که هنری جز تشکیک نداشته و از «سراثر حکماء مثاله» چیزی تحصیل نکرده است.<sup>۴</sup>

بعلاوه وجود آراء متباین در مجموعه آثار و نوسان و تردّد او میان آراء مختلف سبب شده است که بعضی فکر کنند او از یک نظام فکری منسجم و منطقی برخوردار نبوده است.

بعضی از محققان برای رفع دوگانگی در شخصیت او و توجه آراء متعارض در آثار او، برای او مراحل مختلفی از تحول در حیات فکرش قائل شده اند که در آغاز حیات علمی اش به کلام روی آورده، سپس از کلام به فلسفه گراییده، بعد از مدتی مجدداً به کلام روی آورده، و سرانجام در اواخر عمر از همه اینها روی گردانده و به روش قرآنی روی آورده و از این که زندگیش را صرف فلسفه و کلام کرده پشیمان بوده است.<sup>۵</sup>

اما با اندکی تأمل واضح می گردد که این مرحله بندی چندان اساس محکمی ندارد زیرا: اولاً تاریخ تألیف همه آثار او معلوم نیست. ثانیاً آنچه معلوم و مسلم است این که او کتابهای «المطالب العالیة» و

۱- سبکی، «طبقات الشافعية الکبری»؛ ج ۵ ص ۲۳۳ و کبری راده، «مفتاح السعادة»؛ ج ۲ ص ۱۱۶.

۲- ابن ابی اصیبعه؛ «عیون الانباء»؛ ص ۲۶۲ و کبری راده، «مفتاح السعادة»؛ ج ۱ ص ۳۱۸.

۳- صفدی، «الوافی بالوفیات»؛ ج ۲ ص ۲۵۰ و روزکان، «فخرالدین الرازی و آراؤه الکلامیة و الفلسفیة»؛ ص ۷ - ۱۶.

۴- شهروزودی، «نوعه الاولاح و روضة الافراح»؛ ص ۳۹۳.

۵- روزکان، «فخرالدین، الرازی و آراؤه الکلامیة و الفلسفیة»؛ ص ۶۸.

در مسائل اعتقادی به سَنّت و شریعت اثبات کند، و مطابق با ظاهر آیات و اخبار سخن بگوید، از به کار بردن مفاهیم و براین منطقی و فلسفی پرهیز کرد. اما متکلمان اشعری در دوره‌های بعد به زودی دریافتند که برای دفاع از عقاید خود چاره‌ای جز تشکیک به دلایل عقلی محکم ندارند، و با سخنان عامیانه برای همیشه نمی‌توان در برابر مخالفانی که به سلاح منطق و فلسفه مجهزند، مقاومت کرد. روی این حساب به فکر افتادند تا علم کلام را به دلایل عقلی محکم مجهز سازند. این کار با قاضی ابوبکر باقلانی (متوفای ۴۰۳ ه‍. ق.) شروع شد و او به قول ابن خلدون:

«به وضع مقدماتی عقلی پرداخت که ادله و افکار و نظریّات بر آنها متوقف می‌گردد، از قبیل:

اثبات جوهر فرد، و جلاّ و اینکه عرض قائم به عرض نمی‌باشد و در دو زمان باقی نمی‌ماند، و امثال اینها از مسائلی که ادلهٔ ایشان بر آنها متوقف بود- و این قواعد را از لحاظ وجوب اعتقاد به آنها تابع عقاید ایمانی قرار داد. ... آنگاه پس از قاضی ابوبکر باقلانی، امام‌الحرمین ابوالمعالی بدید آمد و در همین راه کتاب «شامل» را نوشت و این راه را توسعه داد و به شرح و بسط آن پرداخت. سپس طریقهٔ مزبور را در کتاب «ارشاد» تلخیص کرد و مردم آن را به منزلهٔ راهنمای عقاید خویش شمردند و مورد استفاده قرار دادند.

پس از چندی علم منطق در میان ملت اسلام انتشار یافت و مردم به خواندن آن پرداختند و میان آن و علوم فلسفی تفاوت گذاشتند، بدین‌سان که منطق تنها قانون و معیاری برای ادله می‌باشد، و همچنان که دیگر مسائل را با منطق می‌آزمایند ادله را نیز با آن می‌سنجند. و از آن پس قواعد مقدماتی فن کلام را که متقدمان وضع کرده بودند مورد نظر و تحقیق قرار دادند، و با بسیاری از آنها به وسیلهٔ براهینی که آنها را راهنمایی کرده بود مخالفت کردند، و چه بسا که بسیاری از براهین ایشان منتسب از کلام فلسفه در مباحث طبیعیات و الهیات بود... و نخستین کسی که در طریقهٔ کلام بر این منهج و شیوه به تألیف پرداخت غزالی بود، و امام ابن الخطیب [فخررازی] از او پیروی کرد. و گروهی از علما کار ایشان را ادامه دادند و به تقلید از ایشان اعتماد کردند»<sup>۱</sup>.

پس چنانکه ابن خلدون متذکر شد و بررسی آثار متکلمان اشعری آن را تساید می‌کند بعد از دوره‌ای که اشاعره از به کار بردن فنّ منطق در کلام پرهیز می‌کردند و فقط به مقدمات عقلیّی که ادله و عقاید بر آنها متوقف بود اکتفا می‌نمودند، با آمدن غزالی علم کلام وارد مرحلهٔ جدیدی شد. غزالی علاوه بر آنکه راه استفاده از منطق را به عنوان ابزاری برای آرمودن برهانها هموار کرد، برخی مفاهیم و دلایل

است<sup>۱</sup>.

۳- آیا انتخاب عنوان «المباحث المشرقیه» برای این کتاب حکایت از اهمیت ویژه این کتاب در نزد مصنّف آن ندارد. به خصوص این‌که او در مقدمهٔ این کتاب می‌گوید: این کتابش را که مشتمل بر «الشرف علوم حکمیّه» و «ارفع مباحث حقیقیّه» است به سهیل بن عزیز مستوفی تقدیم می‌کند.

۴- آیا این که اساطین علم کلام مانند: قاضی عضدالدّین ایجی، سعدالدّین تفتازانی، میرسیدشریف جرجانی، کتابهای کلامی خود را به سبک «المباحث المشرقیه» تألیف کرده‌اند، و مباحث و موضوعاتی مانند: امور عامّه، جواهر و اعراض، و بسیاری از قواعد فلسفی خالص که ارتباط چندانی هم با علم کلام ندارند، را در مباحث کلامی مندرج کرده‌اند و ترتیبی مثل این کتاب را اقتباس کرده‌اند، دلیل بر آن نیست که ایشان به «المباحث المشرقیه» به عنوان یک اثر کلامی - نه فلسفی - نگاه می‌کرده‌اند.

۵- بخشهای باقیمانده از کتاب «المطالب العالیّه» که آن را به عنوان یک اثر کلامی معرفی می‌کنند و فخر رازی آن را در اواخر عمر خود تألیف کرده است، به شدّت رنگ فلسفی دارد و مطالب در آن عموماً با تکیه بر براهین فلسفی اثبات شده است. بعلاوه شواهد حاکی از آن است که این کتاب موسوعه‌ای بوده است شامل: منطق، امور عامّه، طبیعیات، و الهیات و اخلاق<sup>۲</sup>. اگر چنین باشد پس این کتاب، هم در شیوه بحث، و هم در ترتیب و تنظیم مطالب، مطابق با «المباحث المشرقیه» بوده است.

اما کتاب «المحصل»، اگرچه عنوان آن یعنی: «محصل افکار المتقدّمین و المتأخّرتین من العلماء و الحكماء و المتکلمین»، موهم آن است که فخر رازی در این کتاب به جمع‌آوری و نقل آراء حکما و متکلمان پرداخته است، اما در مقدمهٔ این کتاب تصریح می‌کند که این کتاب را به خواش جمعی از علما در «علم کلام» نوشته است. «محصل» در بیان مطالب ترتیبی مانند کتاب «المباحث المشرقیه» دارد.

بنابر این اگر این توجهات قابل قبول نیست پس دربارهٔ نظام فکری و علّت وجود آراء متباین در آثار فخر رازی چه باید گفت؟ مطلبی که بتواند تا حدّی ما را در تحلیل شخصیت علمی و نظام فکری او یاری کند شاید همان نکته‌ای باشد که ابن خلدون هم در «مقدمهٔ» تاریخ خود به آن توجه داده است و آن این‌که:

کلام اشعری که توسط بنیانگذار آن ابوالحسن علی بن اسماعیل اشعری (متوفای ۳۲۴ ه‍. ق.) به عنوان واکنشی بر علیه مکتب عقل‌گرای معتزله آغاز گردید، در آغاز کار خود برای آن‌که پابندی خود را

۱- فخررازی: «اعتقادات فرق المسلمين و المشرکین»؛ قاهره ۱۳۶۸ ه‍. / ۱۹۷۸ م. / ص ۱۲۶.

۲- رزکان: «فخرالدّین الرازی و آراؤه الکلامیة و الفلسفیة»؛ ص ۵-۴۳.

۱- ابن خلدون: «مقدمه»؛ ترجمه محمدپروین گیبادی؛ تهران ۱۳۵۳ ش؛ ج ۱۲، ص ۸-۴۷۰.

اضافه شود، البته آن وقت است که تشکیک در تشکیک راه می‌اندازد و به حقّ شایسته لقب «امام المشککین» می‌گردد. و گویی در «شرح اشارات» مجموعای از این عوامل دست به دست هم داده که او در ایراد و اعتراض افراط کرده و «شرح و تفسیر» را به «جرح و تشکیک» مبدل ساخته است و الاّ بسیاری از ایرادهائی که او در «شرح اشارات» بر این‌سینا وارد کرده و از آنها جواب نداده است همان ایرادات را در «المباحث المشرقیه» طرح کرده و از آنها پاسخ داده است. او احتمالاً «شرح اشارات» را همزمان با «المباحث المشرقیه» نوشته است، زیرا هم در شرح اشارات از کتاب مباحث یاد کرده، و هم در مباحث از شرح اشارات ذکرى به میان آورده است.<sup>۱</sup> بنابراین او پیش از طرح اشکالات از پاسخ آنها آگاهی داشته است، پس چرا در «شرح اشارات» فقط آن اعتراض بر این‌سینا و در هم شکستن قدرت و عظمت علمی او بوده آیا انگیزه او در شرح اشارات فقط اعتراض بر این‌سینا و در هم شکستن قدرت و عظمت علمی او بوده است یا انگیزه دیگری داشته است؟ والله عالم.

خواجه نصیرالدین طوسی نیز در بعضی موارد از ایرادات فخر رازی اظهار تعجب کرده است. به عنوان مثال در مسأله اثبات نفس آنجا که فخر رازی بر این‌سینا اشکال می‌گیرد که او می‌بایست روشن می‌کرد که آیا مقصود او از «نفس» انسان همان «ذات» است یا نه، می‌گوید:

«و ينبغي أن يعلم أنَّ هذا الرجل أعظم قدرًا من أن يجهل أمثال هذا، لَكِنَّهٗ يجهل في كثير

من المواضع تنوُّرًا إلى الجحال».<sup>۲</sup>

و آنجا که در تعریف «جود» بر این‌سینا ایراد لفظی می‌گیرد، خواجه که در همه جا با سعهٔ صدر و منانت تمام از ایرادات او جواب می‌دهد و حتی کنایه‌ها و تخریض‌های نیش‌دار او را هم کریمانه تحمل می‌کند، اینجا تاب نیاورده و اظهار می‌دارد:

«واعلم أنَّ القديح في أمثال هذا الكلام غلّی يستحسنه الخواص و العوام و جری محوری

اللكم. بمثل ما ذكره هذا الفاضل لا بدق بأمثاله لأنَّه يدلُّ على صدوره عن عصيَّة أو حسد أو قلَّة

انصاف. حاشاه عن ذلك».<sup>۳</sup>

ذکر این نکته هم خالی از فایده نیست که ایرادات و تشکیکات متعدد و فراوانی که فخر رازی در «شرح اشارات» بر فلاسفه و خصوصاً این‌سینا وارد کرده همه از آن خود او نیست، بلکه در بعضی از آنها

فلسفی را هم وارد علم کلام نمود و پایه‌های مکتب کلامی جدیدی یعنی «کلام فلسفی» را بنیان گذاشت. این نوع خاص از کلام با آمدن فخر رازی وسعت و کمال یافته به گونه‌ای که او را باید برگترین استاد این مدرسه جدید کلامی به حساب آورد که تأثیر زیادی بر متکلمان بعد از خود مانند: ایجی، نقفازانی و میر سید شریف جرجانی داشته است.

فخر رازی در آمیختن کلام با فلسفه چنان پیش رفته که تألیفات مبسوط و مهمّ او همچون: «المباحث المشرقیه»، «المطالب العالیه»، «المحصل»؛ الملخص» و غیره که او خود معتقد است آنها را در ردّ بر فلاسفه نوشته است<sup>۱</sup>، به یک اثر فلسفی شبیه‌تر است تا به یک اثر کلامی. او حتی گاهی مسائل فلسفی را وارد مباحث کلامی کرده که هیچ ربطی هم به علم کلام که موضوع آن اثبات عقاید دینی و دفاع از آنهاست ندارد. و همین اشتغال و گرایش شدید به فلسفه موجب شده است که بعضی از مخالفانش به جرم اینکه او فلسفه در سخن می‌آمیزد و سخنش به جای قول خدا و رسول سراسر علم ارسطو و کفریات ابن‌سینا و فلسفهٔ فارابی است به لعن و تکفیر او پیرو دارند و او را خارج از مذهب اهل سنت و جماعت بشمرند.<sup>۲</sup> و شاید یکی از انگیزه‌های او در تألیف آثاری مانند «شرح اشارات» و وارد کردن این همه تشکیکات و اعتراضات بیش از حدّ، جلب نظر عوام و رفع اتهام جانبداری از فلاسفه باشد.

پس حاصل بحث اینکه فخر رازی قبل از هر چیز «متکلمی اشعری» است که در ادامهٔ تلاشهای اسلافش از مشایخ اشاعره کوشیده است تا کلام اشعری را با براین فلسفی تقویت و پشتیبانی کند، و تعقیب این هدف او را به روی آوردن به فلسفه و آمیختن کلام با آن وادار کرده است. بنابراین اگر چه او در درجهٔ اوّل متکلم و لایق عنوان «امام المتکلمین» است، ولی از آن جهت که فلسفه در کلام می‌آمیزد و می‌کوشد مدّعای متکلمان را به روش فیلسوفان ثابت کند و نوع خاصی از فلسفه را تبلیغ کند، شاید بتوان او را از جملهٔ «اساطین حکمت» به حساب آورد. اما حکمت و فلسفهای که هدف آن اثبات عقاید اشاعره است و در آن علاوه بر روش برهانی از روش جدلی و خطابی هم استفاده می‌شود.

اما چون این «کلام فلسفی» او در بعضی از مباحث در تعارض با فلسفهٔ مشائی که در زمان او آن را فارابی و ابن‌سینا نمایندگی می‌کنند قرار می‌گیرد، از آن انتقاد می‌کند و بر آن خورده می‌گیرد. حال اگر انگیزه‌های دیگری هم از قبیل: رفع تهمت جانبداری از فلاسفه، به رخ کشیدن توانایی علمی خود، به نمایش گذاشتن شخصیت جدلی و بحاث خویش، پیروزی و غلبهٔ بر خصم در بحث و مناظره هم بر آن

۱- ر.ک. فخر رازی؛ «شرح اشارات» (همین کتاب)؛ ص ۱۶۶ و ۲۶۷ و «المباحث المشرقیه»؛ ج ۱، ص ۱۹۸.

۲- خواجه نصیرالدین طوسی، «شرح اشارات»، تهران (انتشارات جدیدی) ۱۳۷۸ هـ.ج ۱۳۶۸ ص ۲۹۸.

۳- خواجه نصیرالدین؛ «شرح اشارات»؛ ج ۱۳، ص ۱۳۶.

۱- فخر رازی، «اعتقادات فرق المسلمين و المشرکین»؛ صص ۱۳۶ و ۱۵۰.

۲- ر.ک. صفدی، «الوافی بالوفیات»؛ ج ۱۲، ص ۲ - ۱۵۰.



## مقدمهٔ مصحح

از آنجا‌که برهان فصل و وصل<sup>۱</sup> مبتنی بر پذیرش مقدّماتی است از جمله: پیوستگی جسم طبیعی<sup>۲</sup>، و عدم تألیف آن از اجزاء لایتجزّأ؛<sup>۳</sup> این سبنا‌اؤل به تحقیق در حقیقت جسم و ابطال جزء لایتجزّأ پرداخته است. با اینکه فخر‌رازی در بیشتر آثارش همچون دیگر متکلمان به تألیف جسم از اجزاء لایتجزّأ معتقد شده و آن را یکپارچه و پیوسته ندانسته است؛<sup>۴</sup> امّا در شرح اشارات فقط به ذکر دلایل مخالفان و موافقان اکتفا کرده و از جانبداری نسبت به یک طرف پرهیز کرده است. یعنی او اؤل به تبیین دلیل شیخ‌الترتس مبتنی بر ابطال جزء لایتجزّأ پرداخته است، ولی بعد از راه تحلیل حرکت و اثبات وجود آن در زمانِ حال، جزء لایتجزّأ را اثبات کرده است. امّا تمایل خودش را به قول دوم اظهار نمی‌کند و استقصای کلام را در این مورد به کتابهای دیگرش موکول می‌کند.<sup>۵</sup>

## برهان فصل و وصل

شیخ‌الترتس پس از ابطال قول به تألیف جسم از اجزاء لایتجزّأ بر پیوستگی جسم دلیلی اقامه نمی‌کند و آن را با اعتماد به حوالش (کما هو عندالحسن) می‌پذیرد<sup>۶</sup>، و پس از پذیرش اتصال و پیوستگی جسم طبیعی بر ترکیب جسم از هیولا و صورت چنین استدلال می‌کند:

«دانستی که جسم دارای مقدار بخشن [=حجم] پیوسته است. و بر این جسم پیوسته گاهی

انفصال و جدایی عارض می‌شود. و می‌دانی چیزی که به خودی خود پیوسته است [یعنی صورت جسمیّه] غیر از چیزی است که پذیرای پیوستگی و گسستگی است. و خود پیوستگی نمی‌تواند پذیرای هم پیوستگی و هم گسستگی باشد. [هیچ ضدّی پذیرای ضدّ خود نیست.] بنابراین قوّه پذیرای این دو وصف چیزی غیر از پیوستهٔ بالفعل یعنی هیئت و صورت جسمیّهٔ آن جسم است. بلکه آن قوه غیر از متصل بالذاتی است که در هنگام انفصال معدوم می‌شود و مقصّل دیگری به وجود می‌آید و هنگام بازگشت اتصال دوباره همانند اوّلی از نو پدید می‌آید.<sup>۷</sup>»

صدرالائین شیرازی، «تعلیقات بر الهیات شفا»؛ چاپ سنگی، تهران ۱۳۰۳ ه‍.ص ۹-۵۸.

۱- ر.ک: «المباحث المسرّقة»؛ چاپ دوم، قم (انتشارات بیدار) ۱۴۱۱ ق.؛ ج ۱، ص ۱۴۱ و «المحصل»؛ دز:خواجه نصیرالدّین

طوسی؛ تلخیص المحصل...؛ به اهتمام آقای عبدالله نورانی؛ بیروت؛ ۱۹۸۵ م، ص ۷-۱۸۴.

۲- همین کتاب؛ ص ۹-۸.

۳- همین کتاب؛ ص ۱۹.

۴- همین کتاب؛ ص ۲۴.

## مقدمهٔ مصحح

متأثر از افرادی مانند: ابوالبرکات بغدادی؛<sup>۱</sup> شرف‌الدّین محمد سمودی<sup>۲</sup> - که قبل از فخر‌رازی ظاهراً کتاب «المباحث و التّکرک و التّیبه علی الاشارات» را در ردّ بر ابن‌سینا نوشته است<sup>۳</sup> - و ابوالفتح محمدبن عبدالاکرم شهرستانی<sup>۴</sup> - که علاوه بر «مصارعة الفلاسفة» در «المناهج و البیانات» نیز بر ابن‌سینا خرده گرفته - بوده است. علاوه او بعضی از این ایرادات را از کتابهای خود شیخ‌الترتس مانند «شفاء» و «المباحثات» و غیره استفاده کرده است، به این معنا که خود شیخ گاهی در ضمن مباحث ایراداتی را بر خود وارد کرده و از آنها پاسخ داده است؛ ولی فخر‌رازی اشکال را طرح کرده ولی، به جواب آن اشار‌های نکرده است. نمونه‌هایی از این موارد را در مباحث آینده خواهیم دید.

## بررسی مهمترین نقدهای امام‌فخر‌رازی

بحث از همهٔ سائلی که فخر‌رازی در آنها بر ابن‌سینا خرده گرفته از عهدهٔ ابن مقدّمه بیرون است امّا شایسته است به بررسی مهمترین نقد و اعتراضهایی که او در کتاب «شرح اشارات» بر مهمترین موضوعات و قواعد فلسفی وارد کرده است، و پاسخهایی که خواجه و دیگران از آن اعتراضها داده‌اند بپردازیم:

## ۱- تشکیک در اثبات وجود هیولا

حکمای مشاء بر اثبات ترکیب جسم طبیعی از هیولا و صورت جسمیّه دو برهان اقامه کرده‌اند که یکی به نام برهان اّفصل و وصل<sup>۱</sup> و دیگری به نام برهان «قوة و فعل» معروف است. ابن‌سینا هر دو برهان را در الهیات «شفاء»<sup>۵</sup> توضیح داده ولی در کتاب «اشارات» به بیان برهان «فصل و وصل» اکتفا نموده است. و

۱- ر.ک: خواجه نصیرالدّین طوسی؛ «شرح اشارات»؛ ج ۱، ص ۲۲۱ و ۲۷۹ و ج ۳، ص ۱۴۴۹ و شمس الدّین محمد شهرزوری؛ «نزهة الاوّاح و روضة الاقوال»؛ ص ۳۹۵ و ژرژفورتی؛ «مقاله فخرالدّین رازی» در دائرة المعارف اسلام؛ چاپ دوم.

۲- ر.ک: «شرح اشارات»؛ خواجه طوسی؛ ج ۱، ص ۷۱ و ۳۰۳ و ۳۲۱.

۳- یعنی مهدوی؛ «فهرست مصتفات ابن سینا»؛ ص ۳۶.

۴- ر.ک: «شرح اشارات»؛ خواجه طوسی؛ ج ۳، ص ۲۶۲.

۵- ر.ک: «شفاء»؛ الهیات، فصل دوم از مقاله دوم؛ چاپ مصر ۱۹۶۰ م، ص ۸-۶۶ و صدرالمتألّهین محمدبن ابراهیم

می‌آید حلول دو صورت بر مادهٔ واحد (اجتماع مثلین)، و همچنین تداخل دو بُعد در یکدیگر که محال است.

اما اگر ماده با عروض انفصال، به وحدت قبل از انفصال خود باقی نماند لازم می‌آید که جسم به کلی معدوم گردد، در حالی که چنین نیست.

بعلاوه اگر بُعد صورت جسمی پس از انفصال، موجب احتیاج آن به ماده باشد پس بُعد ماده هم احتیاج به ماده دیگر خواهد داشت و آن ماده به ماده دیگر و همینطور که موجب تسلسل باطل است.

اما اگر گفته شود جسم قبل از انفصال، دارای مادهٔ واحد نیست پس لازم می‌آید به حسب اقتسامات ممکن برای آن مواد نامتناهی بالفعل باشد. و در این صورت لازم می‌آید که صورت جسمیّ حال در هر یک از این مواد غیر از صورت جسمیّ حال در دیگری باشد. (چون وجود حال واحد در بیشتر از یک محل محال است)، لازمهٔ این کلام اعتقاد به تألیف جسم از اجزاء لا یتجزّأ است که انفصال آن عبارت است از تفرّق اجزاء، و اتصال آن عبارت است از تألف اجزاء، و ماده اثبات نمی‌شود.<sup>۱</sup>

خواجه نصیرالدین طوسی در شرح خود بر «اشارات» از این اعراض فخر رازی جواب می‌دهد که این اشکال و اشکال قبلی او ناشی از آن است که ایشان برای هر یک از ماده و صورت به طور جداگانه و مستقل از یکدیگر تشخیص قائل شده است، در حالی که تشخیص ماده فرج بر وجود صورت است، و وحدت و بُعد آن به تبع صورت، و ماده بدون صورت قابل توصیف به وحدت و بُعد نیست. پس قول به ماده نه موجب تسلسل خواهد شد و نه موجب مواد نامتناهی بالفعل.<sup>۲</sup>

### استدلال بر نفی وجود هیولی

فخر رازی پس از ایراد تشکیک بر برهان «فصل و وصل» به این حدّ قناعت نکرده بلکه می‌گوید بر نفی هیولا برهان اقامه کند. او می‌گوید:

«این هیولائی که شما مدّعی وجود آن هستید یا در مکانی هست یا نیست. اگر در مکان

است پس این حصول در مکان یا به نحو استقلالی است یا تبعی.

اگر هیولا به نحو استقلالی دارای مکان باشد پس مثل صورت جسمیّ است، و بنابراین از

حلول صورت در هیولا اجتماع مثلین لازم می‌آید که محال است. بعلاوه هیچ یک از ماده و

۱- همین کتاب؛ ص ۱-۳۰.

۲- خواجه نصیرالدین طوسی؛ «الشیح اشارات»؛ تهران (انتشارات حیدری)؛ ج ۲، ص ۲۶.

یعنی اگر حقیقت جسم فقط صورت جسمیّ بود در صورت عروض انفصال باید جسم از بین می‌رفت، در حالی که از بین نمی‌رود. پس معلوم می‌گردد غیر از صورت جسمیّ که اتصال و پیوستگی بالذات است باید حقیقت دیگری باشد که گاهی اتصال را می‌پذیرد و گاهی انفصال را. و آن هیولا است که قابیّت محض بوده و فی حدّ ذاته نه منفصل است و نه متصل بلکه پذیرای هر دو.

### ایراد فخر رازی بر برهان اثبات هیولا

فخر رازی دو تقریر از برهان «فصل و وصل» ارائه می‌کند که هر دو مبتنی بر قاعدهٔ «کل حادث مسبوق با ممکن و بهادهٔ» می‌باشد. او اظهار می‌دارد که این انفصالی که عارض می‌شود قبل از حصول ممکن‌الحصول است. پس امکان عروض انفصال قبل از حصول انفصال موجود است. و این امکان نیازمند محلّ و ماده است. و چون محلّ آن صورت جسمیّ که عین اتصال است نمی‌تواند باشد، پس باید چیز دیگری باشد که نامش هیولا است. او بر اولین تقریری که از کلام شیخ ارائه می‌کند تشکیکی وارد می‌سازد به این بیان که: جسم قبل از عروض انفصال یک جسم بود و بعد از انفصال دو جسم شد. پس آنچه زائل شده «وحدت» بوده؛ و آنچه عارض شده «انثبیت» است؛ و این دو عرض‌اند که محلّ آنها جسم می‌باشد. بنابراین بعد از عروض انفصال جسم بودن جسم از بین نمی‌رود بلکه عرضی از اعراض آن از بین می‌رود که خارج از حقیقت جسم است.<sup>۱</sup>

او سپس می‌گوید برهان را به گونه‌ای دیگر تقریر کند که این اشکال بر آن وارد نباشد.<sup>۲</sup> اما بر آن تقریر هم اشکال وارد می‌کند و آن اینکه: مطابق قول شما لازم می‌آید که حدوث انفصال در جسم موجب اعدام کلیّ آن بشود، زیرا جسم قبل از انفصال یا دارای مادهٔ واحدی هست یا نیست. اگر دارای مادهٔ واحد است، پس آن مادهٔ واحد بعد از عروض انفصال یا به وحدت قبلی خود باقی است یا نیست.

احتمال اول باطل است، زیرا:

اگر با بقاء ماده به وحدت قبل از انفصال، صورت جسمیّ هم به وحدت قبلی خود باقی بماند لازم می‌آید ماده و صورت هر یک از دو جزء حادث بعد از انفصال، عین ماده و صورت قبل از انفصال باشد (یعنی لازم می‌آید که هیچ انفصالی صورت نگرفته باشد)، و این خلاف فرض است.

اما اگر با بقاء ماده به وحدت قبل از انفصال، صورت جسمیّ به وحدت قبلی خود باقی نماند لازم

۱- همین کتاب؛ ص ۲۵.

۲- همین کتاب؛ ص ۶-۲۵.

الأمثال فیما یجوز و فیما لا یجوز و اِحد.) و اگر در جائی جسمی انفکاک بالفعل را نمی‌پذیرد بخاطر وجود مانع خارجی است.<sup>۱</sup>

فخر رازی بر پاسخ شیخ دو اشکال وارد می‌کند:

۱- شما به چه دلیل گفتید صورت جسمیه در همه اجسام یک طبیعت واحد است، در حالی‌که حقیقت آن بر ما معلوم نیست تا بتوانیم حکم کنیم که آیا بین همه اجسام ماهیت مشترکی است یا نه؟ و از این‌که اجسام در قبول ابعاد ثلاثه و تجزیه با هم اشتراک دارند هم نمی‌توان حکم کرد که جسمیت طبیعت مشترک است، زیرا قبول ابعاد ثلاثه عین صورت جسمیه نیست بلکه از لوازم آن است. و از اشتراک در لوازم، اشتراک در ملزومات لازم نمی‌آید؛ زیرا ماهیات مختلف هم می‌توانند در لازم واحدی مشترک باشند.

۲- دلیل فصل و وصل شما ثابت کرد که صورت جسمیه چون در بعضی از اجسام (اجسام عنصری) اتصال و انفصال را می‌پذیرند حال در ماده است. اما از حلول صورت جسمیه در ماده فقط صحت و جواز حلول صورت در ماده اثبات می‌شود نه وجوب آن. در حالی‌که مدّعی شما این است که صورت جسمیه همیشه و در همه جا محتاج به ماده است.<sup>۲</sup>

اما خواجه در شرح خود بر «اشارات» اعتراضهای فخر رازی را وارد نمی‌داند و از آنها پاسخ می‌گوید.<sup>۳</sup> حاصل سخن او در پاسخ از اعتراض اول این است که:

برای اثبات هیولا همین قدر کافی است که ما می‌بینیم صورت جسمیه از آن حیث که متصل بالذات است انفصال را قبول می‌کند، و چون قابل انفصال متصل بالذات نیست پس باید چیزی باشد که نه عین اتصال است و نه عین انفصال؛ بلکه قابل برای هر دو، و آن هیولا است. و همین قدر برای اثبات هیولا کافی است و نیازی به دانستن حقیقت صورت جسمیه نیست.

و در ردّ اعتراض دوم باید گفت: از عبارت شیخ الرئيس: «طبیعة الامتداد الجسماني طبيعة نوعية محصلة تختلف بالخارجات عنها دون الفصول» پاسخ اشکال معلوم می‌گردد. طبیعت امتداد جسمانی یک طبیعت نوعی، نام است که اختلاف افراد آن به امور خارج از ذات است، نه آن‌که یک طبیعت جسمی باشد که اختلاف آن به فصول است. پس هرگاه ثابت شود طبیعت نوعی در موردی به حامل و ماده نیازمند است

صورت برای حال بودن یا محل بودن بر دیگری اولویت نخواهد داشت. ثالثاً اگر هیولا احتیاج به محل داشته باشد پس آن محل نیز محتاج به محل است، و لازمه‌اش تسلسل است.

اما اگر هیولا به تبع صورت جسمیه در مکان باشد پس لازم می‌آید که هیولا صفی باشد

حال در صورت جسمیه، و در این صورت حلول صورت جسمیه در هیولا، که صورت حال باشد و هیولا محل، محال است.

اما اگر بگوئید هیولا اصلاً به به صورت مستقل و نه به صورت تبعی هیچ مکانی ندارد، پس چگونه ممکن است که صورت جسمیه دارای مکان در هیولای فاقه مکان حلول نماید؟<sup>۱</sup>

خواجه تفسیرالدین طوسی از این دلیل فخر رازی پاسخ می‌دهد که: فاضل شارح همه اقسام را حصر نکرده است و می‌توان قسمی را فرض کرد که منجر به ابطال هیولا نگردد. زیرا در این فرض که هیولا به تبع صورت جسمیه در مکان باشد دو احتمال وجود دارد: اولی همان فرضی است که فخر رازی آن را ابطال کرد. اما احتمال دیگر این است که هیولا به شرط حلول صورت جسمیه در آن دارای مکان باشد. (نه به شرط حلول هیولا در صورت جسمیه) و این احتمال باطل نیست زیرا صورت جزء علت هیولا است، و هم‌چنان‌که وجود هیولا به تبع صورت است تجزیه مکان آن هم به تبع صورت خواهد بود.<sup>۲</sup>

## ایراد بر عمومیت برهان «فصل و فصل» در اثبات هیولا

شیخ الرئيس پس از آنکه در فصل ششم از طریق برهان «فصل و وصل» به اثبات ترکیب جسم از هیولا و صورت پرداخت، در فصل هفتم به دفع واهی می‌پردازد مبنی بر اینکه دلیل مذکور خاص اجسام عنصری است که بالفعل پذیرای انفصال و اتصالند، و شامل اجسام فلکی یا اجزاء صغار صلب که قابل انفصال بالفعل نیستند نخواهد شد. در صورتی‌که شما مدّعی هستید که همه اجسام اعم از عنصری و فلکی مرکب از ماده و صورتند.

شیخ در پاسخ از این انتقاد می‌گوید: طبیعت امتداد جسمانی یک طبیعت نوعی است. همین‌که ثابت شد در مورد چنین طبیعی به هیولا نیازمند است این احتیاج در تمام موارد موجود است (حکم

۱- همین کتاب؛ ص ۳۶

۲- عبارت خواجه چنین است: «... وهذه الحجة غير مشتملة على أقسام منحصرة؛ فإن ما لا يتجزأ على سبيل الحلول في الغیر لا یحب أن یکون متجزئاً بالانفراد بل ربما يتجزأ بشرط حلول العزم و لا یلزم من ذلك کونه صفة للملک الغیر» (شرح اشارات؛ حواجه مصور، ج ۱، ص ۳۷)

۱- همین کتاب، ص ۳۷-۹

۲- همین کتاب؛ ص ۳۹

۳- شرح اشارات؛ خواجه تفسیرالدین طوسی؛ ج ۱، ص ۳-۵۲

اما از این انتقادها همان‌گونه که خواجه نصیرالدین طوسی در شرح خود بر «اشارات» گفته می‌توان پاسخ داد که اختلاف آثار اجسام را نمی‌توان به ماده و استعداد ماده نسبت داد زیرا ماده قابل است به فاعل، و فاعل نمی‌تواند قابل چیزهایی باشد که خودش ایجاد کرده است. پس این آثار را باید به چیزی غیر از ماده و صورت جسمیه نسبت داد<sup>۱</sup>.

و عجیب آن‌که ایشان که در گذشته منکر وجود هیول بود اکنون چگونگی اختلاف آثار را به اختلاف

مواد یا اختلاف استعداد آنها نسبت می‌دهد.

اوسیس عمومیت برهان شیخ را مورد تشکیک قرار داده می‌گوید: بر فرض که ماصورت نوعیه را در بعضی از اجسام بپذیریم و اختلاف صور نوعیه را علت وجود کیفیات مختلف اجسام بدانیم، چه دلیلی دارد که در همه اجسام چنین چیزی وجود دارد؟ در افلاک که کیفیات مختلف را نمی‌پذیرند عدم صورت نوعیه هم کافی است. اگر در افلاک قائل به صورت نوعیه شدید این صورت یا لازم صورت جسمیه است یا نیست. اگر لازم صورت جسمیه نباشد پس زوال آن ممکن است، و امر زائل نمی‌تواند علت برای کیفیت ممتنع الزوال (مثل امتناع خرق و التیام) باشد. اما اگر لازم صورت جسمیه باشد این لزوم یا به خاطر خود صورت جسمیه است، یا به خاطر آنچه که حال در اوست، یا به خاطر آنچه که محل برای اوست؛ یا به خاطر هیچ یک از این دو. و چون فخررازی همه اقسام به جز قسم سَوَم را باطل می‌داند، کیفیات فلک (یعنی امتناع خرق و التیام) را معلول ماده فلک می‌داند نه صورت نوعیه.

اوسیس ادامه می‌دهد که در اجسام عنصری که اشکال مختلف را به سختی قبول می‌کنند نیز نیازی به فرض صورت نوعیه نیست. زیرا بر فرض که سهولت قبول اشکال مختلف نیاز به علت وجودی و صورت نوعیه داشته باشد، صعوبت قبول که همان عدم سهولت است نیازی به صورت نوعیه ندارد و عدم صورت نوعیه کفایت می‌کند.

بعلاوه چه لزومی دارد که علت اختلاف کیفیات را یک صورت جوهری بدانیم؟ چه مانعی دارد

که حلول عرضی در جسم موجب اختلاف کیفیت شده باشد؟<sup>۲</sup>

خواجه نصیرالدین در ردّ این تشکیک‌ها می‌گوید: این توالی فاسدی که شارح فاضل برای وجود صورت نوعیه بر شمرده در صورتی وجود دارد که صورت نوعیه فلک لازمه صورت جسمیه آن باشد. اما صورت نوعیه صورت جسمیه فلک لازمه و معلول صورت نوعیه آن باشد هیچ یک از این توالی فاسد

این نشانه آن است که این نیاز برای چنین طبیعت ثابّی در همه موارد موجود است. و اگر فردی از این قاعده کلی مستثنا گردد به واسطه عوارض و امور خارج از ذات می‌باشد. و در اینجا نیز امتناع انفصال فکّی در فلک معلول مانع خارجی است و آن صورت نوعیه خاصّ فلک است.

## ۲- تشکیک در اثبات صور نوعیه

شیخ الزّیسی در فصل هفدهم از نبط اوّل وجود صور نوعیه را از این طریق اثبات می‌کند که:

بعضی از اجسام، الفلکاکه، التیام و تشکّل را به آسانی می‌پذیرند، و بعضی دیگر به سختی، و بعضی دیگر اصلاً این آثار را نمی‌پذیرند. همچنین هر جسمی استحقاق مکانی خاصّ یا وضعی خاصّ را دارد. اختصاص هر یک از اجسام به یکی از این احکام بدون علت نیست. صورت جسمیه نمی‌تواند علت این آثار و احکام گوناگون باشد زیرا صورت جسمیه در همه اجسام مشترک است. پس این آثار و احکام گوناگون باید ناشی از صور دیگری غیر از صور جسمیه باشد که همان صور نوعیه گوناگون می‌باشد.<sup>۱</sup>

فخررازی بر این دلیل دو ایراد وارد می‌کند:

۱- این دلیل مبتنی بر اشتراک همه اجسام در صورت جسمیه است، در حالی که این مطلب خود نیازمند اثبات است.

۲- اگر اختلاف آثار اجسام به اختلاف صور نوعیه است پس اختلاف خود صور نوعیه به چه چیزی است؟ اگر ناشی از صور نوعیه دیگری باشد لازم‌اش تسلسل باطل خواهد بود.

اما اگر گفته شود علت تفاوت صور نوعیه در اجسام عنصری به این است که ماده آنها قبل از حدوث صورت نوعیه فعلی متصف به صورت نوعیه دیگری بوده که آن صورت قبلی، ماده را آماده قبول صورت بعدی کرده است. و در اجسام فلکی اختلاف صور نوعیه به اختلاف خود ماده است که ماده هر فلکی ماهیتاً با ماده فلک دیگر مخالف است. پس اختلاف صور نوعیه در اجسام عنصری بخاطر اختلاف استعدادهای موادّ است، و در اجسام فلکی به خاطر اختلاف خود موادّ. اگر چنین گفته شود می‌گوئیم: پس چرا اختلاف آثار و احکام اجسام را به همین اختلاف در استعدادات موادّ یا اختلاف خود موادّ نسبت ندهیم و چه نیازی به اثبات صور نوعیه وجود دارد؟<sup>۲</sup>

۱- شرح اشارات، خواجه نصیرالدین طوسی؛ ج ۲، ص ۱۰۲.

۲- همین کتاب؛ ص ۸-۷۷.

۱- همین کتاب؛ ص ۷۵.

۲- همین کتاب؛ ص ۷۶.

## مقدمهٔ مصحح ۳۱

بودن در مکان طبیعی خود مقتضی حفظ آن مکانند، و به شرط خروج از مکان طبیعی مقتضی برگشت به مکان طبیعی اند، و همینطور دربارهٔ سایر کینیات. پس مانعی ندارد که امر واحد با انضمام امور و شرایط مختلف مبدأ برای امور کثیره باشد.<sup>۱</sup>

## ۳- انکار «غایت» برای قوای طبیعی

ابن سینا در اوائل نسط چهارم «اشارات» به تعریف علل چهارگانه و بیان احکام آنها می‌پردازد. او در فصل هفتم از این نسط دربارهٔ علت غائی می‌گوید:

«... علت غائی- که معلول به خاطر آن انجام می‌گیرد- به ماهیت و معنای خود برای به کار

انداختن علت فاعلی علت است، و در وجود خود معلول علت فاعلی است. زیرا علت فاعلی، علت وجود غایت است در صورتی که علت غائی از غایبی باشد که بالفعل حادث می‌شود، و علت فاعلی علت غایت و ماهیت علت غائی نیست»<sup>۲</sup>.

این گفتار شیخ الزئیس پاسخ از سؤال مقدّری است و آن این که: اگر غایت علت غایت فاعل باشد، پس باید بر علت فاعلی تقدّم داشته باشد. و از طرف دیگر تا فاعل کار را انجام ندهد آن غایت تحقق نخواهد یافت، پس از این رو متأخّر از فاعل است. بنابراین علت غائی نسبت به علت فاعلی به دو وصف متضادّ یعنی تقدّم و تأخّر موصوف می‌شود. و پاسخ ابن سینا از این سؤال همان‌گونه که ملاحظه گردید آن است که این تقدّم و تأخّر به اعتبار دو ظرف ذهن و خارج است و بنابراین تناقضی نیست. علت غائی در ظرف ذهن برای فاعل علت است یعنی تا فاعل نمره و فایدهٔ کار را در نیابد آن را انجام نخواهد داد، پس تصوّر غایت سبب انجام فعل و مقدّم بر آن است. اما در خارج تا فعل از فاعل صادر نشود آن غایت تحقق نمی‌یابد. یعنی علت فاعلی اولاً و بالذات علت برای وجود معلول است، و به واسطهٔ آن علت برای وجود علت غائی است.

فخررازی بر عمومیت این سخن شیخ که: «علت غائی به ماهیت خود علت به کار انداختن علت

۱- رک: «شرح اشارات»، حواجه نصیرالدین طوسی؛ ج ۱۲ ص ۱۰۹.

۲- عبارت ابن سینا چنین است: «... والعلّة الغائیّة، الّتی لأجلها الشیء، علّة بها هیئتها ومعناها لعلّة الفاعلیّة، ومعلومه لها فی وجودها، فإنّ العلّة الفاعلیّة علّة مألوجوها، إن كانت من الغایات الّتی تحدث بالفعل. و لیست علّة لمعلّیها ولامعناها» (همین کتاب؛ ص ۳۲۲).

## ۳۰ مقدمهٔ مصحح

وجود نخواهد داشت. اما چنان‌که در سابق گفته شد مادهٔ قابل است نه فاعل، و بنابراین مادهٔ نمی‌تواند علت کینیات مختلف فلک باشد.

اما اینکه بعضی از کینیات اجسام عنصری (مثل صعوت قبول اشکال مختلف) به عدم صور نوعیه نسبت داده شود صحیح نیست، زیرا اعراض مذکور عددی نیستند تا از اعدام صادر شوند.

اما اینکه علت اختلاف کینیات اعراض باشد، نه صور جوهری، صحیح نیست زیرا آن مبادی که علت کینیات اند سبب تحوّل و تنوّع اجسام هم می‌باشند. اجسام جوهرند و ممکن نیست اعراض سبب تنوّع اجسام باشند، پس مادی آثار اجسام باید صورت باشند نه اعراض.<sup>۱</sup>

## استدلال بر نفی صورت نوعیه

فخر رازی پس از آن که دلیل اثبات صورت نوعیه را مورد تشکیک قرار داد با از این حدّ فرائز گذشته و بر نفی آن دو دلیل اقامه می‌کند:<sup>۲</sup>

دلیل اوّل: صورت نوعیه که حاکّ در جسم است در وجود خود محتاج به صورت جسمیه است. حال اگر صورت جسمیه بخواهد در وجود خود معلول صورت نوعیه باشد دور پیش می‌آید. و اگر صورت جسمیه معلول آن نباشد پس صورت نوعیه چون مقوم صورت جسمیه نیست صورت نخواهد بود. دلیل دوّم: چون صورت نوعیه به اعتقاد شما مبدأ تمام اعراض و کینیات جسم از قبیل: کیف، این، مقدار، شکل و غیره می‌باشد، و چون این اعراض مختلف و غیر مترتّبند و بعضی به واسطهٔ بعضی دیگر به وجود نمی‌آیند، بلکه همه مستقیماً باید معلول صورت نوعیه باشند، بنابراین لازمهٔ قول به صور نوعیه اعتقاد به صدور کثیر از واحد است که آن را محال می‌دانید. اما اگر گفته شود برای هر عرض و کینیتی صورت نوعیه خاصّی هست، لازماتش اعتقاد به وجود صور کثیر در مادهٔ واحد است که محال می‌باشد. خواجه در «شرح اشارات» از این دو دلیل فخررازی پاسخ می‌دهد:

اولاً؛ شرط صورت بودن صورت نوعیه این نیست که مقوم صورت جسمیه باشد، بلکه شرط صورت بودن آن این است که مقوم هیولاً باشد. و چنین هم هست و هیچ دوری هم لازم نمی‌آید.

ثانیاً؛ صدور کثیر از واحد با انضمام امور دیگر به آن و در شرایط مختلف ممکن است. این صور به حسب ذات خود مقتضی تأثیرگذاری در غیراند، و به حسب مادهٔ مقتضی تأثیر از غیر می‌باشند، به شرط

۱- رک: «شرح اشارات»؛ حواجه نصیرالدین طوسی؛ ج ۱۲ ص ۱۰۸.

۲- رک: همین کتاب؛ ص ۷۸-۹.

## مقدمهٔ مصحح

فعلی است از میان سائر افعالی که انتخاب آنها ممکن است. و برای هر یک از آنها غایتی مخصوص است. بنابراین فکر و شعور برای تخصیص و تعیین فعل است و نه برای غایت‌دار کردن آن»<sup>۱</sup>.

و عجیب آن که خود فخر رازی در کتاب «المباحث المشرقیة» همین اشکال را طرح و با کلامی قریب به سخن شیخ در «شفاء» از آن پاسخ گفته است، اما در اینجا به آن جواب اشاره‌ای نکرده است.<sup>۲</sup> علاوه ابن سینا در آخرین فصل از نظم هشتم برای همهٔ اجسام -علاوه بر جوهر عقلانی و نفسانی- شعوری بسیط و عشق و شوقی که محرک آنها برای تشبه به مافوق است قائل می‌شود.<sup>۳</sup> او همچنین رسالهٔ مستقلی دربارهٔ عشق و سر بیان آن در جمیع کائنات تألیف کرده است.<sup>۴</sup>

## ۴- تشکیک در وجود «زمان»

یکی از مباحث مهم فلسفی بحث زمان است. در موضوع زمان مسائل زیادی هست که دو مسأله

در درجهٔ اول از اهمیت قرار دارد: اَوّلی در «هلیت» بسیطهٔ زمان، یعنی این‌که آیا اصلاً چیزی به نام زمان در خارج وجود دارد، یا وجود آن ذهنی و وهمی است؟ و دوّمی در «مای» حقیقیّهٔ زمان، یعنی این‌که ماهیت آن چیست؟ شیخ‌الرئیس در فصل چهارم از نظم پنجم «اشارات» به اثبات وجود زمان و در فصل پنجم به بررسی ماهیت آن پرداخته است.

دربارهٔ حقیقت زمان احوال زیادی وجود دارد: برخی اساساً وجود زمان را انکار کرده‌اند، و بعضی آن را موجود دانسته ولی در خارج به هیچ وجه اعیانی برای آن قائل نشده‌اند بلکه آن را امری موهوم پنداشته‌اند، و دیگران آن را نسبت حوادث به یکدیگر پنداشته‌اند. در مقابل کسانی که برای زمان وجود خارجی قائل شده‌اند بعضی آن را جوهری ازلی و مفارق از جسمانیات دانسته‌اند، و بعضی خود حرکت یا

- عبارات او چنین است: «... و لیس إذا عدمت الطّبیعة الزّویة وجب من ذلک أن یحکم بأنّ الفعل القادر عنه غیر متوجّه الی غایة. فإنّ الزّویة لیست لتجعل الفعل ذاعیة، بل لتعین الفعل الّذی یختاره من بین سائر الأفعال جائز اختیارها لکل واحد منها غایة تخصّه، فالزّویة لأجل تخصیص الفعل لاجمله ذاعیة». (شفا، طبیعات، سماح طبیعی، قاهره ۱۹۵۲م؛ ص ۱۷۲)
- فخر رازی؛ «المباحث المشرقیة»؛ ج ۱؛ ص ۵-۵۳۱
- همین کتاب؛ ص ۵۸
- رسائل ابن سینا؛ «رسالة العشق»؛ قم (انتشارات بیدار) ۱۴۰۰ ق؛ ص ۳۹۷-۳۹۳.

## مقدمهٔ مصحح

فاعلی است» ایراد می‌گیرد که چون قوای طبیعی فاقد ادراک و شعورند پس نمی‌توان برای آنها غایتی در نظر گرفت تا علّت فاعلیّت آنها باشد، و بنابراین فعل قوای طبیعی فاقد ادراک است. او می‌گوید:

«این سخن شما: علّت غائی با ماهیت‌اش علّت به کار انداختن علّت فاعلی است؛ بر آن

اشکال وارد است. زیرا شما برای افعال قوای طبیعی علّت غائی ثابت می‌کنید در حالی که قوای طبیعی دارای فکر و شعور نیستند. پس نه می‌توان گفت که علّت غائی در ذهن آنها موجود است چرا که آنها دارای ذهن و شعور نیستند. و نه می‌توان گفت که در خارج موجود است زیرا وجود خارجی علّت غایی معلول علّت فاعلی است. بنابراین علّت غایی معدوم صرف است و معدوم صرف علّت نمی‌تواند علّت امری موجود باشد. پس چگونه علّت غائی با ماهیت خود می‌تواند علّت فاعلی باشد؟ راه خلاصی از این اشکال نیست مگر اینکه گفته شود برای افعال قوای طبیعی غایتی نیست. هرچند این سخن بر خلاف عقیده فلاسفه است»<sup>۱</sup>.

خواجه طوسی از این اشکال جواب داده است که قوای طبیعی هم بالقوه دارای غایت‌اند و نسبت به این غایت شعور هم دارند. سخن او چنین است:

«طبیعت تا بالذّات مقتضی چیزی متلاً حصول در مکانی- باشد، جسم را به سوی آن چیز حرکت نمی‌دهد. بنابراین بودن چنین اقتضائی برای قوای طبیعی اُمر ثابتی است که دلالت می‌کند که آن چیز برای قوای طبیعی قبل از آن که بالفعل وجود پیدا کند بالقوه وجود دارد، و قوای طبیعی به آن شعور هم دارند. و همان چیز علّت غائی برای فعل قوای طبیعی است»<sup>۲</sup>.

خود ابن سینا در طبیعیات کتاب شفا به این اشکال توجه داشته و از آن پاسخ گفته است که عدم فکر و شعور دلیل بر انتفاء غایت نیست. زیرا شعور فقط از میان آن افعالی که می‌توانند از فاعل صادر شوند فعلی را معین می‌کنند، نه آن که فعل را دارای غایت کند. هر فعل طبیعی دارای غایتی مخصوص است که به سوی آن پیش می‌رود. گفتار او این است:

«و چنین نیست که اگر طبیعت فاقد فکر باشد از آن لازم آید که حکم شود به اینکه فعل

صادر از آن بی‌غایت است. زیرا این فکر نیست که فعل را غایت‌دار می‌سازد، بلکه فکر برای تعیین

- همین کتاب؛ ص ۳۴۳.

۲- عبارت خواجه در شرح اشارات چنین است: «والجواب أنّ الطّبیعة ما لم یقتض المانعها شیاناً کاین ما متلاً لا یحرک الجسم إلی حصول ذلک الشّیء. فکون ذلک الشّیء مقتضیاً اُمر ثابت دالّ علی وجود ذلک الشّیء لها بالقوّة، و شعور ما لها به قبل وجوده بالفعل. فهو الدّالة العائیهة لتعلّوها». (شرح اشارات، خواجه نصیرالدّین؛ ج ۴؛ ص ۱۱۷).

«چیزی که بعد از نیستی، هستی یافت دارای «قبلی» است که در آن قبل نبوده است. و

قبلیّت آن مانند قبلیّت یکی بر دو نیست که آنچه قبل است با آنچه بعد است در هستی با هم جمع می‌شوند، بلکه قبلیّتی است که با بعد جمع نمی‌شود. و در مانند این نیز بعدیّت متجدّی است بعد از آن قبلیّت باطل شده (یعنی قبلی است که هنگام تجدّد بعدیّت، آن قبلیّت زائل می‌شود) و آن قبلیّت نه عبارت از نفس عدم است، چه عدم و نیستی بعد از حادث هم موجود است. و نه آن قبلیّت ذات فاعل است، زیرا که فاعل در هر سه زمان قبل، و حال، و بعد، موجود است. پس ناگزیر چیز دیگری باید باشد که دائم در آن نو شدن و گذشتن پیوسته است. و دانستی که مثل این پیوستگی که در مقادیر با حرکات موازی است هرگز از اجزای غیر منقسم (آثات) تألیف نشده است»<sup>۱</sup>.

چنانچه ملاحظه می‌شود او از راه حدوث و قدم به این بیان به اثبات «زمان» پرداخت که قبلیّت عدم حادث با بعدیّت وجود آن قابل اجماع نیست، و آن قبلیّت که حادث به آن مسبوق است نه نفس عدم است و نه ذات فاعل. پس باید موجود دیگری باشد که اجزای آن به طور مجتمع در یک جاس هستی نمی‌بایند، بلکه وجود هر جزئی موجب فنا و زوال جزء دیگر است، و این فنا و بقاء به طور پیوسته است. و این موجود غیر قارئات متصل که حادث مسبوق به آن است عبارت از «زمان» می‌باشد.

### نقدهای فخر رازی

فخر رازی بر این دلیل شیخ‌الرئیس اشکالاتی را وارد می‌کند:

۱- سخن شما در صورتی درست است که قبلیّت و بعدیّت و میّت اموری ثابت باشند، در حالی که اینها وجود خارجی ندارند زیرا:

اولاً؛ اگر اینها در خارج موجود باشند، پس باید با قبل یا بعد یا همراه موجودی که به آن نسبت داده می‌شوند باشند. و از این کلام لازم می‌آید که برای هر قبلیّت قبلیّتی دیگر یا بعدیّت یا میّت دیگری باشد و به همین ترتیب که موجب تسلسل باطل است. اما اگر گفته شود قبلیّت قبل ذاتی آن است و موجب تسلسل نخواهد شد می‌گوئیم: که بودن چیزی قبل از چیز دیگر امری نسبی و عارضی است، و امر عارضی همیشه متأخر از معروض است نه عین آن.

ثانیاً؛ قبل و بعد متضایان در عقل و در خارج با هم میّت دارند. اگر قبل در خارج

حرکت فلکی را زمان می‌دانند. همهٔ این اقوال را شیخ‌الرئیس در فصل دهم از مقالهٔ دوم طبیعیات «شفاء» آورده و ردّ کرده است.<sup>۱</sup>

فلاسفه آن را عرض و مقدار غیر قارئات، و وجود آن را وابسته به ماده و تغییر و تجدّد آن دانسته‌اند.<sup>۲</sup>

ابو البرکات بغدادی زمان را مقدار وجود می‌داند نه مقدار حرکت، و بنابراین زمان با وجود ملازمه دارد و همهٔ موجودات وجود زمانی دارند.<sup>۳</sup>

اما فخر رازی در آثار خود عقاید متفاوتی را دربارهٔ زمان اظهار کرده است. او در بسیاری از آثارش همچون متکلمان آن را امری موهوم دانسته است، از جمله در «المحصل» ضمن بحث مفصلی کوشیده است تا ثابت کند برای زمان وجودی جز در هم نیست.<sup>۴</sup> در شرح عبون الحکمه» به تأیید مذهب افلاطون که معتقد بود زمان جوهری قائم بالذات و مجزّد از ماده است می‌پردازد و در اثبات آن و ردّ نظر ارسطو که زمان را مقدار حرکت می‌دانسته است اصرار می‌ورزد.<sup>۵</sup> در «المباحث المشرفه» بعد از بیان مذاهب مختلف و ایراداتی که بر هر یک وارد است از درک حقیقت زمان و بیان حقّ در این باره اظهار عجز کرده و گفته است: انتظار تو از این کتاب باید این باشد که اقوالی را که از هر طرف ممکن است گفته شود استقصاء کند. اما این که قول ضعیفی را به خاطر پیروی کوکروانه از قومی به خود بیندیم، این کار را در اکثر مسائل نکرده‌ایم تا چه رسد به این مسئله.<sup>۶</sup>

این سینا در طبیعیات «شفاء» وجود زمان را از دو راه: یکی از راه حرکت و دیگری از راه حدوث و قدم اثبات کرده است. اما در کتاب «اشارات» از راه حدوث و قدم که با حکمت الهی تناسب دارد به اثبات آن پرداخته است. او می‌گوید:

<sup>[۱]</sup> «شفاء»؛ سماع طبعی، مصر ۱۹۵۲ م؛ ص ۱۵۴-۱۶۸.

<sup>[۲]</sup> «مصدر سابق»؛ ص ۱۵۴-۹ و همین کتاب؛ ص ۲۰۱.

<sup>[۳]</sup> «المعتبر»؛ حیدرآباد دکن، ۱۳۵۸ ه‍.ش؛ ج ۲؛ ص ۸۰-۷۱.

<sup>[۴]</sup> «المحصل» در: «تراجمه تصییرالآیین طوسی»؛ «تلخیص المحصل…»؛ به اهتمام آقای عبدالله نورانی؛ بیروت ۱۹۸۵ م؛ ص ۱۳۶.

<sup>[۵]</sup> «شرح عبون الحکمه»؛ تحقیق احمد حجازی، تهران (مؤسسهٔ الصادق)؛ ۱۳۳۲ ش؛ ج ۲؛ ص ۱۲۷-۱۲۸.

<sup>[۶]</sup> «المباحث المشرفه»؛ ج ۱؛ ص ۶۲۷.

امروز با افراد هم یافت نمی‌شود، پس باید از فردا هم متأخر باشد. بلکه معنای تأخر امروز از دیروز این است که: «البوم لم یوجد» چنان‌که الان «حاضراً» و لفظ «اكان» مشعر به زمان ماضی است، و در این حال لازم می‌آید که برای زمان زمان دیگری باشد.

ثانیاً: بر فرض که معنای تأخر امروز از دیروز این باشد که با آن نیست، ولی «با آن» بودن یک معنای اضافی است که بر دو طرف اضافه عارض می‌شود و ذاتی هیچکدام نیست. بنابراین معنای: امروز با دیروز نیست، معنایش این است: در زمانی که دیروز بوده امروز نبوده است، و همان اشکال تسلسل بر می‌گردد<sup>۱</sup>.

۳- همین اشکالی که در تقدّم اجزاء زمان وارد است بر معیت زمان با حرکت هم وارد است. این که گفته می‌شود زمان با حرکت معیت دارد مثل این است که بگوئیم برای زمان دیگری باشد. زیرا معیت نفس زمان و حرکت نیست، بلکه امری اضافی و متأخر با آنهاست، پس باید در زمان باشد<sup>۲</sup>.

۴- خداوند متعال قبل از عالم است، اما قبلت او محال است که به زمان باشد والا لازم می‌آید که او هم زمانی باشد، در حالی که زمان از لواحق حرکت و تغییر است و خداوند متعال منزّه از حرکت و تغییر است<sup>۳</sup>.

### نقد و بررسی انتقادهای فخر رازی

۱- فخر رازی در قسمت اول از ایرادهای خود اظهار داشت که برهان شیخ الرئیس در صورتی می‌تواند وجود زمان را ثابت کند که قبلت و بعدیت و معیت امور ثبوتی باشند. اما او سعی کرد با سه دلیل ثابت کند که اینها امور ثبوتی نیستند. او در اولین دلیل خود گفت: اگر این قبلیات در خارج موجود باشند پس هر قبلیتی باید با قبلیتی دیگر قبل از موجودی که به آن نسبت داده می‌شود موجود باشد و آن قبلیت با قبلیتی دیگر و همینطور، و این لازمه‌اش تسلسل است. خواهه نصیرالدین طوسی در ابطال این دلیل او می‌گوید:

در میان موجودات خارجی این فقط زمان است که قبلت ذاتی اوست، و چون قبلت ذاتی آن است پس برای عروض آن نیازمند به زمان دیگری نیست. اما باقی موجوداتی که در زمان واقع می‌شوند

### مقدمه مصحح

وجود داشته باشد بعد هم باید با آن در خارج موجود باشد، در حالی که اینها چون قبل و بعد زمانی‌اند هرگز نباید با هم جمع شوند، و این خلاف فرض است.

ثالثاً؛ شما در مقدمات دلیل خود گفتید که عدم حادث قبل از وجود آن است، پس عدم را به قبلت توصیف کردید. حال اگر قبلت، صفتی وجودی باشد لازم می‌آید که معدوم به امر وجودی انصاف پیدا کند که این هم محال است<sup>۱</sup>.

۲- شما برای اثبات زمان گفتید: چون قبلت عدم حادث با بعدیت وجود آن قابل جمع نیست، پس این نوع از قبلت حاصل نمی‌شود مگر با زمان. اکنون می‌گوئیم: تقدّم اجزاء زمان بر یکدیگر نیز از همین نوع تقدّم غیر مجامع است، پس لازم می‌آید همان‌گونه که تقدّم و تأخر حادث به زمان است، تقدّم و تأخر دو قطعه زمان هم به زمان باشد، و در نتیجه برای زمان زمان دیگری باشد.

اگر بگوئید زمان چون ذاتاً موجودی در حال گذر است و تقدّم بعضی از اجزاء آن بر بعضی دیگر ذاتی است پس نیازی به زمان دیگری ندارد، اما قبلت و بعدیتی که بر غیر زمان عارض می‌شود بی‌نیاز از زمان نیست، این جواب شما به دو دلیل باطل است:

اولاً؛ اجزاء زمان اگر متساوی در ماهیت‌اند دیگر نمی‌توان قائل به تقدّم ذاتی بعضی از اجزاء زمان بر بعضی دیگر شد. و اگر متساوی در ماهیت نباشند لازم می‌آید زمان مرکّب از آنات بوده و متصل واحد نباشد.

ثانیاً؛ اگر تقدّم و تأخر غیر مجامعی از دو جزء زمان بدون زمان جایز باشد، پس چرا تقدّم عدم حادث بر وجودش بدون زمان ممکن نباشد؟

اگر بگوئید بین تقدّم وجود حادث بر عدم آن، با تقدّم اجزاء زمان بر یکدیگر تفاوت است و آن این که: اگر ما قبول کنیم که هر جزئی از اجزاء زمان مسبوق به جزء دیگر است، همین برای حصول قبلت و بعدیت کافی است، چرا که مراد از این که: «امروز متأخر از دیروز است» همین است که امروز هنگام وجود دیروز وجود نداشته است. اما وقتی که شما قبل از اولین حادث چیز دیگری را ثابت نکردید پس لازم نمی‌آید که قبل از حادث چیزی باشد تا این که معنای تأخر حادث این باشد که حادث هنگام وجود آن شیء وجود نداشته است. پس برای حصول قبلت و بعدیت در اجزاء زمان همین مسبوق بودن اجزاء زمان به دیگری کافی است ولی در حوادث کافی نیست. می‌گوئیم این جواب هم به دو دلیل باطل است: اولاً: معنای این سخن که امروز متأخر از دیروز است این نیست که با آن یافت نمی‌شود، زیرا

۱- همین کتاب؛ ص ۲۰۰-۲۹۷.

۲- همین کتاب؛ ص ۲۰۰.

۳- همین کتاب؛ ص ۲۰۰.



## مقدمهٔ مصحّح

۲- ایراد دوّم فخر رازی این بود که تقدّم و تأخّر دو قطعهٔ از زمان هم -مانند تقدّم و تأخّر وجود و عدم حادث- چون با هم مجامع نیستند باید در زمان باشد، پس برای زمان هم باید زمانی باشد.
خواجه از این اعتراض او پاسخ می‌دهد که:

«زمان ماهیتی غیر از گذر و توبه‌نوشدن متّصل ندارد و این اتّصال جز دروهم قابل تجزیه نیست.

پس، و بنابراین دارای اجزاء بالفعل نیست. و قبل از تجزیهٔ دروهم نه برای آن تقدّمی است و نه تأخّری. سپس اگر برای آن اجزائی فرض شود، و این اجزاء دارای تقدّم و تأخّری باشند این تقدّم و تأخّر برای اجزاء زمان عارضی نیست تا به سبب عروض آنها اجزاء متقدّم و متأخّر شده باشند. بلکه همین تصوّر عدم استقراری که حقیقت زمان است موجب تصوّر تقدّم و تأخّر برای اجزاء مفروض زمان می‌شود نه چیز دیگری. و معنای تقدّم و تأخّر ذاتی برای اجزاء زمان به همین معناس‌.

اما چیزی که حقیقت آن عدم استقرار (زوال و حدوث مستمر) نیست، ولی این عدم استقرار عارض بر آن می‌شود، مثل حرکت و غیره، پس با تصوّر عروض تقدّم و تأخّر بر آن عنوان متقدّم و متأخّر بر آن صدن خواهد کرد. و تفاوت بین چیزی که تقدّم و تأخّر ذاتاً بر آن عارض می‌شود با چیزی که تقدّم و تأخّر به واسطهٔ چیز دیگری بر آن عارض می‌شود همین است. وقتی می‌گوئیم: امروز دیروز؛ نیازی نداریم بگوئیم امروز متأخّر از دیروز است، زیرا خود مفهوم آنها در بردارندهٔ این تأخّر هست. اما وقتی می‌گوئیم: عدم و وجود؛ برای متقدّم شدن یکی از اینها بر دیگری باید معنای تقدّم را به یکی از آنها اضافه کرد تا متقدّم شود»<sup>۱</sup>.

۳- اما دربارهٔ معیّت زمان با حرکت خواجه می‌گوید: معیّت حرکت با زمان غیر از معیّت دو چیز

(مثل زید و عمرو) با زمان است. زیرا معیّت حرکت با زمان همان زمان حرکت است، و به عبارت دیگر

۱- عبارت خواجه چنین است: «و الجواب: أنّ الزّمان ليس له ماهيّة غير اتّصال الانقضاء والتّجذّد، وذلك الاتّصال لا يجرّء إلاّ في الوهم. فليس له أجزاء بالفعل، وليس فيه تقدّم و لا تأخّر قبل التّجزيّة. ثمّ إذا فرض له أجزاء فالتقدّم و التأخّر ليسا بعارضين بعرضان للأجزاء و تصير الأجزاء بسببهما متقدّماً و متأخّراً. بل تصوّر عدم الاستقرار الّذی هو حقيقة الزّمان بسطوّر تصوّر تقدّم و تأخّر للأجزاء المفروضة لعدم الاستقرار لاشیء آخر. هذا معنی لحرق التقدّم و التأخّر الّذائین به، و أنّا ماله حقيقة غیر عدم الاستقرار بفارزها عدم الاستقرار کالحركة و غیرها فإنّما يصير متقدّماً و متأخّراً بصوّر عروضهما له، و هذا هو الفرق بین ما يلحقه التقدّم و التأخّر للمادة، و بین ما يلحقه بسبب غیره. فإنّنا إذا قلنا: اليوم و أمسّ؛ لم یحتاج إلّی أن نقول: اليوم متأخّر عن أمسّ؛ لأنّ نفس مفهومیهما يشتمل علی معنی هذا التأخّر. أمّا إذا قلنا: العدم و الوجود؛ احتجنا إلى انقراض معنی التقدّم بأحدهما حتّی يصير متقدّماً» (شرح اشارات خواجه؛ ج ۲، ص ۹۲-۹۳).

## مقدمهٔ مصحّح

عروض قبلیت بر آنها به واسطهٔ زمان است و آن هم در ظرف عقل و نه در خارج.

اما خود قبلیت یکی امر اعتباری است که وجود خارجی ندارد و از موجوداتی نیست که مختصّ به زمان خاصی باشد، بلکه می‌توان آن را در تمام زمانها تعقل کرد. اگر ذهن قبلیت را برای زمان معینی اعتبار کند البته می‌تواند در همان ظرف خودش برای آن قبلیت دیگری اعتبار ننماید و برای آن قبلیت قبلیت دیگری و همیطور. و این موجب تسلسل هم نخواهد شد زیرا تسلسلی که با اعتبار و تعقل ذهن تحقیق می‌یابد با قطع اعتبار و بازایستادن ذهن هم منقطع گشته و از بین می‌رود<sup>۱</sup>.

دوّمین دلیلی که فخر رازی بر ثبوتی نبودن قبلیت و بعدیت آورد این بود که قبل و بعد متضایفانند (و چون متضایفان متکافئانند) پس باید با هم جمع شوند، در حالی که شما می‌گویید قبل و بعد حادث غیر مجامند و این خلاف فرض است.
خواجه از این سخن او جواب می‌دهد که قبل و بعد دو امر اعتباری‌اند، و در عقل متضایفند، و در ظرف عقل هم باید معروض آنها وجود یابد نه در خارج؛ و در خارج واجب نیست که با هم وجود داشته باشند<sup>۲</sup>.

سوّمین دلیل فخر رازی این بود که اگر قبل صفتی ثبوتی باشد از این سخن که: عدم حادث قبل از وجود آن است؛ لازم می‌آید که عدم به صفتی ثبوتی متصفّ شود، در حالی که اقصاف معدوم به امری موجود محال است. و خواجه از این دلیل او جواب می‌دهد که: عدم مقید به چیزی (عدم مضاف) به واسطهٔ تعقل همان چیز قابل تعقل است، و عروض اعتبارات عقلی از قبیل: قبلیت و بعدیت هم بر آن از همان جهتی که معقول است روا می‌باشد<sup>۳</sup>.

۱- عبارت خواجه چنین است: «إذا تفرّدت هذه المعانی فقد اندفع اعتراض الناقل الخارج بأنّ هذه القیّات لو كانت موجودة فی الخارج لكانت القیّات الواحدة قبل موجود آخر بقیّته أخرى و ینسجل. و ذلك لأنّ الزّمان هو الموجود فی الخارج الّذی تلحقه القیّات للمادة، و تلحق ماسواه ممّا يقع فیهِ بسببه فی العقل أمّا نفس القیّات فلیس هو من الموجودات المخصّصة برمان دون زمان؛ لأنّها أمر اعتباری یصحّ تعقله فی جمیع الأزمنة، وإنّ أخذ من حیث يقع فی زمان متبنّی کان حکمه حکم سائر الموجودات فی لحرق قیّاتة أخرى یعنوها الذّهن، به و لا ینسجل ذلك؛ بل ینقطع بانقطاع الاعتبار للذهنی» (شرح اشارات؛ ج ۲، ص ۸۸-۹).

۲- عبارت خواجه چنین است: «و یندفع أيضاً اعتراضه بأنّهما إضافتان ... و ذلك لأنّهما إضافتان عقلیتان یجب أن یوجد مروضهما فی العقل و لا یجب أن یوجد فی الخارج معاً» (شرح اشارات؛ ج ۲، ص ۸۹).

۳- عبارت خواجه چنین است: «و یندفع أيضاً اعتراضه بأنّ العدم لو انقص بالقیّات الوجودیة للزم انقصاف المعدوم بالوجود؛ و ذلك لأنّ العدم المقید بشیء ما، یكون معقولاً بسبب ذلك الشیء، و یصحّ لحرق الاعتبارات العقلیة به من حیث هو معقول» (شرح اشارات خواجه؛ ج ۲، ص ۹۰).

## مقدمهٔ مصحح

برهان ابن سینا در اثبات قاعدهٔ فرق‌اللذکر به اختصار این است:

«هر حادثی قبل از وجودش ممکن‌الوجود است. پس امکان وجود برای آن حاصل است.

این امکان وجود غیر از قادر بودن فاعل بر انجام فعل است... و این امکان امری که به خودی خود

معقول و دارای وجود «لائی موضوع» باشد نیست، بلکه یک معنای اضافی است که نیازمند به

موضوع است. بنابراین «قوة وجود» و همچنین «ماده» (ماده‌ای که حامل این قوه است) بر وجود حادث سبقت دارند.»<sup>۱</sup>

شیخ‌الرئیس در «نجات» و الهیات «شفاء» گفته است: «ما این امکان وجود را «قوة وجود» و حامل آن را به اعتبارات مختلف: موضوع؛ حیولی؛<sup>۲</sup> و ماده می‌نامیم».

## نقد‌های فخر‌رازی

فخر رازی و پیش از او امام محمد غزّالی چون این قاعده را از جمله دلایل اثبات قدم عالم دانسته‌اند به شدّت بر آن تاخته و از آن انتقاد کرده‌اند.<sup>۳</sup> فخر رازی پس از تقریر برهان ابن سینا بر آن اشکال می‌گیرد که:

۱- حادث قبل از حدوث، نفی محض و عدم صرف است و اصلاً امر متعیّن و متمیّزی در کار نیست ناگفته شود یا واجب است، و یا ممکن و یا مستمیع. هر حکمی محکوم علیه (موضوعی) لازم دارد.
۲- بر فرض که حادث قبل از حدوث ممکن باشد می‌گوییم: امکان یک وصف ثبوتی نیست تا محتاج به محلّ و مادهٔ باشد، بلکه دلایل بسیاری بر عدمی بودن آن وجود دارد. او سپس با اصرار و ابرام فراوان می‌کوشد با دلایل متعدّد، عدمی بودن «امکان» را ثابت کند.

۳- این قاعده در مورد عقول مفارقة و نفوس ناطقه نقض می‌شود، زیرا اینها همه در نزد فلاسفه

ممکن‌الوجودند و در عین حال مفارق از ماده‌اند و امکان آنها در ماده نیست. همچنین خود ماده

<div><div><span><span> </span> <span> </span></span></div><span></span></div>	<div><div><span><span> </span> <span> </span></span></div><span></span></div>
<div><div><span><span> </span> <span> </span></span></div><span></span></div>	<div><div><span><span> </span> <span> </span></span></div><span></span></div>

المطالعات»؛ ص ۳۲۵ و ملاصدرا؛ «اسفار اربعه»؛ (جانب ایران)؛ ۹ ج؛ ص ۲۳ ص ۲۹.

۱- همین کتاب؛ ص ۴۰۳.

۲- النجاة؛ ص ۱۲۰ و الهیات شفاء؛ ص ۱۸۲.

۳- ر.ک: امام محمد غزالی، «تهافت الفلاسفة»؛ مصر ۱۸۵۵م؛ ص ۹-۱۰ و فخر‌رازی، «المباحث المشرفیة»؛ قم ۱۴۱۱ ه‍.؛ ج ۱، صص ۱۲۱- ۱۱۸ و ۶- ۱۲۵ و همین کتاب؛ ص ۴۰۵.

## مقدمهٔ مصحح

همان‌بودن حرکت در زمان است، اما با هم بودن دو چیز در زمان معنایش این است که زمان یکی از آنها عین زمان دیگری است. و به عبارت دیگر بودن هر دو در زمان واحد است. و بنابراین «معیت» اوّلی نیازمند به زمان دیگری ندارد ولی دومی دارد.<sup>۱</sup>

۴- اما از اشکال دیگر فخر‌رازی مبنی بر این که اگر قیلیّت خداوند هم نسبت به عالم به زمان باشد لازم می‌آید که خداوند زمانی و متغیّر باشد می‌توان پاسخ گفت که اتصال او به زمان یا مکان مجازی است ولاً او برتر از زمان و مکان است. معیت او با زمان یا مکان معیّن معیت قیومی است، و معنای در مکان یا در زمان بودن او این است که او بر همهٔ مکانها و زمانها احاطهٔ وجودی دارد و همهٔ آنها منتقم به ارادهٔ او هستند.

## ۵- اعتراض بر قاعدهٔ «کلّ حادث مسبوق با مکان الوجود و بماده»

ابن سینا در کتابهای معروف خود از قبیل: «الشارات»؛ «نجات» و «شفاء» برهانی را در اثبات قاعدهٔ «کلّ حادث مسبوق بماده» اقامه کرده است که در آن «امکان وجود» و «ماده» را برای هر حادثی ثابت کرده است.<sup>۲</sup> برهان او مورد توجه فلاسفهٔ بعد از او قرار گرفته است و به‌بنیاد، شیخ‌اشراف، ملاصدرا و دیگران سخنان او را در آثار خود نقل کرده‌اند بدون آنکه در تقریر اصل برهان مطلب جدیدی را علاوه بر آنچه او گفته است بر آن بیفزایند، و در دنبالهٔ آن از مطالب جدیدی از قبیل: مبدع یا حادث بودن خود ماده، مناسط احتیاج حادث به ماده و فرق بین صورت و نفس و عرض دراحتیاج به آن، معنای اضافه بودن امکان، و امثال اینها بحث کرده‌اند.<sup>۳</sup>

<div><div><span><span> </span> <span> </span></span></div><span></span></div>	<div><div><span><span> </span> <span> </span></span></div><span></span></div>
<div><div><span><span> </span> <span> </span></span></div><span></span></div>	<div><div><span><span> </span> <span> </span></span></div><span></span></div>

۱- عبارت خواجه ابن است: «و أمّا المعیّة: فمعیّة ما هو فی الزّمان للزّمان غیر المعیّة بالزّمان أفعیّ معیّة شئینین یقعان فی زمان واحد، لأنّ الأوّل تقضی نسبة واحدة لشيء غیر الزّمان الی الزّمان و هی «معی» ذلک النّقی «و الآخری تقضی نسبتین لشئینین یشتَرکان فی منسوب إلیه واحد بالمدد و هو زمان ما. و لذلك لا یحتاج فی الأوّل الی زمان یغایر الموصوفین بالمعیّة و یحتاج فی الثّانیة» (شرح اشارات خواجه؛ ج ۲؛ ص ۹۴).

۲- همین کتاب؛ ص ۴۰۳ و «النّجاة»؛ به کوشش محمّی الدّین صبری کردی؛ قاهره ۱۹۳۸ م؛ ص ۱۶۹. و «شفاء»؛ الهیات، قاهره ۱۹۶۰ م؛ ج ۱؛ ص ۱۸۲.

۳- به‌بنیاد «التّحصیل»؛ دانشگاه تهران ۱۳۷۵ ش؛ ص ۴۴ و ۳- ۴۸؛ و شیخ اشراف شهاب‌الدین یحیی سهروردی؛ در مجموعه مصنفات؛ تصحیح حمّز کربن؛ تهران (انجمن فلسفه) ۱۳۵۵ ش؛ ج ۳؛ ج ۱: «تشریحات»؛ ص ۴۸ و «المشاعر و

و قرب و بعد و امثال اینها بوده و نیازمند به موضوع (ماده) می‌باشد.

اما اگر مراد او از امکان در آغاز برهان «امکان ذاتی» باشد، چنانچه ظاهر کلام او موهم آن است، و در آخر برهان «امکان استعدادی» را نتیجه گرفته باشد، آیا این اشکال بر برهان وارد نیست که در آن از اشتراک لفظی میان دو نوع امکان سوء استفاده شده است و این برهان را باید مغالطه آمیز به حساب آورد؟ البته شیخ الرئیس را می‌توان تا حدّی معذور دانست زیرا در آثار او و حتی شاگردش بهمنیار هیچ مطلبی که حاکی از تفکیک و تمایز بین امکان ذاتی و امکان استعدادی باشد وجود ندارد. این که آیا او هنوز به تمایز بین این دو نوع از امکان نرسیده بوده است، یا امکان ذاتی را اعم از امکان استعدادی، و امکان استعدادی را نوعی از امکان ذاتی می‌دانسته است؟ به درستی معلوم نیست. اما شگفت از حکمای برگزیده مانند: شیخ اشراق، خواجه نصیرالدین طوسی و صدرالمتألهین است که با آن که به تمایز بین امکان ذاتی و امکان استعدادی قائل بوده‌اند چرا کلمات این سینا را عیناً نقل کرده و در آن هیچ اصلاحی به عمل نیاورده‌اند. آیا آنها هم امکان ذاتی را اعم از امکان استعدادی می‌دانسته‌اند تا بشود با اثبات اعم، انحص را از آن استفاده کرد؟ اما اگر اینها را دو معنای متباین می‌دانند و معتقدند که «امکان» به اشتراک لفظی بر هر دو اصطلاح می‌شود پس چرا برای رفع این مغالطه درصدد چهار جورئی بر نیامده‌اند؟

چنانکه گفتیم غزالی و فخر رازی امکان به کار رفته در برهان ابن سینا را بر «امکان ذاتی» حمل کرده و آن را از اعتبارات عقلی محض دانسته و بر این اساس آن اشکالها را وارد ساخته‌اند. غزالی در کتاب «تہافت الفلاسفه» با این تعریف از امکان که: «فکل ما قدر العقل وجوده فلم یمنع علیه تقدیره سببناہ ممکن» آن را از اعتبارات عقلی دانسته، و سه دلیل بر عدم ثبوت خارجی آن می‌آورد؛ و برهان ابن سینا را وسیله اعتراض و انتقاد شدید از فلاسفه قرار می‌دهد.<sup>۱</sup>

ابن رشد ابوالولید محمد بن محمد (۵۹۵ هـ - ۵۲۰ هـ. ق.) در پاسخ به اعتراضات غزالی «امکان» را به گونه‌ای تعریف می‌کند که اعم از امکان استعدادی است. او از ممکن به «المعدوم الذی یجئها أن یوجد و أن لا یوجد» تعبیر می‌کند، و معدوم ممکن را نه از آن جهت که معدوم است ممکن می‌داند و نه از آن جهت که موجودی بالفعل است آن را ممکن می‌داند؛ بلکه آن را از آن جهت که موجودی بالقوه است ممکن می‌داند. او پس از تفسیر ممکن، در لزوم تقدّم امکان و ماده بر وجود حادث می‌گوید:

«و لما کان نفس العدم یسبب فیه أن یشلب وجوداً و لانش الوجود أن یشلب عدماً و جب أن یکون القابل لهما شیئاً ثالثاً غیرهما، و هو الذی یُصف بالامکان و التکون و الانتقال من

ممکن الوجود است و به مادهٔ دیگری نیازمند نیست.<sup>۲</sup>

### نقد و بررسی ایرادهای فخر رازی

در پاسخ ایراد اول او گفته‌اند: این اشکال ناشی از آن است که او بین خارجیّات و اعتباریّات فرق نگذاشته است. حادث قبل از حدوثش اگر چه در خارج نفی محض و عدم صرف است اما در عالم عقلی و باعتبار عقل موجود است و می‌شود برسد که آیا ممکن است یا واجب یا مستبعد؟

اما در مورد ایراد دوم و سوم او باید گفت: این ایرادها در صورتی بر برهان ابن سینا وارد است که مراد او از «امکان» «امکان ذاتی» باشد، اما اگر مراد او نوع دیگری از امکان یعنی «امکان استعدادی» باشد این اشکالها وارد نخواهد بود. اما واقعاً مراد ابن سینا از امکان در قاعدهٔ «کل حادث مسبوق با مکان‌الوجود و بماده» چیست؟ آیا امکان ذاتی است که در مقابل و وجوب و امتناع قرار داشته و از موادّ ثلاث و اعتبارات عقلی است؟ یا امکان استعدادی است که از امراض خارجی می‌باشد؟

انصاف آن است که سخن شیخ الرئیس در اینجا از صراحت کافی برخوردار نیست. او از یک طرف در آغاز برهان از امکانی سخن می‌گوید که در مقابل امتناع است. او می‌گوید: «هر حادثی قبل از وجودش ممکن‌الوجود است، زیرا اگر مستبعد‌الوجود بود وجود پیدا نمی‌کرد»<sup>۳</sup>. و بدون شک این امکانی که در مقابل وجوب و امتناع قرار دارد «امکان ذاتی» است. اما از طرف دیگر او در آخر برهان برای امکان مورد نظر خود وجود خارجی از نوع وجود امراض قائل می‌شود و می‌گوید: «... این امکان دارای وجود الافی موضوع» (وجود جوهری) نیست، بلکه یک معنای اضافی (دارای وجود عرضی) است که نیازمند به موضوع می‌باشد. به اتفاق نظر حکما و خود یوعلی هیچ یک از موادّ ثلاث دارای وجودی از نوع وجود امراض نیستند و برای آنها هیچ وجود «فی نفسه» ای نیست تا گفته شود جوهرند یا عرض. موادّ ثلاث از اعتبارات عقلی - و به اصطلاح متأخران از معقولات ثابّیه فلسفی - می‌باشند که ظرف عروض آنها ذهن و ظرف اتصافشان خارج است، اما در خارج هیچ عروضی برای آنها نیست. پس این که شیخ الرئیس برای این امکان، وجود خارجی از نوع وجود امراض قائل شده و در پایان از آن به «قوة وجود» تعبیر کرده است می‌توان فهمید که مراد او از امکان «امکان ذاتی» نیست، بلکه همان «امکان استعدادی» است که وجودی از نوع وجود امراض دارد، و از مقولهٔ «کیف» قابل زوال و شدت و ضعف

۱- رک: همین کتاب، ۴۰۶ و ۴۹۹.

۲- ابن سینا، «النجاة»، ص ۲۱۹.

۱- امام محمد غزالی، «تہافت الفلاسفه»، ص ۹ - ۱۰۵.

ذلک العرض و نتیة<sup>۱</sup>.

و پاسخ خواجه از ایرادهای فخر رازی همین است که او بین این معانی «امکان» خلط کرده و بین اعتبارات عقلی و امور خارجی تعبیر قائل نشده است، وّالاّ امکان ذاتی در نزد خواجه هم بیش از یک اعتبار عقلی نیست. و این اشکال فخر رازی که: اگر امکان موجود باشد، چون وجود وصفی دارد پس واجب نیست و ممکن است و برای آن امکانی است و برای آن امکان امکانی و تسلسل پیش می آید، در صورتی وارد است که امکان ذاتی یک امر خارجی باشد. ولی امکان فقط از آن جهت که قائم به عقل است (و وجود ذهنی دارد) خارجی است. و این امکان عقلی در وعاء عقل ممکن است، و در اعتبار عقلی برای آن امکانی هست و برای آن امکان امکانی و همینطور، ولی این تسلسل عقلی با قطع اعتبار عقل قطع می شود و هیچ محذوری نیست.

و این که فخر رازی گفت: اگر امکان امر وجودی باشد چون یک صفت اضافی است و اضافه بدون دو طرف اضافه تحقّق پیدا نمی کند پس باید وجود و ماهیت مقّم بر امکان باشند؛ در پاسخ باید گفت از تقدّم اعتباری تقدّم خارجی لازم نمی آید.

اما این که ابن سینا گفت: امکان هر حادثی قبل از وجودش حالّ در موضوعش است؛ مراد او امکان استعدادی است نه امکان ذاتی. و دوّمین اشکال فخر رازی ناشی از اشتباه این دو با یکدیگر است. این امکان استعدادی است که امر خارجی است و چون یک معنای اضافی است نیازمند مادّهای است که حامل آن باشد.<sup>۲</sup>

اما در مورد عقول و نفوس مفارقة و حتّی هبولی، که در نزد حکمای متأه از مبدمات است، باید گفت که امکان آنها امکان ماهوی است، و همین امکان ذاتی هم برای بوجود آمدن آنها کافی است، زیرا علّت آنها تامّ القاعیة است و در اینها هم حالت منتظرهای وجود ندارد. اما در حوادث مانند نفس یا صورت یا عرض که نحوهٔ وجود آنها تعلّقی و وجودی در شیء دیگر است، امکان ذاتی کافی نیست و علاوه بر آن مادّهای هم باید باشد تا آنها را پدیدبرد.

صفة العدم إلى صفة الوجود. فإنّ العدم لا یُصِف بالثکون و التّیثر. ولا الشّیء الکاثر بالفعل أيضاً یُصِف بذلك لأنّ الکاثر إذا صار بالفعل ارتفع عنه وصف الثکون و التّیثر و الی امکان.

فلا بدّ إذن ضرورة من شیء یُصِف بالثکون و التّیثر و الانتقال من العدم إلى الوجود کالحال فی انتقال الأضداد بعضها إلى بعض. أعنی أنّه یجب أنّ یكون لها موضوع تتعاقب علیه، إلّا أنّه فی التّیثر الذی فی سائر الأعراض بالفعل و هو فی الجوهر بالقوّة<sup>۱</sup>.

اما خواجه تفسیرالدّین طوسی در «شرح اشارات» اگرچه از لفظ امکان استعدادی استفاده نکرده است ولی مثل خود ابن سینا از امکان حوادث به «قوة وجود» آنها تعبیر کرده و بین این امکان و امکان ذاتی فرق گذاشته است. او این نوع از امکان را امری عینی و خارجی دانسته که قابل شدّت و ضعف و قرب و بعد است؛ و پس از خروج موجود از قوه به فعل زائل می گردد؛ و بر مصادیق خرد به نحو تشکیکی حمل می شود، و اینها همه خواصّ امکان استعدادی‌اند و لاّ امکان ذاتی؛ که لازم ماهیّات ممکنات است، در مقایسه با وجود آنها هنگامی که ماهیّات آنها مجرّد از وجود و عدم لحاظ شود، نه قابل شدّت و ضعف است و نه قابل زوال و نه مفهرمی مشکک می باشد.<sup>۲</sup>

خواجه در «تقد المحقّق» در این باره با وضوح بیشتری سخن گفته و تصریح کرده است که لفظ امکان بین امکان ذاتی و امکان استعدادی مشترک لفظی است و در این برهان مراد ابن سینا از امکان، امکان استعدادی است که محتاج به مادّه است. عبارت او چنین است:

«و التّحقیق فی هذا الموضوع هو أنّ الامکان یقع بالاشتراك اللفظی عدّهم علی معنیین: أحدهما ما یتقابل الامتناع، و هو عدّهم صفة عقلیّة یوصف بها کلّ ما عدا الوجوب و المستیع من المتصوّرات، و لا یلزم من اتّصاف الحاجة بها کونها مادّیّة. و الثّانی الاستعداد، و هو موجود عندهم معدود فی نوع من أنواع جنس الکیف. و إذا کان موجوداً و عرضاً و غیره بق بعد الخروج إلى الفعل، فیحتاج لامحالة قبل الخروج إلى محلّ و هو المادّة. فهذا البعث مهم یجب أنّ یكون فی اثبات

۱- ر. ک. ابن رشد: «الهیات النہایت»؛ تحقیق سلیمان دینا، مصر ۱۹۶۴ ص ۱۹۲.

۲- عبارت خواجه پس از تقریر برهان و بیان فرق بین معانی امکان این است: «... و قد طهر من ذلک أنّ الانشاء الحادّة تكون ایماً أضرافاً، أو صوراً، أو مرکبات، أو نقوساً توجد مع الموان و إن لم تکن حالة فیها. و امکانات هذه الانشاء یكون قبل وجودها و بعتر علیها بالقوّة فیقال: هذه الوجودات فی موانها بالقوّة و هي تختلف بالیبدو القرب و یزول علیها مع خروج الموجودات من القوّة إلى الفعل، و أنما یقع اسم الامکان علیها بالمشکیک. و اما امکان الموجودات الممکنّة فی أنفسها فهي أمر لازمة لساغياتها عند تجرّدها عن الوجود و العدم بالقیاس، إلى وجوداتها، و كذلك الوجوب و الامتناع» (شرح اشارات خواجه؛ ج ۳ ص ۱۰۲).

۱- ر. ک. خواجه تفسیرالدین طوسی؛ «تلخیص المحقّق»، به کوشش آقای نورانی عبدالله؛ بیروت ۱۹۸۵، ص ۱۲۷.

۲- شرح اشارات خواجه؛ ج ۳ ص ۹-۱۰۴.

## ۶- اعتراض فخر رازی بر قاعده «الحق ماهیته ائینه»

از مسائل مربوط به وجود مسئلهٔ «بدهت مفهوم وجود»؛ «مشترک لفظی یا معنوی بودن وجود» و «عیبیت یا مغایرت مفهوم وجود با ماهیت» از قدیم در میان فلاسفه و متکلمان اسلامی مطرح بوده است. در مسئلهٔ اول همه قائل به بدهت مفهوم وجود بوده‌اند. در سؤال دوم و سوم به غیر از ابو الحسن اشعری و ابو الحسن بصری - که بنا به نقل صاحب «مواعف» - به اشتراک لفظی وجود و عیبیت آن با ماهیت در همه چیز قائل بوده‌اند، دیگران به اشتراک معنوی وجود قائل شده‌اند. اما متکلمان اشعری آن را در همه جا زائد بر ماهیت، و فلاسفه و اکثر معتزله آن را در ممکنات زائد بر ماهیت و در واجب تعالی عین ماهیت دانسته‌اند.<sup>۱</sup>

اما در مورد سؤال اصالت وجود یا اعتباریت آن در آثار حکما و متکلمان قبل از ملاصدرا هنوز بحث مستقلی تحت عنوان «اصالت وجود» یا «اصالت ماهیت» دیده نمی‌شود. حتی اینکه به شیخ اشراق نسبت داده می‌شود که او اصالت ماهیتی بوده است دلایل این است که ایشان در کتاب «حکمه الاشراق» بحثی تحت عنوان «حکومه فی عدم زیاده الوجود علی الماهیه فی الخارج» طرح کرده است. یعنی قبل از شیخ اشراق سؤال زیادت وجود بر ماهیت در ذهن مطرح بوده است، اما او اثبات کرد که در خارج وجود و ماهیت دو چیز نیستند و چون او فرض کرده بود که ماهیت عیبیت دارد، پس اگر وجود امری اعتباری و انتزاعی نباشد لازم می‌آید که در خارج امری زائد بر ماهیت بوده باشد. اما توجه به این نکته لازم است که اگرچه در آثار حکمای قبل از صدرالمتألهین شیرازی عنوان مستقلی به نام «اصالت وجود» هنوز منعقد نشده و سؤال‌ای با این عنوان برای آنها مطرح نبوده است، ولی از بعضی مواضع سخنان ایشان می‌توان نظر آنها را دربارهٔ این سؤال مهم و سرنوشت‌ساز فلسفی فهمید. یکی از جاهائی که می‌توان به آن استشهد کرد که همه حکمای اسلامی در واجب تعالی وجود را اصل می‌دانسته‌اند همین سؤال «نفی ماهیت از واجب الوجود» است. بعلاوه در آثار بعضی از ایشان و خصوصاً ابن سینا کلماتی وجود دارد که می‌توان به آنها استشهد کرد که او حتی در ممکنات هم وجود را اصل و ماهیت را اعتباری می‌دانسته است. از جمله آنها سخنی است که شیخ‌الرئیس در فصل هفدهم از نسط چهارم «اشارات» گفته است. ترجمه عبارت او این است:

## مقدمه مصحح ۴۷

«جایز است که ماهیت چیزی سبب صفتی از صفات آن چیز باشد. و همچنین جایز است که آن چیز صفتی داشته باشد که سبب صفتی دیگر شود. چنانکه فصل علت عوض خاص است. اما جایز نیست وجود چیزی معلول ماهیت آن چیز باشد، یا این که وجود آن چیز معلول صفتی از صفات دیگر آن باشد. زیرا هر علّی در وجود باید بر معلول خود مقدم باشد، و چیزی که وجود بر آن مقدم است پیش از وجود نیست»<sup>۱</sup>.

چنانکه ملاحظه می‌شود از این بیان ابن سینا می‌توان به وضوح نتیجه گرفت که در نظر او وجود در ممکنات اصیل و برای ماهیت قبل از وجود هیچ تأصّلی نیست. و اگر ماهیات به علتیت موصوف می‌شوند به سبب آن است که به موجودیت توصیف شده‌اند.

## فخر رازی و مسئله «وجود»

او در شرح اشارات پس از تفسیر کلام شیخ‌الرئیس این سؤال را از اجل مباحث الهی دانسته که عقول و افهام در آن حیران و مضطرب گشته‌اند. او برای حلّ این سؤال سه راه را محتمل می‌داند:

۱- این که وجود مشترک لفظی میان خدا و ممکنات باشد. این سخن بعضی از متکلمان است که حکما آن را باطل می‌دانند.

۲- این که وجود مفهوم واحد و مشترک بین خدا و همه ممکنات باشد، اما در واجب عین ماهیت و در ممکنات زائد بر ماهیت آنها باشد. این عقیدهٔ جمهور حکماست.

۳- این که وجود مشترک معنوی میان خدا و ممکنات بوده و در هر دو عارض بر ماهیت باشد. و این عقیدهٔ غالب متکلمان اشعری است.

اما فخر رازی در آثار خود در این سؤال رأی واحدی نداشته و آراء متعارضی اظهار داشته است. و آنچنانکه مؤلف کتاب «فخرالدین الرازی و آراؤه الکلامیه و الفلسفیه» گفته است در اوّلین دوره از حیات علمی‌اش در کتابهای مانند «الإشارة» و «الحسین» پس از بیان آراء مختلف از اظهار نظر قطعی در این باره اجتناب کرده و آرزو می‌کند که خداوند برای او از چهرهٔ حقیقت پرده برگرداند و او از حقیقت این مسئله آگاه گردد. در دورهٔ بعد به تأیید نظریهٔ زیادت وجود بر ماهیت می‌پردازد و در سه‌مین کتابهایش از قبیل: «المباحث المشرقیه» و «الملخص» و «شرح اشارات» و «نهایه العقول» به ردّ نظریهٔ ابو الحسن اشعری مبنی بر مشترک لفظی بودن وجود و تأیید نظریهٔ زیادت وجود بر ماهیت در واجب و

۱- ر.ک. قاضی عسکالدین ابیحی: «المواف فی علم الکلام»؛ الموفق الثانی؛ المرصد الاوّل، المقصد الثالث؛ بیروت (عالم

الکتب)، ص: ۹-۸.

این فرض، وجود او صفتی از صفات ماهیت او خواهد بود. و بتوز صفت بدون موصوف ممکن نیست. پس وجود حق تعالی نیازمند ماهیت او بوده و هر نیازمند به غیرى ممکن الوجود است. پس ثابت می‌شود که اگر وجود خدای تعالی زائد بر ماهیت او باشد ممکن الوجود خواهد بود و نیازمند علّی. و آن علّت یا ماهیت اوست یا غیر آن. دومی باطل است، زیرا اگر وجود حق تعالی معلول امر دیگری باشد لازم می‌آید که باری تعالی ممکن، معلول، و نیازمند به علّتی دیگر باشد. تعالی الله عن ذلک علواً کبیراً.

اما شقّ اول نیز باطل است، زیرا اگر ماهیت واجب تعالی علّت وجودش باشد لازم می‌آید

که ماهیت او بر خودش تقدّم وجودی داشته باشد. زیرا بالبداههٔ علّت بر معلول تقدّم وجودی دارد. در حالی که تقدّم شیء بر خودش محال است»<sup>۱</sup>.

### دلایل فخر رازی بر زیادت وجود واجب بر ماهیت او

**دلیل اول:** وجود که مشترک بین واجب و ممکن است یا انقضای عروض بر ماهیت را دارد، یا مقتضی آن است که بر ماهیت عارض نشود، و یا نسبت به عروض و عدم عروض انقضائی ندارد.

اگر وجود مقتضی عروض بر ماهیت باشد پس هر وجودی باید چنین باشد. زیرا حقیقت واحد هرچا باشد، لازم و مقتضای آن هم هست. و در این صورت لازم می‌آید وجود حق تعالی هم عارض بر ماهیت‌اش باشد و این مطلوب ماست.

اما اگر وجود مقتضی عدم عروض باشد لازم می‌آید هیچ وجودی عارض بر ماهیتی نباشد، و لازم می‌آید وجود ممکنات هم بر ماهیت آنها عارض نشود، و این را همه خلاف فرض می‌دانند. همچنین ممکنات موجودند، پس اگر به وجودی که عارض آنهاست موجود نباشند باید هر یک به وجودی که نفس ماهیت آنهاست موجود باشند. پس در این صورت اطلاق وجود بر موجودات به اشتراک لفظی خواهد بود که این را هم باطل می‌دانید.

اما اگر گفته شود وجود نه مقتضی عروض است و نه عدم عروض، پس به یکی از این دو مقید نمی‌شود مگر با علّتی منفصل. بنابراین ذات واجب الوجود هم تحقق پیدا نمی‌کند مگر با سبب خارجی. پس واجب الوجود بالذات واجب الوجود بالذات نیست و این خلاف فرض است.<sup>۲</sup>

۱- همین کتاب؛ ص ۳۵۸

۲- همین کتاب؛ ص ۳۵۸-۹

ممکنات می‌برد دارد. اما در بعضی از آثاری که بعد از مباحث المشرقیّه نوشته است مانند «المحصل» نظریهٔ ابو الحسن اشعری و ابو الحسن بصری را مورد تأیید قرار داده است، یعنی وجود را مشترک لفظی و آن را نفس ماهیت واجب و ممکن دانسته است. و طبق تحقیق زرّکان فخر رازی بالاخره در اواخر عمر به نظریهٔ زیادت وجود بر ماهیت در واجب و ممکنات بازگشته و در آثاری مانند «المعالم فی اصول الدّین» و «المطالب العالیه» برای خداوند متعال مانند ممکنات ماهیتی مجهولهٔ الکنه فرض کرده، و وجود او را زائد بر ماهیت او دانسته است.<sup>۱</sup>

اما در شرح اشارات پس از آن که با شش دلیل از قول حکما به ابطال مشترک لفظی بودن وجود می‌پردازد<sup>۲</sup> می‌گوید:

و چون این قسم (یعنی مشترک لفظی بودن وجود) باطل شد می‌گوئیم: ثابت شد که

وجود خدای تعالی از حیث وجود بودن با وجود ممکنات مساوی است. و این از دو حال خارج نیست: یا وجودش مقارن با ماهیت دیگری است و یا این که چنین نیست. قسم اول عقیدهٔ بسیاری

از متکلمان است و می‌گویند: وجود خدای متعال زائد بر ماهیت او و صفتی از صفات حقیقت اوست. و قسم دوم عقیدهٔ اکثر فلاسفه است و می‌گویند: وجود خدای تعالی عین حقیقت اوست. و

از این معنا تفسیر می‌کنند به این که: وجود او عین ماهیت اوست»<sup>۳</sup>.

او سپس با چهار دلیل نظریهٔ حکما را ابطال کرده و از نظر اشاعره یعنی زیادت وجود بر ماهیت در واجب و ممکن دفاع می‌کند. و البته از این که او برخلاف شیخ الرئیس وجود را صفتی از صفات ماهیت می‌داند به خوبی می‌توان استفاده کرد که در نظر او اصالت با ماهیت بوده، و وجود مفهوم می‌اعتباری و انتزاعی است که بر همه به یک معنا اطلاقی می‌شود.

### استدلال حکما بر نفی ماهیت از واجب تعالی

فخر رازی دلیل شیخ الرئیس در ابطال عقیدهٔ کسانی که برای واجب تعالی ماهیتی قائل شده و وجود او را زائد بر ماهیت او دانسته‌اند چنین تقریر می‌کند:

«وجود خدای متعال اگر زائد بر ماهیت او باشد پس وجود او ممکن خواهد بود. زیرا در

۱- محمد صالح الرزکان؛ «فخر الدّین الرزازی و آراؤه الکلامیة و الفلسفیة» قاهره ۱۳۸۳ هـ؛ صص ۱۷۰-۱۷۴.

۲- همین کتاب؛ ص ۳۵۶-۸

۳- همس. کتاب؛ ص ۳۵۸.

ماهیت آن چیز بر خودش تقدّم وجودی داشته باشد. زیرا ما تقدّم و جودی علّت بر معلول را نمی‌پذیریم به چند دلیل:

۱- اینکه شما می‌گوئید علّت بر معلول تقدّم ذاتی دارد؛ اگر مراد شما این است که علّت در معلول تأثیر دارد؛ این معلوم و مسلّم است. اما این سبب می‌شود که شرط و جواب؛ در قضیهٔ شرطیهٔ مقصده مذکور در استدلال شیخ یکی باشد، و ثانی تکرار مقدّم باشد با عبارتی دیگر، و این بی‌فایده است.

۲- هر علّتی بر معلول خود تقدّم وجودی ندارد. علّت قابلی همچون ماهیات ممکنات، قابل برای وجودات خود هستند اما بر وجودات خود تقدّم وجودی ندارند. پس همانطور که لازم نیست علّت قابلی بر معلول خود تقدّم وجودی داشته باشد، مانعی ندارد که علّت فاعلی هم بر معلول خود تقدّم وجودی نداشته باشد. خلاصه همانطور که ماهیت وجود ندارد و قابل وجود است، پس می‌تواند وجود نداشته باشد و فاعل وجود باشد.

۳- شیخ‌الترتیس که می‌گوید: «گاهی ماهیت چیزی سبب صفتی از صفات آن چیزی می‌شود»؛ مسلماً اگر ماهیت در صفتی از صفات خود مؤثر باشد پس علّت آن صفت و مقدّم بر آن است. این تقدّم به وجود نیست زیرا در آن صورت دیگر ماهیت، علّت نیست بلکه ماهیت موجوده علّت است، در حالی که مسلّم است علّت خود ماهیت است.<sup>۱</sup>

### نقد و بررسی سخنان فخر رازی

خواجه نصیرالدین طوسی در «الشرح اشارات» خود پس از نقل خلاصه‌ای از کلمات فخر رازی به ایرادهای او جواب می‌دهد. فخر رازی که عقول و افهام را در فهم این مسئله به اضطراب شتیم کرده بود، خواجه این اضطراب فکر را به خود او نسبت می‌دهد و منشاء اشتباه او را از نوع خلط مفهوم به مصداق و این که او حکم مفهوم را به مصداق سرایت داده است می‌داند. خواجه معتقد است فخر رازی به این مطلب توجه نکرده که یک مفهوم ممکن است به نحو توطائی بر مصداقین خود صدق نکند، بلکه صدق او بر مصداقیش به صورت تشکیکی باشد و بر هر یکی به نحو تقدّم یا تأخر یا اولویت یا شدت یا ضعف صدق کند. و چون در ماهیت با جزء ماهیت تشکیکی راه ندارد پس این معنای مشکک ذاتی مصداقین خود نیست، بلکه برای آنها عرض لازم یا مفارق است. مفاهیمی مثل نور، حرارت و از همه بالاتر وجود از صمیم مصداقین مختلف انتزاع می‌شوند، و به تشکیکی بر همه آنها حمل می‌شوند به منزلهٔ لازم واحدی که

**دلیل دوم:** حکما اتفاق نظر دارند که عقل بشر قدرت درک حقیقت ذات خداوند متعال را ندارد؛ در حالی که همهٔ آنها معتقدند که عقل بشر وجود او را درک می‌کند زیرا مطلق وجود بدیهی التصوّر است. و از اینجا معلوم می‌شود که حقیقت حق تعالی غیر از وجود اوست (زیرا غیر معلوم غیر از معلوم است).<sup>۱</sup>

**دلیل سوم:** اگر حقیقت حق تعالی جز مجرد وجود بعلاوهٔ دیگر قیود سلبی نیست، و آن قیود سلبی هم دخالتی در علّیت او برای وجود ممکنات ندارند - زیرا عدم نه علّت موجودی می‌تواند باشد و نه جزئی از آن - پس چیزی جز وجود او علّت ممکنات نیست. و چون وجود او با وجود سایر ممکنات یکی است، پس لازم می‌آید که سایر موجودات هم در علّیت برای ممکنات با واجب تعالی مساوی باشند؛ و لازم می‌آید که هر وجودی با خدا در صفات و افعال او مساوی باشد. (و این لازمش تعدّد واجب تعالی است).<sup>۲</sup>

**دلیل چهارم:** حکما اتفاق نظر دارند هر حکمی که بر فردی از طبیعت نوعی صدق کند بر سایر افراد آن نیز صدق خواهد کرد. و با همین مقدمه استدلال می‌کنند که افلاک هم مرگب از هیولا هستند (با آن که ما را به افلاک دسترسی نیست). همچنین در ابطال مذهب ذیقراطیس در جزء لابتجرّأ و در ابطال خلا به همین مقدمه تسک می‌جویند. (چنانچه در ابطال خلا گفته‌اند: چون ابعاد در بعضی مواضع نیازمند به ماده است، و مقتضای طبیعت نوعی متفاوت نیست، پس بُعد باید در همه جا نیازمند به ماده باشد). در اینجا هم چون وجود طبیعت نوعی واحد است نمی‌تواند مقتضای آن متفاوت باشد. پس اگر وجود در ما عرضی است و نیازمند به ماهیت، چگونه می‌تواند مثل این وجود در خداوند متعال به جوهری قائم بال نفس منقلب شود به گونه‌ای که از قوی‌ترین و شدیدترین موجودات قائم بالنفس باشد؟<sup>۳</sup>

### اعتراض فخر رازی بر دلیل شیخ‌الترتیس

او پس از آن که با چهار دلیل قول حکما را مبنی بر نفی ماهیت از واجب تعالی باطل می‌دانست، بر استدلال شیخ‌الترتیس ایراد می‌گیرد که: جمیع مقدمات دلیل او مسلّم است الا این که او گفت: اگر ماهیت چیزی علّت وجود آن چیز باشد، به دلیل آن که علّت بر معلول خود تقدّم وجودی دارد، لازم می‌آید که

۱- همین کتاب؛ ص ۳۵۹-۳۶۰.

۲- همین کتاب؛ ص ۳۶۰.

۳- همین کتاب؛ ص ۳۶۰-۳۶۱.

و قائم بالذات است.<sup>۱</sup>

اما در پاسخ از اعتراضهای او بر استدلال شیخ الرئیس؛ یعنی بر تقدّم وجود علّت بر معلول، خواهیم می گوید: این که فاضل شارح گفت: معنای تقدّم وجودی علّت چیزی جز تأثیر نیست و در این صورت تالی تکرار مقدّم است؛ می گوئیم: تقدّم به معنای تأثیر نیست، بلکه تقدّم شرط تأثیر است، یعنی تأثیر علّت مشروط به تقدّم وجودی آن است.

بعلاوه بر فرض که تقدّم به معنای تأثیر باشد، لیکن ماهیت در صورتی می تواند مؤثر باشد که در خارج وجود داشته باشد. و در این صورت شرط صدور وجود ماهیت در خارج؛ وجود ماهیت در خارج خواهد بود. و این خلاف فرض است.

اما این که گفتید: مانعی ندارد علّت فاعلی هم مثل علّت قابلی بر معلول خود تقدّم داشته باشد، و

ماهیت همانطور که وجود ندارد و قابل وجود است پس می تواند وجود نداشته باشد و فاعل وجود باشد؛ می گوئیم: گوئی شما برای ماهیت قبل از وجود ثبوت خارجی قائلید. و ثبوت خارجی آن غیر از وجود آن است، و بعد وجود در آن حلول می کند. فساد این سخن روشن است، زیرا تجرّد ماهیت از وجود فقط در عقل ممکن است آن هم به تحلیل عقلی، و لا بدون وجود برای ماهیت هیچ ثبوتی نه در خارج و نه در عقل ممکن نیست و ثبوت ماهیت چه در عقل و چه در خارج همان وجود ماهیت است. اخصاف ماهیت به وجود چون اخصاف جسم به سفیدی نیست که اوّل جسمی هست و بعد به سفیدی مقصّف می شود. اخصاف ماهیت به وجود فقط در ذهن است و لا در خارج نه اقصافی در کار است، و نه قابل و مقبولی، و این هر دو (وجود و ماهیت) عین هم اند. پس حاصل آنکه ماهیت عقلی است که قابل است، و این ماهیت عقلی نمی تواند علّت فاعلی برای یک صفت خارجی باشد.

کی تواند که بود هستی بخش

ذات نایافته از هستی بخش

اما این که شیخ الرئیس گفته است: گاهی ماهیت سبب صفتی از صفات می شود؛ مسلماً مراد از علّیت ماهیت در جایی است که آن صفت ماهیت هم مثل خود ماهیت یک صفت اعتباری باشد، مثل علّیت ماهیت اریقه برای زوجیت. و لا انکساک ماهیت از وجود محال است، تا چه رسد به این که بدون وجود مؤثر باشد.<sup>۲</sup>

این شبهه ها را فخر رازی در سایر کتب خود مانند: «اللباحث المشرقیه»؛ «الأربعین»؛ «المطالب

بر ملزومات متغایر به نحو تشکیکی حمل می شود.

اگر به این مطلب توجه شود اشکالات فاضل شارح حلّ می شود، زیرا وجود بر مصداقهای خود به معنای واحد حمل می شود، ولی از این لازم نمی آید که باید ملزومات آن یعنی وجود واجب و وجودهای ممکنات در حقیقت مساوی باشند. زیرا چنانکه گفتیم مانعی ندارد که ملزومات مختلف گاهی در لازم واحد اشتراک داشته باشند، و آن لازم واحد بر همه آنها به معای واحد به نحو تشکیکی صدق کند.

بنابراین در پاسخ از دلیل اوّل او می توان گفت این که فخر رازی می گویند: وجود اگر در عروض و عدم عروض بر ماهیت لاقتضا باشد لازم می آید که در تقدّم به هر یک از اینها نیاز مند سببی باشد، درست نیست زیرا وجود واجب مساوی با وجود ممکن نیست و مانعی ندارد که اقتضای مرتبای از وجود، یعنی وجود ممکنات، عروض بر ماهیت باشد و اقتضای مرتبای از آن، یعنی وجود واجب تعالی، عدم عروض بر ماهیت برده و محتاج به سببی نباشد.

بعلاوه اگر گفتیم وجود لاقتضاء است، عدم عروض در واجب نیاز مند سببی نیست زیرا عدم، علّت نمی خواهد.<sup>۱</sup>

خواجه از دلیل دوم فخر رازی پاسخ می دهد آنچه بدیهی و اوّلی التصور است مفهوم وجود است، و آنچه مقول بشری از درک آن عاجز است حقیقت و کنه وجود حق تعالی است، و ادراک لازم بقضی ادراک ملزومات نیست و گر نه با ادراک وجود مطلق، باید تمام وجودهای خاصّ درک شوند؛ در حالی که چنین نیست. نهایت چیزی که شما از معلوم بودن مفهوم وجود و غیر معلوم بودن حقیقت حق تعالی می توانید نتیجه بگیرید این است که حقیقت واجب تعالی عین مفهوم مطلق وجود نیست، که این از محل نزاع خارج است.<sup>۲</sup>

خواجه در پاسخ از دلیل سوم فخر رازی می گوید: تجرّد از ماهیت مربوط به وجود خاصّ واجب تعالی است، نه مربوط به مفهوم وجود مطلق عام، تا لازم آید هر وجودی چنین باشد.

در پاسخ از دلیل چهارم می گویند: وجود مفهوم است و اصلاً طبیعت نوعی (ماهیت کلی) نیست تا صدق آن بر افراد به تساوی باشد. بلکه امر مشککی است که بر هر مرتبای از آن حکم جداگانه ای جاری است. مرتبای از آن عارض بر ماهیت و محتاج به علّت است، و مرتبای از آن بی نیاز از ماهیت و مجرد

۱- ر.ک: شرح اشارات خواجه؛ ج ۱۳، ص ۳۶

۲- ر.ک: خواجه نصیر الدّین؛ «المشر اشارات»؛ ج ۱۳، صص ۴۰-۳۷

۱- ر.ک: خواجه نصیر الدّین طوسی؛ شرح اشارات؛ ج ۱۳، ص ۳۳-۳۲

۲- ر.ک: شرح اشارات خواجه؛ ج ۱۳، ص ۳۶



## مقدمهٔ مصحّح

همه را ابطال می‌کند.<sup>۱</sup>

ایرادهای فخررازِی بر برهان تورجید

او می‌گوید این برهان مبتنی بر این است که وجوب وجود، و تعین، امری ثبوتی باشند تا این تلازم و تعارضی که ادعا شد صحیح باشد. اما اگر یکی از اینها یا هر دو سلبی باشند، این برهان صحیح نیست.

او اوّل دلاّیلی بر ثبوتی بودن «ووجوب وجود» آورده و آنها را ابطال می‌کند، و بعد به این حدّ قناعت نکرده مستقلّاً بر عدمی بودن آن دلیل اقامه می‌کند.<sup>۲</sup> به بیان اجمالی سخنان او می‌پردازیم:

۱- ر.ک: همین کتاب؛ ص ۳۶۳.

۲- در نحوهٔ وجود مواد ثلاث یعنی: امکان، امتناع، در میان منافضان از فلاسفه و متکلمان اسلامی اختلاف است که آیا اینها در خارج وجود دارند، یا از اعتبارات عقلی محض‌اند که در خارج هیچ مصداقی برای آنها نیست؟

در مورد امتناع شکّی نیست که نمی‌تواند یک صفت موجود در خارج باشد و مسلماً بیش از یک اعتبار عقلی نیست. اما در مورد وجوب و امکان به حکمای مشاء نسبت داده می‌شود که قائل به وجود خارجی برای اینها بوده‌اند. در مقابل بعضی از متکلمان و شیخ اشراق هیچگونه وجود عینی برای اینها قائل نشده و مواد ثلاث را از اعتبارات عقلی محض دانسته‌اند. برخی دیگر قائل به تفصیل شده وجوب و امری خارجی، و امکان را اعتباری دانسته‌اند. (ر.ک: شیخ اشراق «تلویحات»؛ ص ۱۲۵ و «مطارحات»؛ صص ۳۶۲-۳۴۳؛ سید شریف جرجانی؛ «شرح مواقف»؛ مصدر ۱۲۲۵ ه‍.ج؛ صص ۲۸-۱۰۹ و ملاصدرا؛ «اسفار اربعه»؛ ج ۱؛ صص ۱۸۶-۱۷۱ و ملاعبدالرزاق لاهیجی؛ «شوارق الالهام فی شرح تجرید الکلام»؛ چاپ سنگی؛ صص ۶-۸۷).

بعضی کوشیده‌اند بین اوزال ایشان جمع کرده، کلام کسانی که برای اینها وجود خارجی قائل شده‌اند را بر این حمل کنند که مراد آنها این است که وجوب و امکان «وجود فی نفسه»، یعنی وجود مستقل از موضوعات خود، ندارند. یعنی مثل اعراض نیستند که دارای «وجود فی نفسه» هستند اگرچه وجود فی نفسه آنها «فی غیره» است. اینها اصلاً «وجود فی نفسه» ندارند. و مراد کسانی که گفته‌اند اینها وجود خارجی دارند این است که: اینها به همان وجود موضوعشان موجودند یعنی موضوع آنها به حیثیتی است که این معانی فی حدّ ذاته از آنها انتزاع و بر آنها حمل می‌شود.

فخررازِی در «المباحث المشرفه»؛ ج ۱؛ صص ۱۲۰-۱۱۴ وجوب و امری ثبوتی و امکان را امری عدمی دانسته، ولی در «شرح اشارات» هر دو را عدمی دانسته است. (همین کتاب؛ ص ۳۶۴ و ص ۴۰۶).

## مقدمهٔ مصحّح

العالیه» نیز طرح کرده است.<sup>۱</sup> و چنانکه ملاحظه شد همهٔ آنها مبتنی بر اعتباریّت وجود، و این‌که وجوّدات خاصّه حصص اعتباریند می‌باشد، همچنانکه پاسخ خواهه از آنها مبتنی بر اصالت وجود و این‌که وجوّدات خاصّه حقایق عینی خارجی هستند می‌باشد. و به عبارت دیگر ریثهٔ این شبهه‌ها در این است که حکم مفهوم وجود که امری انتزاعی و از معقولات ثانیه فلسفی است، به مصداق وجود، که حقایق متأخّل خارجی‌اند، سرایت داده شده است و از مسألهٔ تشکیکی حقیقت وجود غفلت شده است.

## ۷- توجیه واجب تعالی

در بحث توجید گاهی سخن از این است که واجب تعالی «واحد» است، یعنی برای او شانی و شریکی نیست. و گاهی کلام در این است که او «أحد» است، یعنی بسیط محض بوده و مرکب از اجزاء خارجی با عقلی نیست. شیخ‌الرئیس در نبط چهارم «اشارات» هر دو مرتبهٔ از توجید را اثبات کرده است. در فصل «هیجدهم» بر نفی شریک از واجب تعالی برهان اقامه کرده است، و در فصل «بیست‌و یکم» بر نفی اجزاء خارجی، و در «فصل بیست‌و چهارم» بر نفی اجزاء عقلی و ترکیب ماهوی از او استدلال کرده است.<sup>۲</sup>

## استدلال شیخ‌الرئیس بر نفی شریک از واجب تعالی

حاصل برهان توحیدی او این است که: واجب تعالی مشخص، یعنی به خودی خود متعین است، زیرا او علّت ماسوای خود است. و تا چیزی متعین نباشد در خارج موجود نیست. و تا چیزی در خارج موجود نباشد پدید آورنده و علّت نیست. بنابراین واجب‌الوجود که متعین است یا تعین او برای این است که واجب‌الوجود است، یعنی تعین مقتضای ذات اوست که در این صورت واجب‌الوجود جز بکی نخواهد بود، و همین مطلوب است. و اگر تعین واجب‌الوجود مقتضای ذات او نباشد ـ بلکه به واسطهٔ چیز دیگری باشد ـ پس واجب‌الوجود معلول غیر است. شیخ‌الرئیس برای احتمال دوم چهار حالت را مطرح و

<sup>[1]</sup> ر.ک: فخررازِی؛ «المباحث المشرفه»؛ ج ۱؛ صص ۶۱-۴۳ و «الذمین»؛ المسأله الساده؛ چاپ حیدرآباد دکن؛ صص ۱۱۰ و «المطالب العالیه»؛ تحقیق احمد حجازی السقا؛ بیروت ۱۴۰۷ ه‍.ج؛ ص ۱۱ و صص ۳۱۰-۲۹۰.

<sup>[2]</sup> ۲- همین کتاب؛ صص ۳۶۲ و ۳۷۳ و ۳۷۷.

خارج از آن است. و هر سه قسم باطل است. پس قول به ثبوتی بودن وجوب باطل است.<sup>۱</sup>

لیکن خواجه نصیرالدین طوسی که او هم به اعتباری بودن موازات ثلاث معتقد است در پاسخ از این ایراد فخررازی می گوید:

«وجوب و امکان و امتناع سه وصف اعتباری هستند که حکم همه آنها در بودن یا نبودن

یکی است، و اشتغال به ثبوتی یا عدمی بودن آنها تأثیری در سرنوشت برهان شیخ ندارد. زیرا سخن او درباره واجب الوجود است نه وجوب وجود، و واجب تعالی در نزد هیچکس امر سلبی نیست»<sup>۲</sup>.

### ادامه ایرادهای فخررازی بر برهان توحید

او سپس «تعیین» را هم که در برهان توحیدی شیخ الزئیس مورد انگار بود مورد انکار قرار داده و با سه دلیل آن را عدمی می داند:

۱- اگر تعین صفتی ثبوتی باشد، چون همه امور متعینه در تعین مشارکت دارند، پس باید تعینات دیگری باشد تا موجب امتیاز آنها شود. و نقل کلام می کنیم در آن تعینات خارجی و تسلسل لازم می آید.

۲- اگر تعین و صفت ثبوتی باشد پس انقسام آن به دیگری متوقف بر این است که آن دیگری در خارج وجود داشته باشد. اما آن دیگری در خارج تا تعین نداشته باشد وجود پیدا نمی کند. (الشیء عالم تشخص لم یوجد) اگر تعین خارجی شیء به همان تعین اول باشد دور لازم می آید. و اگر به تعین دیگری باشد لازم می آید برای شیء واحد دو تعین باشد یعنی هر شیء واحدی دو شیء باشد که محال است. پس ممکن نیست که تعین امر ثبوتی باشد.

۳- چون واجب با ممکنات در وجود مشارکت دارد، و تباین آنها در تعین است، پس لازم می آید که واجب تعالی مرکب از وجود و تعین باشد.<sup>۳</sup>

### نقد و بررسی

خواجه اگرچه ثبوتی یا سلبی بودن «واجب» را در سرنوشت برهان توحید مؤثر ندیده، اما بر ثبوتی بودن «تعیین» اصرار می ورزد و به ابطال دلایل فخررازی می پردازد:

۱- همین کتاب؛ صص ۵-۳۶.

۲- «شرح اشارات» خواجه؛ ج ۳، ص ۴۸.

۳- همین کتاب؛ ص ۳۶۷.

### دلایل ثبوتی بودن وجوب

دلیل اول: وجوب تقیض امتناع است. امتناع امر عدمی است. و چون تقیض امر عدمی باید امر وجودی باشد، پس وجوب که تقیض امتناع است، باید امر وجودی باشد.

دلیل دوم: وجوب تأکد وجود است. اگر وجوب وصف عدمی باشد، لازم می آید شیء به تقیض خود متأکد شده باشد. و این محال است.

### ابطال دلایل فوق‌الذکر

او دلیل اول را با این بیان باطل می کند که وجوب همانگونه که تقیض امتناع است، تقیض امکان خاص هم هست. اگر امکان خاص، عدمی باشد با توجه به این که تقیض آن یعنی امتناع هم عدمی است، پس لازم می آید که تقیض امر عدمی، امر عدمی باشد. و این مطلب اساس دلیل شما را که می گفت: تقیض امر عدمی باید امر وجودی باشد، ابطال می کند. اما اگر امکان خاص، وجودی باشد با توجه به این که وجوب آن رافقی می کند، و نفی کننده امر وجودی باید امر عدمی باشد، پس لازم می آید که وجوب امر عدمی باشد.

اما در ابطال دلیل دوم می گوید: اگر مراد شما از این که می گویند: وجوب تأکد وجود است؛ این است که بودن وجوب به گونه ای است که ذاتاً استحقاق وجود را داشته باشد و زوال آن مستبعد باشد، و همین استحقاق وجود و امتناع زوال را امر ثبوتی می دانید که این مصادفه به مطلوب است.

### استدلال بر عدمی بودن وجوب

فخررازی پس از ابطال دلایل قائلین به ثبوتی بودن «واجب»، به اقامه دلیل بر عدمی بودن آن می پردازد:

۱- اگر وجوب امر وجودی باشد، خود آن با واجب است، یا واجب نیست. اگر وجوب واجب الوجود نیست پس زوال آن جایز است، و لازم می آید که واجب واجب نباشد. اما اگر وجوب واجب است، چون این وجوب هم یک صفت وجودی است، همین فرضها درباره آن هم تکرار می شود و کار به تسلسل کشیده می شود.

۲- وجوب اگر امر وجودی باشد یا عین ذات واجب‌الوجود است، یا جزئی داخل در آن، یا امری

تعالی مقتضی امکان وجود است. اما اگر کسی بگوید واجب با ممکن در اصل وجود مشارکت دارد می‌گوئیم: ا) اما وجود نه ماهیت چیزی است و نه جزئی از ماهیت چیزی. به عبارت دیگر وجود داخل در ماهیت چیزهایی که دارای ماهیتند نیست، بلکه عارض بر آنهاست. بنابراین واجب الوجود با هیچ چیزی در یک معنای جنسی یا نوعی مشارکت ندارد. و برای آن‌که از اشیاء دیگر جدا و ممتاز گردد نیازی به یک معنای فصلی یا عرضی نخواهد داشت، بلکه او به تمام ذات از غیر خودش ممتاز است. پس برای ذات واجب الوجود حدّی نیست زیرا برای او جنس و فصلی نیست.<sup>۱</sup>

### ایرادات فخر رازی بر استدلال ابن سینا

فخر رازی از آنجا که برای واجب تعالی مانند سایر ممکنات قائل به ماهیت شده، امتیاز واجب از سایر اشیاء را به ماهیت آنها می‌داند. یعنی ماهیت خدای تعالی با ماهیت هیچ چیزی مساوی نیست زیرا ماهیت ماسوای او مقتضی امکان و نیازمندی به غیر است و ماهیت او مقتضی وجوب و قائم بالذات بودن است. و اگر اختلاف لوازم دلیل اختلاف ملزومات باشد، پس در اینجا هم اختلاف لوازم ذات واجب با ذات ممکنات دلیل بر اختلاف ذات آنها با یکدیگر است.

اما او بر فلاسفه که برای واجب تعالی ماهیتی قائل نیستند اشکال می‌گیرد که شما از یک طرف قائل به اشتراک معنوی وجود هستید و وجود را امری مشترک بین واجب و ممکنات می‌دانید؛ و از طرف دیگر واجب در نزد شما چیزی جز مجرد وجود نیست. پس اگر واجب با ممکنات در اصل وجود مشارکت دارد، و واجب جز وجود چیزی نیست، امتیاز واجب از ممکنات به چیست؟

اما جواب شیخ مبنی بر این‌که: وجود در ممکنات عین ذات آنها نیست بلکه عارض بر آن است؛ در نهایت ضعف است. زیرا عارض بودن وجود مانع از این نمی‌شود که وجود فی نفسه دارای ماهیتی باشد. همانطور که معروض دارای ماهیتی است عارض هم دارای ماهیتی است. پس ذات واجب که جز مجرد وجود نیست، باید با ذات این همه وجودات عارض بر ممکنات در تمام حقیقت اشتراک داشته باشد.

•

بعلاوه برای اثبات امتیاز بین ماهیت واجب تعالی و سایر ماهیات استدلال شما این بود که: ماهیت واجب مقتضی وجوب است و ماهیت سایر موجودات مقتضی امکان. در مقابل می‌گوئیم: ذات خدای

در ردّ دلیل اوّل می‌گویند: تعیین خارجی هر یک از امور متعین، مخصوص خود اوست که دیگری با آن مشارکت ندارد. مثلاً تعیین «زید» مختصّ «زید» است و «صمد» در آن اشتراک ندارد. اما آن تعیینی که عام و بین همه مشترک است امری ذهنی است. پس حاصل آن‌که آنچه مشترک است تعیین نیست، و آنچه مایهٔ تعیین است مشترک نیست.

در پاسخ دلیل دوم می‌گویند: تعیین ماهیات کلیّه یا به فصول است یا به تمام ذات، و هرگز لازم نیست تعیین آنها به تعیین دیگری باشد.

بعلاوه ماهیت من حیث هی (ماهیت «البشرط» که با هزار شرط هم قابل جمع است) می‌تواند در عالم عقل عام و کلی، و در عالم خارج جزئی و منحصّص باشد. بنابراین ماهیت من حیث هی همانطور که به شرط عموم، عام و کلی است با اضافه شدن تعینات به آن می‌تواند شخصی شود و نیازی به تعیین دیگری ندارد.

بعلاوه بر فرض که تعیین، سلی هم باشد، عدم مطلق نخواهد بود، بلکه عدم مضاف و ملکه است، و امر عدمی می‌تواند فصل واقع شود تا چه رسد به اینکه عرض باشد.

در ابطال دلیل سوّم می‌گویند: وجود واجب تعالی با وجود ممکنات اگرچه در مفهوم وجود مشارکت دارند، اما در حقیقت با هم بیابنت دارند. وجود واجب تعالی به لا عروض بودن، از وجود ممکنات ممتاز و باین است یعنی چنانچه گذشت چون واجب تعالی دارای ماهیت نیست، و ماهیتی جز اینست صرف ندارد، پس وجود او به عدم عروض بر ماهیت از سایر وجودات متمایز است. و این‌که در مقام تعریف واجب تعالی گفته می‌شود: وجود غیر عارض بر ماهیت، ترکیبی را برای واجب لازم نمی‌آورد. و مقید بودن واجب به تجرّد و عدم عروض فقط در لفظ و عبارت است، (چنانکه مثلاً علم بسیط است، ولی تعریف آن مرکّب از دو جزء است).

بعلاوه اصلاً وجود، ماهیت (طبیعت نوعی) نیست تا در تعیین نیاز به تعینات زائد داشته باشد.<sup>۱</sup>

### استدلال شیخ الرئیس بر نفی ترکیب از واجب تعالی

بوعلی بعد از آن‌که در فصول قبل از فصل «بیست و چهارم» از نسط چهارم ترکیب واجب تعالی از اجزاء خارجی را نفی می‌کند، در این فصل در نفی ترکیب واجب از اجزاء عقلی می‌گوید:

«واجب الوجود با هیچ چیزی اشتراک ماهوی ندارد زیرا هر ماهیتی غیر از ماهیت واجب

۱- همین کتاب، ص ۳۷۷.

۱- «شرح اشارات» خواجه، ج ۱۳ ص ۲۹.

نست.<sup>۱</sup>

### اعتراض فخر رازی بر نفی حدّ از واجب تعالی و پاسخ خواجه

شیخ‌الرئیس در خاتمهٔ برهان، بر نفی اجراء عقلی از واجب تعالی می‌گوید:

«خداوند متعال دارای تعریف حدّی نیست، چون دارای جنس و فصل نیست.»

و فخر رازی می‌گوید این سخن شیخ در صورتی صحیح است که حدّ فقط از جنس و فصل حاصل شود و از غیر اینها حاصل نیاید. در حالی که ما در قسم منطق این کتاب بیان کردیم که تعریف حدّی منحصر به درک جنس و فصل نیست.<sup>۲</sup>

خواجه در پاسخ از اعتراض فخر رازی می‌گوید: شما در بخش منطق این کتاب چیزی جز آنچه شیخ‌الرئیس در «حکمة المشرقة» گفته نیاورده‌اید و بر آن مطلبی نیفزوده‌اید. و آن سخن شیخ این است: «گاهی برای انشاء مرکب حدودی یافت می‌شود که مرکب از اجناس و فصول نیستند. و

همینطور بعضی از بساطت [که جنس و فصلی برای آنها نیست] لوازمی دارند که تصور آن لوازم می‌تواند ذهن را به حائز ملزوماتشان برساند. و تعریف آنها با این لوازم کمتر از تعریف به حدود

نست»<sup>۳</sup>.

از این سخن ابن سینا استفاده می‌گردد که هم می‌شود برخی از ماهیات مرکبه را با حدودی که از ترکیب جنس و فصل تشکیل نیافته‌اند تعریف کرد، و هم می‌شود برای بعضی از بساطت حدودی آورد که به جای جنس و فصل از لوازم آنها پدید آمده‌اند.

اما در مورد واجب‌الوجود تعریف حدّی مرکب از جنس و فصل محال است، زیرا برای او جنس و فصلی نیست. اما آیا می‌شود برای او تعریفی جستجو کرد که مانند بساطت از لوازم پدید آمده باشد؟ این هم ممکن است، زیرا در این صورت واجب‌الوجود باید با اشیاء دیگر وجه اشتراکی داشته باشد تا بعد به وسیلهٔ لازم یا لوازم خود از آنها تمایز پیدا کند. اما از آنجا که واجب تعالی از غیر خودش منفصل الحقیقه است، لازمی ندارد که عقل را به حقیقت او برساند. بلکه از این بالاتر، برای عقول هیچ راهی برای وصول

تعالی - که در نزد شما جز مجرد وجود نیست - مقتضی وجوب و قائم به ذات بودن است، و وجودهای ممکنات مقتضی امکان و افتقار به غیر، اگر استدلال به اختلاف لوازم بر اختلاف ملزومات صحیح باشد، پس واجب است که ذات خداوند با وجود ممکنات در ماهیت وجود مختلف باشد. بنابراین شما باید وجود را مشترک لفظی بدانید، یا اینکه بپذیرید که واجب تعالی وجود صرف نیست بلکه وجود او هم مقارن با حقیقت دیگری است که آن حقیقت موجب امتیاز او شده است نه وجود که طبیعت مشترک است. و خود شیخ‌الرئیس در الهیات «شفاء» این مطلب را پذیرفته و ملزم شده است که وجود واجب از سایر وجودات به امر زائد تمایز دارد. او می‌گوید:

«وجود «لابسط» مشترک میان واجب و ممکن است، و وجود «بسط لا» همان ذات

واجب است».

و معنای سخن شیخ این است که او ذات خداوند را با این قید سلبی از دیگران ممتاز می‌داند.<sup>۱</sup>

### نقد و بررسی

این اشکالات فخر رازی تکرار همان اعتراضهای گذشته اوست که بر قاعدهٔ «الواجب ماهیته اثبتة» وارد کرد و پاسخ از این ایرادها همان است که در پاسخ از آن اعتراضها گذشت و نیازی به تکرار نیست، فقط از باب یادآوری متذکر می‌شویم که اصلاً وجود طبیعت نوعی (ماهیت کلی) نیست، بلکه وجود «مفهومی» است که در عین حال که بر همه مصادیق خود به معنای واحدی حمل می‌شود، مفهومی است مشکک که بر هر مرتبه‌ای از آن حکم جداگانه‌ای جاری است. مرتبه‌ای از آن عارض بر ماهیت و محتاج به علت است، و مرتبه‌ای از آن بی‌نیاز از ماهیت و مجرد و قائم بالذات است، و این دو مرتبه از وجود ذاتاً از یکدیگر متمایزند و نیازی به امر زائد ندارند.

اما این که شیخ‌الرئیس در الهیات «شفاء» ذات واجب تعالی را وجود بشرط لا دانسته است، قید به «شرط لا» که به معنای سلب ماهیت از واجب تعالی است، به معنای سلب نقص و امکان می‌باشد که موجب ترکیب نیست. و چنانچه خواهی طوسی متذکر شده است: شرط عدم، امری است که فقط در اعتبار عقلی زائد است و لاّ شیء به اعتبار این که چیزی را ندارد مرکب نمی‌شود.

بعلاوه واجب تعالی به ذات خود در خارج متحقق است، در حالی که ماسوای او به واسطهٔ غیر در خارج تحقق دارند. و متحقق بالذات، در تمایز خود از متحقق بالغیر به چیزی غیر از ذات خود محتاج

۱- شرح اشارات خواجه؛ ج ۳، ص ۶۳.

۲- همین کتاب؛ ص ۳۷۹.

۳- شرح اشارات خواجه؛ ج ۳، ص ۴-۵، و ابن سینا، «المشقیات»؛ ج ۱، ص ۱۴، ۵، ص ۳۶ و بعد.

۱- همین کتاب؛ صص ۳۷۸-۹.

## مقدمهٔ مصحّح

هم عاقل ذاتش است و هم معقول برای ذاتش می‌باشد و این کثرتی را هم در ذات او سبب نمی‌شود زیرا با این که عاقلیت و مقوّلّیت متضایفند ولی نفس تضایف در همه جا خوارهان تعدّد متضایفین نیست و تعدّد یا وحدت آنها با دلیل باید ثابت شود، مانند آن که با دلیل ثابت شده است که محرّک و متحرّک نمی‌توانند عین هم باشند. و واجب تعالی به دلیل آن که بسیط محض است، عاقلیت او باید عین معقولیت او باشد.<sup>۱</sup> و بنابراین شیخ الرئیس و دیگران در علم ذات به ذات اتحاد عاقل و معقول را می‌پذیرند.

## علم واجب تعالی به ماسوای خود

اما علم واجب تعالی به ماسوای خود هم باید ناشی از خود ذات باشد؛ زیرا اگر مستفاد از اشیاء خارجی باشد، چنین علمی با جزء ذات است یا عارض بر ذات. اگر جزء باشد لازم می‌آید ذات واجب متّوّم به اشیاء باشد. و اگر عارض باشد لازم می‌آید واجب تعالی واجب من جمیع البهات نباشد. و این هر دو محال است. اما ذات واجب چگونه علّت علم او به اشیاء است؟ شیخ الرئیس علم واجب تعالی به ماسوای خود را با این دلیل ثابت می‌کند که:

۱- واجب تعالی علّت و مبدأ هستی بخش همه موجودات است.

۲- واجب تعالی مجرّد است؛ پس به ذات خود علم دارد.

۳- علم به علّت مستلزم علم به معلول است. از این مقدّمات این نتیجه به دست می‌آید که: خداوند متعال به همهٔ موجودات عالم است.

پس عالمیت خداوند مبتنی بر فاعلیّت و میدیّت اوست. اما چون میدیّت او نسبت به همهٔ موجودات یکسان و در یک رتبه نیست، عالمیّت او هم نسبت به همه موجودات در یک رتبه نخواهد بود. یعنی او چون برای موجودات تأمّ بدون واسطه مبدأ است، و برای امور جزئی به واسطهٔ آنها مبدأ است، پس علم او هم به موجودات به ترتیب صدور آنها خواهد بود. او عقل اوّل را نیی واسطه درک می‌کند و سایر موجودات را به همان ترتیبی که از او صادر شده‌اند درک می‌کند. شیخ الرئیس می‌گوید:

«واجب تعالی ذاتش را به ذاته درک می‌کند، اما مابعد (یعنی معلول اوّل) را از جهت

اینکه علّت هستی بخش آن است درک می‌کند. و سایر چیزها را به سبب آن‌که وجود آنها در سلسلهٔ ترتیب تدریّی به طور طولی یا عرضی به او واجب می‌شود، تعقل می‌کند».<sup>۲</sup>

<sup>[1]</sup> ر.ک: «اشفا»، الهیات، ص ۸-۳۵۷

<sup>[2]</sup> عبارت این سینه: «اشاره: واجب الوجود بعقل آن بعقل ذاته بانه علی ما حقیق و بعقل ما بیده من حیث هو علّة لما بیده،

### مقدمهٔ مصحّح

به حقیقت او نیست. بنابراین تعریفی که جایگزین حدّ شود برای او نیست.<sup>۱</sup>

## ۸- علم واجب تعالی

مسألهٔ علم الهی یکی از مشککترین و پیچیده‌ترین مسائل فلسفی است که بزرگان از فلاسفه و متکلمان تلاشهای فراوان برای تبیین آن به خرج داده‌اند، و برای اثبات مراتب مختلف آن راههای گوناگونی را طی کرده‌اند. برای برداشتن نقاب از چهرهٔ این «ستر الهی» به مباحثات طولانی روی آورده، گاهی کار را به جدال و مخاصمه کشانده و حتی به لعن و تکفیر دیگران روی آورده‌اند.<sup>۲</sup> کمتر مسأله‌ای تا این حدّ معرکهٔ آراء و موضوع احکام مختلف قرار گرفته و بخش عظیمی از مباحث علم ربوبی را به خود اختصاص داده است. این مسألهٔ افهام ساده را منبخر ساخته، و حکیمان فرزانه را در اوج هوشمندی و نبوغ فکری از وصول به کنه آن محروم ساخته است. بعضی از نظامهای فلسفی با آن که دقّت و ورشکافی را در این راه به نهایت رسانده و به نتایجی دست یافته‌اند که به حقّ آنها را باید از بدیع‌ترین محصورلات تفکر فلسفی بشردانست، اما با همهٔ اینها باید اعتراف کرد که این مسئله رفیع‌تر از آن است که پرندهٔ عقل به قلّهٔ آن نرزد یک شود و برگرد آن طواف کند که: «لَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ».

ما در اینجا فقط به تبیین نظریهٔ شیخ‌الرئیس دربارهٔ علم الهی و نقد و بررسی اشکالهای فخررازی بر آن اکتفا می‌کنیم و مطالعهٔ آراء دیگران را به کتب مبسوط ارجاع می‌دهیم.<sup>۳</sup>

## علم واجب تعالی به ذات خود

واجب تعالی ذاتش را به ذاته درک می‌کند زیرا - چنانکه در نبط چهارم اشارات آمده است - او مجرّد محض از مادهٔ است، و هر مجرّدی به ذات خود علم دارد، پس واجب تعالی به ذاتش علم دارد. او

<sup>[1]</sup> ر.ک: شرح اشارات خواجه؛ ج ۴، ص ۶۳

<sup>[2]</sup> ر.ک: امام محمد غزالی؛ «دعوات الغلاة»؛ تصحیح سلیمان دینا؛ چاپ مصر ۱۹۵۵م؛ صفحات ۲۰۳-۱۸۲ و ۴-۱۲۹۳ و این رشد؛ «دعوات اللهافات»؛ مصر ۱۹۶۴م؛ ص ۵۸۷ و اسام نغزرازی؛ «الطالبا العالیه»؛ بیروت ۱۹۸۷ م؛ ج ۴، ص ۱۶۴.

<sup>[3]</sup> برای مطالعه آراء مختلف دربارهٔ علم الهی ر.ک: «اشفا»، الهیات، مقاله هشتم؛ فصل ششم و هفتم، ص ۳۷۰-۴۳۵ و «التعلیقات»؛ تصحیح عبدالرحمان بدوی؛ قاهره ۱۳۹۲ هـ / ۱۹۷۳ م؛ ص ۱۵-۹۱۳-۲۹-۱۲۴-۴۸-۶۶-۵۵-۷۸-۸۱-۹۸۷-۱۰۳-۱۱۶-۱۱۸-۱۱۹-۱۲۶-۱۲۹-۱۳۹-۱۵۶-۱۵۲-۱۵۹-۱۵۸ و ۱۹۴-۱۹۱ و «اسفار اربعه»؛ ج ۴، ص ۱۶-۷۸ و بعد؛ ص ۲۹-۱۲۶۳ و ۱۱۶-۱۱۸-۱۱۹-۱۲۶-۱۲۹-۱۳۹-۱۵۶-۱۵۲-۱۵۹-۱۵۸ و ۱۹۴-۱۹۱ و «اسفار اربعه»؛ ج ۴، ص ۱۶-۷۸ و بعد؛ ص ۲۹-۱۲۶۳ و ۱۱۶-۱۱۸-۱۱۹-۱۲۶-۱۲۹-۱۳۹-۱۵۶-۱۵۲-۱۵۹-۱۵۸ و ۱۹۴-۱۹۱ و «اسفار اربعه»؛ ص ۱۶۴ و بعد.

اما اگر علم واجب تعالی به صور متفصل از ذات نیست، پس باید به صور متصل و قائم به ذات باشد. و این صور متصل یا عین ذات حقّ‌اند و با ذات متحدند، آن گونه که «فروبروس» از حکمای نوافلاطونی گفته است و شیخ الرئیس آن را باطل دانسته است، و یا غیر از ذات و قائم به ذاتند. شیخ الرئیس که همه اقوال فوق را باطل می‌داند به همین نظر اخیر قائل شده است؛ بنابراین در نظر او مناط علم ازلی حق تعالی به اشیاء خارجی به ارسام صور علمی آنها در ذات حقّ می‌باشد. این صور مرئسه نه عین ذات واجب‌اند، تا قول به اتحاد عاقل و معقول پیش آید؛ و نه جزء ذات‌اند، که موجب تکثر و ترکیب در ذات شوند؛ و نه عارض بر ذاتند، تا مستلزم جسمیت باشند. بلکه این صور قائم به ذاتند آن‌گونه که صور ذهنی قائم به نفس ما هستند، و کیفیت قیام آنها به واجب تعالی به کیفیتِی است که فعل به فاعل قیام دارد، نه آن‌گونه که عرض به موضوع قائم است. یعنی قیام این صور به واجب صدوری است و نه حلولی. و اگر چنین باشد بسیاری از اشکالات از قبیل این که ذات واجب تعالی محلّ صورِ متکثرهٔ غیر متناهی است و این با وحدت او منافات دارد، یا این که لازم می‌آید ذات واحد بسط هم فاعل باشد و هم قابل، یا این که لازم می‌آید خداوند صفات اضافی و غیر سلبی داشته باشد و امثال اینها وارد نخواهد بود، اگرچه ممکن است ایرادات دیگری بر آن وارد باشد.<sup>۲</sup> ما در اینجا اشکال اوّل را از زبان خود شیخ الرئیس طرح کرده و پاسخ می‌گوئیم، و سپس دو اشکال دیگر را از زبان فخر رازی نقل کرده و به نقد و بررسی آنها می‌پردازیم:

## اشکال و جواب

حاصل اشکالی که خود شیخ الرئیس در فصل هفتم از نسط هفتم طرح کرده این است که: اگر خداوند متعال همه چیز را می‌داند، و علم عبارت از ارسام صور در ذات واجب تعالی است، پس با توجه به بطلان اتحاد عاقل و معقول و اتحاد صور معقول با یکدیگر لازم می‌آید که ذات واجب تعالی مشتمل بر کورت بوده و واحد من جمیع الجهات نباشد.

و حاصل پاسخ شیخ از این اشکال این است که: صور معقول‌دای که لازمهٔ تعقل ذات هستند کثیرند. و این کثرت لازمهٔ ذات و متأخر از آن است نه داخل در ذات. بنابراین کثرت، مربوط به لوازم و معلومات ذات است نه خود ذات، و کثرت لوازم (یعنی کثرت صورت مرئسه) مستلزم کثرت ملزوم (یعنی کثرت ذات) نیست. عبارت این سینا این است:

فخر رازی بر این سخن شیخ الرئیس اعتراض می‌کند که اگر گفته شود: علم به علّت از حیث علّت بودن برای معلول، موجب علم به معلول است، این باطل است. زیرا علم به علّت بودن برای معلول، خودش متوقف بر علم به معلول است، پس محال است که علّت آن علم باشد.

اما اگر توجه شود که در نزد شیخ علم واجب تعالی به اشیاء فعلی و قبل از وجود خارجی اشیاء است، این اشکال دفع می‌شود. علم واجب تعالی به عقل اوّل قبل از وجود او و از ذات واجب تعالی است و همین علم موجب صدور عقل اوّل می‌شود. بعد چون عقل اوّل سبب تاّم مابعد خود است، و علم تاّم، به سبب تاّم، مقتضی علم به معلول است، پس خداوند سلسلهٔ نازلهٔ بعد از خود را طولاً و عرضاً به طور مترتب می‌داند.

## کیفیت علم تفصیلی حق تعالی به اشیاء خارجی

شیخ الرئیس اگرچه علم به ذات را عین ذات می‌داند، اما در نظر او علم باری تعالی به اشیاء خارجی نمی‌تواند عین ذات او باشد. زیرا اگر علم به اشیاء را معلول علم به ذات دانستیم، با توجه به این که معلول عین علّت نیست بلکه غیر از علّت است، پس علم به اشیاء که معلول علم به ذات است نمی‌تواند عین ذات باشد. اما اگر خارج از ذات است مناط و کیفیت آن چیست؟

علم واجب تعالی به اشیاء از این دو حال خارج نیست: یا به صور متفصل از ذات است، یا به صور متصل و قائم به ذات واجب تعالی. در صورت اوّل با علم واجب تعالی عبارت از همان صور خارجی اشیاء است، یعنی خود اشیاء خارجی به یک اعتبار علو‌مند و به یک اعتبار معلو‌ماتند آن طور که اشراف‌قون گفته‌اند؛ و با اینکه علم واجب تعالی عبارت از صور مجرّد اشیاء، یعنی همان مثل افلاطونی و صور مفارقة آنها، می‌باشد آن‌گونه که افلاطونیان گفته‌اند.

اما لازمهٔ این دو قول آن است که واجب تعالی قبل از وجود اشیاء به آنها علم نداشته باشد و علم واجب تعالی انفغالی و تابع معلوم باشد، در حالی که اشیاء در ازّل معلوم حقّ‌اند. و علم را چه عین اضافهٔ بین عالم و معلوم بدانیم و چه صورتی که موجب تعلّق و اضافهٔ به معلوم است، در هر دو حال تحقّق علم بدون معلوم ممکن نیست.

پس اگر علم ازلی معلوم ازلی می‌خواهد، آیا ماهیات و صور اشیاء قبل از وجود خارجی آنها در ازّل ثابت بوده‌اند، حال چه ثبوت خارجی آن گونه که «معتزله» گفته‌اند و چه ثبوت علمی آن طور که «عرفا» گفته‌اند، و مناط علم واجب تعالی همین «اثبات ازلیّه»اند؟ اما اعتقاد به این سخن مستلزم قول به ثبوت معدوم<sup>۳</sup>مجرد از وجود است که بطلان آن واضح و بی‌نیاز از استدلال است.

<sup>[1]</sup> ر. ک: «شفا» الهیات، مقاله هشتم، فصل هفتم، ص ۳۶۴-۷

<sup>[2]</sup> برای نقد و ایرادها بر نظریهٔ شیخ الرئیس ر. ک: «مطارحات»، شیخ اشراق، صص ۳-۱۴۸۱ و «شرح اشارات» ح ۳، صص ۷-۲۴ و «اسفار اربعه»، ج ۴، صص ۱۲۳-۱۹۱

«شاید بگوئی: اگر صور مقوله نه باذات عاقل متحد می‌شوند و نه با یکدیگر، و پس

بذیرتی که واجب همه چیز را تعقل می‌کند، پس لازم می‌آید که واجب تعالی واحد حقیقی نبوده بلکه ذات او محلّ کثرات باشد. در پاسخ می‌گوئیم: چون واجب تعالی ذات خود را به ذاته درک می‌کند، و بعد لازمهٔ قیومیت او از جهت درک بی‌واسطهٔ ذات خود این است که موجودات کثیره را تنقل کند، پس کثرت لازمهٔ ذات و متأثر از آن است نه داخل در ذات و متوقّف آن. پس در ذات کثرتی نیست و کثرت مال لوازم متأثر از ذات است.) بعلاوه این کثرت به ترتیب حاصل

می‌شود، و کثرت لوازم ذات - مباین یا غیرمباین- با وحدت ذات منافاتی ندارد. و برای ذات حق تعالی کثرتی که مربوط به لوازم اضافی و غیراضافی و کثرتی که مربوط به صفات سلبی است عارض نمی‌شود. و به سبب همین کثرات اسمهای خداوند متعال کثیر می‌شود. ولی چنین کثرتی با وحدانیت

ذات منافاتی ندارد»<sup>۱</sup>.

## ایرادات فخررازی

فخررازی بر همین جملهٔ اخیر شیخ الزّیّس که گفت: «بر خداوند متعال کثرت لوازم اضافی و غیراضافی و کثرت صفات سلبی عارض می‌شود و به واسطهٔ آنها اسمهای او کثیر می‌شود، و این با وحدانیت ذات او منافات ندارد» اشکال می‌کند و می‌گوید: شیخ الزّیّس با اعتقاد به این‌که علم واجب تعالی به ماسوای خود به صور مرتسمهٔ در ذات است، در دو مسئله از مهمترین مسائل فلسفی با مذهب فلاسفه مخالفت کرده است:

۱- در میان فلاسفه شهرت یافته است که: «موجود بسیط هرگز نمی‌تواند هم فاعل باشد و هم قابل»، و شیخ در اینجا اعتراف کرد که در علم به اشیاء خارجی ذات خداوند متعال هم علت موجودهٔ صورتهای عقلی آنهاست و هم قابل برای آنها، پس در اینجا ذات واحد هم فاعل است و هم قابل.

۲- اگر علم واجب تعالی به اشیاء خارجی به صور مرتسمهٔ در ذات باشد لازم می‌آید که واجب تعالی گذشته از صفات ذاتی، یکک سلسله صفات زائد بر ذات داشته باشد که نه اضافی‌اند و نه سلبی. در حالی‌که اگر واجب صفات زائد بر ذات داشته باشد آن صفات باید یا اضافی باشند یا سلبی، و صفات حقیقیهٔ باید عین ذات باشند. اما این صور علمیّه نه صفات اضافی‌اند و نه سلبی، بلکه یکک سلسله صفات حقیقی زائد بر ذاتند، و این با مشهور مذهب فلاسفه مخالف است. عبارت او چنین است:

## ۶۷ مقدمهٔ مصحح

«مشهور در میان فلاسفه آن است که خداوند به جز صفات اضافی و سلبی صفت دیگری

ندارد. در صورتی که شیخ در اینجا اعتراف کرد به اینکه خداوند هم لوازم اضافی کثیری، و هم لوازم غیر اضافی کثیری، و هم صفات سلبی کثیری دارد. بنابراین او برای خداوند متعال قابل به صفات ثبوتی غیر اضافی شد. و چگونه ممکن است او این سخن را نگفته باشد در حالیکه به عقیدهٔ او خداوند عالم به ماهیت است، و علم به اشیاء بر نزد او عبارت از حصول صور آنها در ذات عالم است. نه آنکه این صور فقط صرف اضافاتی به ذات او باشند، زیرا در نزد او صورت حاصل در عقل با ماهیت معقول مساوی است. بنابراین صورتی که به تمام ذات با جواهر و کمیات و کمیات مساوی است چگونه می‌تواند صرف اضافه باشد؟ پس آشکار گردید فلاسفه (که علم الهی را به صور مرتسمهٔ در ذات می‌دانند) نمی‌توانند ادعا کنند آنها خداوند را از صفات حقیقی (زائد بر ذات) منزّه می‌دانند»<sup>۱</sup>.

## نقد و بررسی

این دو اشکال را بعلاوه اشکالهای دیگری شیخ اشراق و به تبع او خواجه نصیرالدّین طوسی هم وارد کرده‌اند.<sup>۲</sup> خواجه با اینکه در جاهای متعدّدی از کتاب «شرح اشارات» خود را متعهد کرده است که عقاید خاص خود را در این کتاب بیان نکند و فقط به تفسیر عبارات ابن سینا و پاسخ از انتقادات فخررازی اکتفا کند<sup>۳</sup>، در اینجا تاب نیاورده و به همراه شیخ اشراق و فخررازی عقیدهٔ حکمای متّاء را مبتنی بر اینکه علم واجب تعالی به صورت مرتسمهٔ در ذات باشد به شدّت مورد انتقاد قرار داده است. اما مسلّم‌صدرا اشکالهای او را وارده ندانسته و در انتقاد از خواجه اظهار می‌دارد: ای کاش محقّق طوسی که در آغاز کتاب «شرح اشارات» با خود شرط کرده بود در شرح کلمات شیخ با او مخالفت نکند، و در اکثر موارد به این شرط عمل کرده است، در این مسئله هم با او مخالفت نکرده و آن شرط را رعایت می‌کرد، زیرا این برای او مفید‌تر بود تا اینکه خداوند بر دلش نوری تاباند تا بتواند آنچه را که حقّ و صواب است بفهمد.<sup>۴</sup> سپس ایشان از ایرادات خواجه پاسخ گفته است.

در پاسخ از ایراد اوّل می‌توان گفت که قبول به دو معنی آمده است:

<sup>[1]</sup> ر.ک: همین کتاب؛ ص ۵۳۹

<sup>[2]</sup> ر.ک: «معارضات»؛ صص ۳-۴۸۱؛ «شرح اشارات»؛ خواجه طوسی؛ صص ۵-۳۰۴

<sup>[3]</sup> ر.ک: «شرح اشارات»؛ خواجه طوسی؛ ج ۱۱ ص ۳-۲ و ج ۱۲ ص ۱ و ج ۱۳ ص ۳۰۴

<sup>[4]</sup> ر.ک: «اسفار اربعه»؛ ج ۶ ص ۲۰۹

<sup>[1]</sup> ر.ک: همین کتاب؛ ص ۵۳۸

## ۹- قاعدهٔ «الو احد لا يصدر عنه إلا الو احد»

این قاعده یکی از مهمترین قواعد فلسفی است که بسیاری از اصول و مسائل فلسفی دیگر به طور مستقیم یا غیر مستقیم بر آن مترتب شده است. مفاد قاعدهٔ «الوا احد» این است که اگر علتی به تمام معنی واحد باشد و در آن هیچ جهت کثرتی نباشد، معلول و اثری هم که بی واسطه از آن به وجود می آید واحد است. مطابق این قاعده صدور بیش از یک، معلول در عرض هم از علت واحد محال بوده و نشانهٔ تکثر و ترکیب در آن علت است.

این قاعده مورد قبول همهٔ فلاسفه از حکمای قدیم یونان تا حکمای متأخر اسلامی می‌باشد. ابن رشد قاعدهٔ «الوا احد» را قضیه‌ای می‌داند که همهٔ قدماء از فلاسفهٔ یونان بر آن اتفاق داشته‌اند، اگر چه فارابی و ابن سینا را متهم می‌کند که مقصود ایشان را در کیفیت فیضان مبادی مفارقة از مبدأ اوّل به درستی تبیین نکرده‌اند<sup>۱</sup>. فارابی در رساله‌ای که از زینون کبیر شاگرد ارسطو آورده است از قول زینون نقل می‌کند که او این قاعده را از استادش ارسطو شنیده است<sup>۲</sup>. این قاعده بخصوص در آثار نو افلاطونیان به روشنی مورد تأکید واقع شده است<sup>۳</sup>. اغلب حکمای اسلامی نیز از مقاء و اشراق این قاعده را پذیرفته و با دلایل متعدد به اثبات آن پرداخته‌اند. و در این راه شیخ الرئیس و شاگردش بهمنیار گوی سبقت را از دیگران ربوده، به گونه‌ای که در آثار دیگران کمتر دلیل تازه‌ای علاوه بر آنچه ایشان گفته‌اند می‌توان یافت<sup>۴</sup>.

اعل عرفان نیز این قاعده را پذیرفته و آن را از مسلمات دانسته‌اند، اگر چه در تفریع بر این قاعده و

<sup>[1]</sup> ابن رشد «تفاوت التوافق»؛ تصحیح سلیمان دینا؛ قاهره ۱۹۶۴م؛ صص ۲-۲۹ و ۳۰۶ و بعد.

<sup>[2]</sup> قال زینون: «... و سمعت معلّی ارسطاطالیس أنه قال: إذا صدر عن واحد حقیقی اثبات لا یخلو إلا أن یکون مختلفین فی الحقائق أو متفقین فی جمیع الأشياء، فإن كانا متفقین لم یکونا اثنين وإن كانا مختلفین لم یکن اللّهُ واحداً» (مجموعه رسائل فارابی؛ رساله زنون؛ چاپ حیدرآباد دکن هند؛ ص ۷).

<sup>[3]</sup> الفلوطین؛ «الو لجبا»؛ تصحیح عبدالرحمن بدوی؛ قاهره ۱۹۶۶م؛ میمر دهم؛ ص ۱۳۴.

<sup>[4]</sup> ر.ک: «شفاء»، الهیات، چاپ مصر؛ ص ۴۰۳ و «الاشارات و التبیحات» (همین کتاب)؛ ص ۴۱۹؛ بهمنیار؛ «التحصیل»؛

<sup>[5]</sup> چاپ دانشگاه تهران؛ ص ۵۳۱ و سرداماد محمدباقر؛ «القیسات»؛ چاپ سنگی؛ ص ۱۲۲ و مجموعه مصنفات شیخ اشراق به

<sup>[6]</sup> تصحیح هری کوبن؛ «الطویحات»؛ ص ۵۰ و «المشایخ و المطارحات»؛ ص ۱۲۷۵ و قطب الدّین شیرازی؛ «شرح حکمة الاشراق»؛ چاپ سنگی؛ ص ۱۳۱۴ و «السفار اریعه»؛ ملاصدرا؛ چاپ ایران؛ ج ۱۲ ص ۱۲۰۵ و ج ۱۷ ص ۱۲۰۹ و «شوارق الالهام»

<sup>[7]</sup> لامبجی؛ چاپ سنگی؛ ص ۲۱۰-۲۰۶.

## مقدمهٔ مصحح

الف : قبول به معنای تأثر و انفعال تجدّدی.

ب : قبول به معنای مطلق عرض و اقصاف.

قبول به معنای اوّل برای شیء بسیط ممکن نیست، زیرا لازمهٔ انفعال استعداد است و بسائط مثزّه از استعدادند، بنابراین خداوند متعال که بسیط محض و مثزّه از استعداد است قبول به معنای انفعال در او راه ندارد.

اما قبول به معنای مطلق عرض و اقصاف هیچ دلیلی بر امتناع آن وجود ندارد و هیچ مانعی نیست که امر بسیط به اوصافی متصف شود، و شیخ در بعضی از آثار خود به این مطلب تصریح کرده است که قبول به معنای اقصاف باقل جمع می‌شود<sup>۱</sup>. در اینجا هم صور علمیه از لوازم ذات واجبند به این معنی که اینها از ذات واجب صادر شده و ذات واجب تعالی به اینها متصف است، و کمال واجب هم به ذات خود اوست نه به اشیاء صادر از او، و اقصاف به این اوصاف موجب هیچ تقصی هم نیست.

اما در پاسخ اشکال دوّم که می‌گفت: لازمهٔ قول به صور مرسمه اقصاف واجب تعالی به صفات حقیقی زائد بر ذات است، مرحوم صدرالمآلهین می‌گوید:

اگر این صور عقلیّه باعث کمال ذات واجب بودند، با وجودی را بر وجود او می‌افزودند، اشکال شما وارد بود، لیکن چون وجود واجب تعالی از نظر شدّت غیر منتهای است، و وجود این لوازم از ریشات فیض او و تنزّلات وجود او است، این اشکال شما وارد نیست. و اگر چه حکماء مقاء گفته‌اند که ذات خداوند متعال محلّ این صور است، ولی هرگز متصف به این صور (آنچنانکه مثلاً جسم متصف به سفیدی می‌شود) نیست، و این صور کمالات ذات حقّ نیستند. علّو و مجد او به ذات اوست نه به لوازم او که عبارت از این صور مقوله باشد<sup>۲</sup>.

پس حاصل آنکه قیام این صور به ذات حقّ حلولی نیست تا کمال حقّ به آنها باشد، بلکه قیام این صور به ذات حقّ صدوری است، و بنابراین این علوم حصولی صفت حقیقی واجب نیستند تا اشکال شما وارد باشد.

<sup>[1]</sup> ر.ک: «التعلیقات»؛ ص ۱۱۷۴ و «السفار اریعه»؛ ج ۱۶ ص ۲۱۱-۲۱۰.

<sup>[2]</sup> ر.ک: «السفار اریعه»؛ ج ۱۶ ص ۲۱۶-۲۱۲.



## مقدمهٔ مصحح

تعیین صادر اوّل با حکمای اسلامی اختلاف کرده‌اند.<sup>۱</sup>

متکلمان معتزلی نیز با این قاعده مخالفتی نکرده‌اند. اما در میان متکلمان اشعری امام محمدغزالی و امام فخر رازی به شدّت با این قاعده مخالفت کرده و تا آنجا که توانسته‌اند در ابطال آن کوشیده‌اند و از آن وسیله‌ای برای هجمه و اعتراض بر فلاسفه ساخته‌اند.<sup>۲</sup> اما با وجود مخالفت ایشان نمی توان گفت که همهٔ اشاعره با قاعدهٔ «الواحد» مخالف بوده‌اند بلکه گروهی از ایشان اصل این قاعده را پذیرفته و آن را به فاعل موجب اختصاص داده‌اند، اما صدور کثیر از فاعل مختار را جایز شمرده‌اند که این مخالفت با قاعدهٔ «الواحد» به حساب نمی آید، چون فاعل مختار دارای اراده‌ها و تعلّقات متعدّی است و در حقیقت «واحد من جمیع الجهات» نیست تا مشمول قاعدهٔ «الواحد» باشد. آنچه موهم آن است که متکلمان منکر این قاعده بوده‌اند این است که ایشان جمیع ممکنات را با همهٔ کثرت بی شماری که دارند مخلوق بی واسطهٔ خداوند متعال می‌دانند، اما این عقیده با اعتقاد به قاعدهٔ «الواحد» قابل جمیع است زیرا - چنانچه میر سیدشریف جرجانی هم توجّه داده است - بعضی از ایشان همچون اشاعره برای خداوند متعال صفات حقیقی متعدّد زائد بر ذات اثبات کرده‌اند، و بعضی مانند معتزله برای او اراده‌های حادث قائل شده‌اند. و بنابراین چون ایشان صدور کثرات از حق تعالی را با به سبب صفات حقیقی متعدّد، یا به واسطهٔ تعلّقات متعدّد اراده، یا تجعّد ارادات زائد بر ذات و افعال اینها توجیه می‌کنند پس در حقیقت خداوند را بسط حقیقی و «واحد من جمیع الجهات» نمی‌دانند تا مشمول قاعدهٔ «الواحد» باشد.<sup>۳</sup>

بنابراین اگر کسی ادعا کند که اصل قاعدهٔ «الواحد» مورد اتفاق همهٔ دانشمندان از عرفا و حکما و متکلمان می‌باشد سخنی به گراف نگفته است. و چنانچه خواجه نصیرالدّین طوسی در نقد سخنان فخر رازی در «نقد المحصل» گفته است: اشاعره قبول دارند که صفت واحد مقتضی بیش از حکم واحد نیست، و برای غیر از صفات (یعنی برای ذات) هم علّیتی قائل نیستند، پس جواز صدور کثیر از واحد را نمی توان به ایشان نسبت داد و بنابراین می توان گفت: اشاعره هم مانند معتزله و فلاسفه با قاعدهٔ «الواحد» موافقت دارند، و مخالفت با قاعدهٔ «الواحد» مخالفت با رأی همگان است.<sup>۴</sup>

<sup>[1]</sup> ر.ک. میرزا مهدی آشتیانی؛ «اساس التوحید»؛ چاپ دانشگاه توران، ۱۳۳۰، صص ۷۲-۶۸ و ابن قفاری؛ «مصلح الانس فی شرح منافع القلب»، چاپ سنگی، ص ۳۰

<sup>[2]</sup> ر.ک. امام محمدغزالی؛ «نہایت الفلاسفة»؛ تصحیح سلیمان دینا؛ مصر ۱۹۴۷م؛ ص ۱۲۹ و بعد. و اسام فخر رازی؛ «المباحث المشرفه»؛ قم (انتشارات بیدار) ۱۳۱۱ ه‍.ق؛ ج ۱؛ ص ۸-۳۶۰

<sup>[3]</sup> ر.ک. سید شریف جرجانی، «شرح مرقف»، مصر ۱۳۲۵ ه‍.ق؛ ج ۴، ص ۱۳۳-۱۳۵.

<sup>[4]</sup> عبارت خواجه نصیرالدّین طوسی در «نقد المحصل» چنین است: «أقول: الأشعرية قالوا: الصفة الواحدة لا تقتضي أكثر من

## مقدمهٔ مصحح

اکنون که گزارشی از عقیدهٔ دانشمندان دربارهٔ قاعدهٔ «الواحد» تقدیم شد، ابتدا به بیان برهان قاعده و سپس ایرادهای فخر رازی بر آن می‌پردازیم:

## دلیل ابن سینا در اثبات قاعدهٔ «الواحد»

به عقیدهٔ بسیاری از حکما در صورتی که معنای واحد حقیقی به خوبی درک شود قاعدهٔ مذکور بدیهی بوده، نیازی به استدلال و اقامهٔ برهان ندارد.<sup>۱</sup> چنانچه خواجه طوسی متذکر شده است: این سینا هم چون ابن قاعده را از حیث وضوح و روشنائی نزدیک به بداهت می‌دانسته است دلیل آن را تحت عنوان «تنبیه» آورده است و معتقد است کسانی که این قاعده را پذیرفته‌اند از معنای وحدت حقیقی غافل بوده‌اند.<sup>۲</sup>

شیخ الرئيس در اثبات قاعده می‌گوید:

«مفهوم اینکه علّی چنان باشد که از آن «الف» صادر شود، غیر از مفهوم آن است که علّی چنان باشد که از آن «ب» صادر شود. پس هرگاه از یک علّت دو چیز صادر شود، این نشانهٔ آن است که در آن علّت دو حیثیت که به لحاظ مفهوم و حقیقت با یکدیگر متفاوتند وجود دارد. پس آن دو حیثیت [که هر یک متشاء صدور یکی از آن دو اثر است]؛ یا هر دو از مقومات علّیتند؛ یا هر دو از لوازمند؛ یا یکی مقوم و دیگری از لوازم است.

[در فرض اوّل که هر دو حیثیت مقوم علّت‌اند، لازم می‌آید که علّت مرکّب باشد به واحد

حکم واحد. اما اثبات الواحدۀ فلم یقولوا ذلک فيه، إذ لم یقولوا بملیّۀ ما عدا الصفات، و الممترکة و الفلاسفة قالوا ببلک فی الآثارات أيضاً. و صاحب الکتاب خالف الکمل،» (خواجه نصیرالدین طوسی؛ «تلخیص المحصل ۱۰۰۰»؛ به تصحیح آقای نورانی عبدالله بیروت ۱۹۸۵م؛ ص ۲۳۸).

۱- برای نمونه قطب‌الدّین شیرازی می‌گوید: «و هذا الحكم قريب من الواضح، لكنی فيه مجرد التنبیه، و إنما یتوقف فيه من یغل عن معنى الواحد الحقیقی...» (شرح حکمة الاشراق؛ چاپ سنگی؛ ص ۳۱۴).

میرداماد در بارهٔ این قاعده گفته است: «من امتهات الاصول المغلیة أنّ الواحد بما هو واحد لا یصدر عنه من تلك الحیثیة إلا واحد. فلمعل هذا الاصل بما تلونه علیه من فطریات العقل التفریح.» (فیات؛ چاپ سنگی؛ ص ۲۳۲).

صدر المتألمین می‌گوید: «... فلمعل هذا الاصل من فطریات الطبع السلبی و الاثّوق المستقیم.» (اسفار اربعه؛ ج ۱۷ ص ۲۰۴).

۲- عبارت خواجه چنین است: «یرید بیان أنّ الواحد الحقیقی لا یوجب من حیث هو واحد إلا شئیاً واحداً بالمدد، و کأنّ هذا الحكم قريب من الواضح و لذلك رسم الفصل بالتنبیه. و إنما کثرت مدافعة الناس إیّاه لانفصالهم عن معنى الواحد الحقیقی.» (شرح اشارات؛ ج ۳ ص ۱۲۲).

## مقدمهٔ مصحح

من جمیع الجهات، هذا خلف. اما در فرض دوم که هر دو حیثیت از لوازم علّتند [چون لازم هر چیزی معلول آن چیز است] پس سخن از سرگرفته می‌شود [که چون مفهوم صدور یکی از این دو لازم با مفهوم صدور لازم دیگر متعارض است، و معارضت در مفهوم حاکی از مغایرت در حقیقت است، پس باید در علّت آنها دو حیثیت باشد،] که این دو حیثیت با مقوم ماهیّت علّتند، و با هر دو لازم وجود آورنده، و یا یکی مقوم و دیگری لازم است.

[اما در فرض سوم که یکی از دو حیثیت مقوم باشد و دیگری لازم، چون لازم،معلول ملزوم خود است، پس باید حیثیتی دیگر در ذات علّت باشد که این لازم معلول آن شده است. پس چون بازگشت لازم به مقوم است لازم می‌آید که مثل فرض اول، علّت مرکب از دو حیثیت مقوم باشد.] حاصل آنکه علیّی که از او دو چیز در عرض هم پدید آید، آن علّت قسمت‌پذیر [مرکّب] است.<sup>۱</sup>

## اعتراض فخر رازی بر استدلال ابن سینا

او دربارهٔ دلیل شیخ الرئیس می‌گوید:

«این قوی‌ترین دلیلی است که در این مسئله آورده‌اند، و ما در کتابهای خویش ضمیم آن را از وجود بسیار بیان کرده‌ایم.<sup>۲</sup> و در اینجا به نکاتی کوتاه از آن اکتفا می‌کنیم. پس می‌گوئیم: مفهوم این که این چیز سنگ نیست غیر از مفهوم آن است که این چیز درخت نیست. پس این دو مفهوم یا هر دو موقومند، یا هر دو لازمند، یا یکی مقوم و دیگری لازم است. و همان تقسیمی که شما دربارهٔ اثبات قاعدهٔ «والواحد» آوردید را می‌آوریم تا این که ناگزیر شوید بگوئید: امر بسیط [محدانظور که از آن فقط یک چیز صادر می‌شود] فقط یک چیز از آن سلب می‌شود، در حالی که فساد این سخن معلوم است او از امر بسیط چیزهای فراوانی را می‌توان سلب کرد».

اما اگر گفته شود: اختلاف این دو مفهوم به خاطر اختلاف در سلب است نه در معلوب

<sup>[1]</sup> عبارت ابن سینا چنین است: «تنبيه: مفهوم أن علّة ما بحيث يجب عنها «الف» غير مفهوم أن علّة ما بحيث يجب عنها «ب»

<sup>[2]</sup> و إذا كان الواحد يجب عنه شيئان، فمن حيثين مختلفين المفهوم فمختلفتي الحقيقة، فإما أن يكونا من مقوماته، أو من لوازمه، أو بالتفريق. فإن فرضنا من لوازمه عاد الطلب جنحاً، فنتبعي إلى حيثين من مقومات الة مختلفة: إما للماهية، وإما لآلة موجود، وإما بالتفريق. فكأن ما يلزم عنه اثنتان معاً، ليس أحدهما بتوسط الآخر، فهو منقسم الحقيقة «(همین کتاب؛ ص ۴۱۹).

<sup>[3]</sup> ۲- برای اسراوات فخر رازی ر.ک. «المباحث المشترقة»؛ ج ۱۶-۷ و ۴۶۱-۸ و برای پاسخ از این اعتراضات او ر.ک.

<sup>[4]</sup> ۱- همین کتاب؛ ص ۲۱۹

## ۷۳ مقدمهٔ مصحح

عنه؛ می‌گوئیم: چرا همین سخن را در علّت بسیط نمی‌گوئید؟ و چرا در آنها جایز نمی‌دانید که اختلاف در مفهوم به خاطر اختلاف در نسبت باشد، یعنی در نسبت علّت به این معلول، و نسبت علّت به آن معلول، در حالی که علّت واحد و بسیط است؟

همچنین وقتی می‌گوئیم: «این مرد نشسته است» مفهومش غیر از مفهوم «این مرد ایستاده است» می‌باشد. و همان تقسیمات مذکور در برهان شما را می‌شود اینجا تکرار کرد تا این که ملزم شوید بگوئید مرد نشسته غیر از مرد ایستاده است و مرد متکلم غیر از ساکت است. [در حالی که چنین نیست و می‌شود برای شیء واحد صفات متعدد آورد.]

همچنین مفهوم «این جوهر قابل سیاهی است» غیر از مفهوم «این جوهر قابل حرکت است» می‌باشد. و همان تقسیمات مذکور را تکرار می‌کنیم تا شما ناچار شوید بگوئید شیء واحد جز مقبول واحدی را نمی‌پذیرد. در حالی که این سخن را هم باطل می‌دانید. [و شیء واحد می‌تواند قابل برای امور بسیاری باشد.]

و هیچ راه چاره‌ای نیست مگر آن که گفته شود: تمایز مفهوم به خاطر اختلاف در نسب حاصل می‌شود. [نسبت معلوب عه به معلوبها، یا نسبت موصوف به اوصاف، یا نسبت قابل به مقبولها] در حالی که ذاتی که این نسبت‌ها بر آن عارض می‌شود واحد است. و چه مانعی دارد که در علّت بسیط هم وضع به همین گونه باشد.<sup>۱</sup>

## نقد و بررسی

خواجه نصیر الدّین طوسی از اعتراض فخر رازی پاسخ می‌دهد که:

«سلب و اقصاف و قبول، با یک چیز به تنهایی تحقق پیدا نمی‌کنند. این نسبت‌ها از یک چیز، از آن حیث که واحد است، لازم نمی‌آیند. بلکه باید چیزهایی بیش از یکی باشند، تا بر آنها مقدم شوند، تا این نسبت‌ها با اعتبارات مختلف از آن اشیاء لازم آیند. و صدور چیزهای بسیار از چیزهای بسیار مستیح نیست.

توضیح مطلب این که: سلب، به دو طرف معلوب و معلوب عه نیاز دارد تا بر آن مقدم شوند. برای سلب، ثبوت معلوب عه به تنهایی کافی نیست. همچنین اقصاف نیازمند به دو طرف است. صفت و موصوف. به همین گونه قبول نیازمند به دو طرف است: قابل و مقبول، یا قابل و

## مقدمهٔ مصحّح

متعال هست؛ سلبِ حقیقی نیست که امری وجودی از او سلب شده باشد، بلکه در همهٔ مواردی که چیزی از او سلب می‌شود اگر گفت کنیم در واقع نقض یا عدمی از او سلب شده است. مثلاً از جمله صفات سلّیّه واجب‌الوجود جسم و جوهر نبودن و کمّ و کیف نداشتن است و این معانی نسبت به وجود مطلق، که هوّیت بسیط و نامحدود است، از قبیل معانی سلّیّه می‌باشند. پس هنگامی که این گونه معانی را از بسیط الحقیقه سلب می‌کنیم در حقیقت یکک سلسله سلوب را از هوّیت بسیط سلب نموده‌ایم و سلب سلوب معنائی جز اثبات وجود در بر ندارد.<sup>۱</sup>

## ۱- ترتیب و کیفیت صدور کثرات از حقیعاعلی

اگرچه می‌توان ادّعا کرد که اصل قاعدهٔ «الواحد» مورد اتّفاق همهٔ دانشمندان از عرفا و حکما و متکلمان می‌باشد، امّا در کیفیت صدور کثرات از حق تعالی و صادر اوّل اتّفاق نظر وجود ندارد. فلاسفه قدیم یونان از صادر اوّل به «عنصر اوّل» تعبیر کرده‌اند و به بعضی از ایشان نسبت داده‌اند که این عنصر اوّل را آب یا هوا یا امثال اینها می‌دانسته‌اند.<sup>۲</sup> اهل عرفان صادر اوّل را «صماء» وجود مبسوط، فیض مقدّس، نفس رحمانی و امثال اینها که از هرگونه ترکیبی حتّی ترکیب از ماهیّت و وجود منزه است معرفی کرده‌اند و قلم اعلا یا عقل اوّل را مخلوق اوّل و یکی از تعلّیّات صادر نخستین دانسته‌اند.<sup>۳</sup>

امّا فلاسفهٔ بزرگ اسلامی صادر اوّل از باری تعالی را «فعل» دانسته‌اند زیرا چنانچه شیخ‌الترتیس در نظم چهارم بیان داشت که ذات واجب تعالی بسیط محض و واحد من جمیع الجهات است و هیچگونه کثرتی در آن وجود ندارد پس با توجه به این اصل و برطبق قاعدهٔ «الواحد» - که در نمط پنجم به اثبات رساند - اوّلین صادر از حق تعالی باید موجودی باشد که در او هیچ کثرت و ترکیب حقیقی وجود نداشته باشد. امّا موجود در نظر ایشان یا جوهر است یا عرض. و جوهر یا عقل است، یا نفس، یا جسم، یا مادّه، یا صورت. صادر اوّل عرضی از اعراض نمی‌تواند باشد، زیرا عرض در وجود خود محتاج به موضوع است و موضوع آن جسم است که مرکّب از مادّه و صورت است. صادر اوّل جسمی از اجسام یا اجزاء سازنده آن یعنی مادّه و صورت هم نیست، زیرا جسم مرکّب است و اجزاء سازندهٔ آن هم در وجود به یکدیگرند

<sup>[1]</sup> «اسفار اربعه»: ج ۶، ص ۱۱۷-۱۱۰.

<sup>[2]</sup> ر.ک: ابو الفتح محمد بن عبدالکریم شهرستانی؛ «المطل و المنحل»؛ بیروت ۱۹۸۱ م؛ ص ۸- ۱۵۳.

<sup>[3]</sup> ر.ک: ملاصدرا، «اسفار اربعه»: ج ۲، ص ۱۳۲ و ابن قاری؛ «مصحح الانس»؛ چاپ سنگی، ص ۷۳- ۱۶۹. و میرزا مهدی

<sup>[4]</sup> آشتیانی، «الاساس، التوحید»، دانشگاه تهران، ۱۳۳۰ ش، ص ۷۲- ۶۸.

## مقدمهٔ مصحّح

فاعلی که مقبول را در قابل ایجاد کند. همچنین اختلاف مقبول مثل سیاهی و حرکت، نیازمند به اختلاف حال قابل است. جسم در حالی سیاهی را می‌پذیرد که منقل از غیر خود است؛ و حرکت را در حالی می‌پذیرد که امکان خروج از حالت موجود را دارد. پس در همهٔ این موارد پیش از امر واحدی دخالت دارد. امّا در صدور چیزی از چیزی، تحقّق امر واحدی که همان علّت است کافی است و الّا استناد جمیع معلولها به مبدأ واحد محال بود<sup>۱</sup>.

صدرالمثّالین این جواب خواجه را برای دفع اشکال فخررازی کافی می‌داند. الّا آنچه خواجه در مورد سلوب گفته است. ایشان معتقد است که سلب همیشه متوقّف بر دو طرف سلوب و مسلوب‌عنه نیست، بلکه در بعضی موارد وجود مسلوب‌عنه به تنهایی کافی بوده و لازم نیست که شیء مسلوب هم تحقّق داشته باشد. مثل این که ما در ازل - که «کان الله و لم یکن معه شیء» - همه ممکنات را از خداوند متعال سلب می‌کنیم. با این که صفات سلّبی برای او قرار می‌دهیم و می‌گوییم: او جسم نیست؛ جوهر نیست؛ عرض نیست و ... پس در همهٔ این موارد سلب فقط متوقّف بر مسلوب‌عنه است، و منشأ سلوب کثیره جز امر واحد نیست و بنابراین در مورد سلب امور کثیره از مسلوب‌عنه واحد اشکال فخررازی دفع نخواهد شد. سپس ایشان برای رفع این نقض و تکمیل بیان خواجه می‌گوید:

«جواب حقّ از این اشکال آن است که گفته شود صدق آن سلوب بر حق تعالی از این نظر

صحیح است که ما در این موارد نقض و اعدای را از او سلب می‌کنیم، که بازگشت آن به اثبات وجود تاّم و کاملی است که سر منشاء هر موجودی و کمال هر کائنی و غایت هر کمالی است. بنابراین در آنجا فقدانِ نیست، مگر نبودن فقدان. و سلّی نیست، مگر سلب سلب، او همان وجود واجب، احدی، تاّم است»<sup>۲</sup>.

به عبارت دیگر سلّوبی که در مورد خداوند متعال هست، سلوب حقیقی به معنای حقیقی سلب نیست، بلکه مطابق قاعدهٔ «بسیط الحقیقه کلّ الأشياء» - که اقامهٔ برهان بر آن از ابتکارات فلسفی خود صدر المثّالین است - سلب هیچ وجودی از بسیط الحقیقه ممکن نیست. بنابراین سلّوبی که در مورد خداوند

<sup>[1]</sup> ر.ک: «شرح اشارات» خواجه؛ ج ۲، ص ۱۲۶.

<sup>[2]</sup> عبارت ملاصدر این است: «اقول جمیع ما ذکره فی هذا الکلام صحیح؛ إلّا الذی دفع به النقض بالسلوب، فإنّ لأحد أن یقول: سلب الشیء عن الشیء لا یتوقّف علی ثبوت الشیء، المسلموب... فحقّ الجواب عن هذا الإشکال: أنّ صدق تلك السلوب کلّها، لکنّها سلوب النفاض و اعدام الأعدام، یروج إلی اثبات الوجود التامّ الکامل الذی هو متشاکل موجود و تمام کل کائن و غایه کلّ کمال، فلا یفقد هناك أصلاً؛ ألا فقد النقض، و لاسلب إلّا سلب السلب، و هو نفس الوجود الواجب لأحد التامّ» (اسفار اربعه؛ ج ۷، صص ۵-۱۱۴).

## مقدمهٔ مصحح

چیزهای مختلف فراهم شده باشد در صورتی که آن دارای یک ماهیت امکانی و یک وجود واجب بالذیر است؟<sup>۱</sup> و سپس واجب است جهتی که به منزلهٔ صورت آن است مبدأ یک پدیدۀ صودی شود و جهتی که به منزلهٔ مادهٔ است مبدأ یک چیزی مثل مادهٔ گردد. پس از جهتی که مبدأ اول را تعقل می‌کند علت برای عقلی دیگر واقع می‌شود و با جهت دیگر [یعنی تعقل ذات خود و حالت امکان ذاتی] برای جوهری جسمانی علت می‌گردد. و می‌توان در این جهت دومی تفصیل قائل شد و تعقل ذات را برای صورت فلک (نفس فلکی) علت دانست و حالت امکان ذاتی را برای مادهٔ فلک (جرم فلکی) علت دانست.<sup>۱</sup>

و در عقل بعدی نیز چون همین عبارات وجهاتی که در صادر اول گفته شد وجود دارد آن عقل هم می‌تواند علت برای پیدایش نفس و جرم فلکی دیگری باشد تا این‌که عدد عقول و افلاک کامل گردد.<sup>۲</sup> به عنوان مثال از عقل اول که صادر نخستین است عقل دوم و فلک اقصی (فلک اطلس) و نفس آن صادر شده است. و از عقل دوم عقل سوم و فلک ثوابت و نفس آن ناشی شده است و همیطور تا برسد به عقل نهم که از آن عقل دهم و فلک قمر و نفس آن صادر می‌شود.<sup>۳</sup> یعنی بعد از صدور عقل اول در هر مرتبه سه

۱- عبارت ابن سینا این است: «ازیادهٔ تحصیل: فمن الضرورة إذن أن يكون جوهر عطلق يلزم عنه جوهر عطلقى و جرم سماوى و معلوم أن الاثنين إنما يلزمان من واحد من حيثين، و لا حيثينى اختلاف هناك إلا ما كان لكل شيء منهما: أنه بذاته إمكانى الوجود و بالأول واجب الوجود، وأنه يعقل ذاته و يعقل الأول. فیکون بماله من عقله الأول الموجب لوجوده، و بماله من حاله عدده مبدأ لشيء»؛ و بماله من ذاته مبدأ لشيء آخر. و لأنه معلول فلا مانع من أن يكون هو مقوماً من حيثين مختلفات، و كيف لا، و له ماخذه إمكانية، و وجوده هو من غيره واجب. ثم يجب أن يكون الأمر القُصوى منه مبدأ للکائن القُصوى، و الأمر الأُشبه بالمادة يجوز أن يكون الآخر تفصيل أيضاً إلى أمرين بهما بصير شيئاً بصورة و مادةً جسميتين» (همین کتاب؛ ص ۳۹۸).

۲- ر.ک. همین کتاب؛ نسط ششم؛ فصل ۱۶۱، ص ۲۰۵.

۳- مطابق هیت بطلیمی‌سی که تا قرن‌ها بر تفکر بشری حاکم بوده است زمین، ثابت، کروی، و مرکز عالم کون تصور می‌شده است که سایر اجرام سماوی به دور آن در حال حرکتند. ایشان اجرام سماوی را به دو گروه ستارات و ثوابت تقسیم می‌کردند. ماه، عطارد، زهره، خورشید، مریخ، مشتری و زحل هفت کوکی بودند که به کواکب ستاره یا منحصره معروف بودند. اما باقی کواکب که عدد آنها بی‌شمار است ثابت به حساب می‌آمدند. علت ثابت نامیده شدن این کواکب این بست که آنها دارای حرکت نیستند، بلکه به این جهت ثوابت نامیده شده‌اند که اوضاع آنها نسبت به یکدیگر همواره ثابت است. و الاّ آنها هم، همه با هم در هر شبانه، روز یک دور از جهت مشرق به مغرب به یکدیگر می‌گرویش می‌کنند.

منجمان گذشته براساس، همین، ستارات و ثوابت، که در آسمان برای آنها قابل، رصد و مشاهده بوده است به افلاک نه‌گانه

۱-

۲-

۳-

۴-

۵-

۶-

۷-

۸-

## مقدمهٔ مصحح

و تحقیق آنها در خارج به تنهایی ممکن نیست. مادهٔ قوهٔ محض است و بدون صورت فعلیتی ندارد، و صورت هم در تشخیص خود محتاج به مادهٔ است. اما نفس هم اگرچه ذاتاً موجودی مجرد است اما در افعال خود به بدن تعلّق دارد. بنابراین جز وعقل<sup>۱</sup> که مجرد محض است، ممکن نیست موجود دیگری باشد.<sup>۱</sup>

اما عقول و نفوس کثیر و افلاک نه‌گانه باستارگان بی‌شمار و این همه محسوسات مادی گوناگون به چه ترتیبی از خداوند متعال به واسطهٔ این عقل اول صادر شده‌اند؟ اگر عقل اول مثل واجب تعالی «واحد من جمیع الجهات» باشد پس جز عقل چیز دیگری از آن به وجود نمی‌آید و این سلسله هرگز به پیدایش اجسام منتهی نمی‌شود. اما اجسام به وجود آمده‌اند، پس برای اینکه کرات صادر شوند باید کثرتی هرچند اعتباری در عقل اول باشد.

عقل اول اگرچه مرکب از عناصر یا اجزاء مقداری یا مرکب از ماده و صورت خارجی و حتی مرکب از جنس و فصل عقلی نیست؛ اما بالاخره معلول حق تعالی و مقنوم به او است. پس نقص و امکان ذاتی، و ترکیب اعتباری از ماهیت و وجود در او هست.

بعلاوه افلاک نه‌گانه همگی نمی‌توانند از عقل آخر صادر شده باشند، زیرا این همه جهات کثرت

در او نیست تا روا باشد این همه فلک، از عقل واحد صادر شوند. بعلاوه هر یک از آنها باید معشوقی غیر از دیگری داشته باشند، پس باید به تعداد آنها عقل وجود داشته باشد تا هر یک از آن عقول معشوق یکی از این افلاک باشد.<sup>۲</sup> پس به قول شیخ‌الرئیس:

«ضروری است که از هر عقلی، عقلی و جرم سماوی (فلکی) پدید آید. اما روشن است

که پیداشدن دو چیز از یک چیز به واسطهٔ دو جهت و دو چیست است، و کثرتی در عقل اول ممکن نیست مگر به این صورت که: معلول نخستین به خودی خود ممکن الوجود است، و به واسطهٔ علت اولی واجب می‌شود، و او (چون عقل است) ذات خود را تعقل می‌کند، و علت خود را هم تعقل می‌کند. پس از جهت آن‌که واجب تعالی را تعقل می‌کند، که سبب وجود اوست، و همچنین از جهت حال وجوب آن از طرف واجب؛ مبدأ و علت برای چیزی می‌شود. و از جهت تعقل ذات خود و حالت امکان ذاتی، مبدأ و علت برای چیزی دیگر واقع می‌گردد. و چون او معلول است پس هیچ مانعی وجود ندارد که از چیزهای مختلف قوام یابند. و چگونگی از

<sup>[1]</sup> ر.ک. همین کتاب؛ نسط ششم؛ فصل ۱۲۷، ص ۳۷۸.

<sup>[2]</sup> ر.ک. همین کتاب؛ نسط ششم؛ فصل ۳۶، ص ۱۶۹۷ و «شفا»؛ اثبات؛ مقاله نهم؛ فصل چهارم؛ ص ۲۰۲ و «التحصيل»؛ ص ۲۴۷.

<sup>[3]</sup> ۲۴۷. و «تلویحات»؛ ص ۶۳.

## مقدمهٔ مصحّح

## ایرادات فخررازی

او بر این بحث از سخنان شیخ‌الرئیس به شدّت اعتراض کرده و آنها را از بافته‌های بیت عنکبوت هم سست‌تر خوانده است.<sup>۱</sup> ایرادات او را به طور خلاصه بیان می‌کنیم و سپس به نقد و بررسی آنها می‌پردازیم:

**ایراد اوّل:** منحصر دانستن عقول در ده تا دلیلی ندارد. چه مانعی دارد که در ابتدا از هر عقلی عقلی دیگر صادر شود تا هزار عقل یا بیشتر بدون فلکی، و سپس عقلی باشد و فلکی، و از آن عقل عقلی و فلکی، تا این‌که عدد افلاک کامل شود.<sup>۲</sup>

**ایراد دوّم:** در تعیین جهات کثرتی که به واسطهٔ آنها از عقل اوّل، عقلی و فلکی صادر می‌شود در کلمات شیخ‌الرئیس اختلاف وجود دارد. او گاهی عقل و فلک را ناشی از امکان ذاتی و وجوب بالغیر می‌داند، و گاهی اینها را معلول تعقل ذات و تعقل غیر معرفی می‌کند، در حالی که می‌بایست در چنین موردی به روشنی سخن بگوید.<sup>۳</sup>

**ایراد سوّم:** اگر گفته شود سه حیثیت: امکان، وجوب بالغیر و وجود، علت صدور عقلی و فلکی از عقل اوّل شده‌اند می‌گوئیم:

اوّلًا: هیچ‌کدام از اینها صلاحیت برای علّیت را ندارند زیرا اینها امور عددی هستند.

ثانیًا: امکان در میان همه ممکنات مشترک است و «حکم‌الشیء حکم ممکنه». پس اگر امکان عقلی اوّل، علت وجود فلکی باشد، پس امکان فلک هم باید بتواند علت خود فلک باشد، و لازم می‌آید که در عالم ممکنی نباشد.<sup>۴</sup>

**ایراد چهارم:** اگر گفته شود دو حیثیت تعقل ذات و تعقل مبدأ، علت صدور عقلی و فلکی از عقل اوّل شده‌اند می‌گوئیم:

اوّلًا: علم عقل اوّل به خودش و به غیر خودش زائد بر ذات است، و هر امر زائدی نیازمند به علّتی است. می‌برسیم آن علت چیست؟

ثانیًا: علم و تعقل در نزد حکما عبارت است از حصول صورتی مساوی با معلوم؛ بنابراین صورت

<sup>[۱]</sup> صص ۲۴۵-۶ و «التّحصيل» عین‌الدّرس ص ۶۲۸

<sup>[۲]</sup> ۱- ر.ک. همین کتاب، ص ۴۹۸-۹

<sup>[۳]</sup> ۲- ر.ک. همین کتاب؛ ص ۴۹۷ و ص ۵۰۵

<sup>[۴]</sup> ۳- ر.ک. همین کتاب؛ صص ۴۹۹-۵۰۱

<sup>[۵]</sup> ۴- ر.ک. همین کتاب؛ صص ۵۰۱-۱

## مقدمهٔ مصحّح

چیز صادر می‌شود: عقلی و جرم فلکی و نفس فلکی. و پس از کامل شدن عدد عقلا و فلکها، عقل دهم به کمک حرکت اجرام سماوی هوای عالم عناصر و صورتهای آنها را ایجاد می‌کند.<sup>۱</sup>

لازم به ذکر است که شیخ‌الرئیس در کتاب «مشأ» به سه جهت کثرت در ذات عقل اوّل استناد کرده است: تعقل مبدأ اوّل؛ تعقل ذات خود؛ و تعقل ممکن الوجود بودن. در «اشارات» و «نجات» به چهار جهت کثرت در ذات عقل اوّل اشاره کرده است: امکان ذاتی؛ وجوب بالغیر؛ تعقل مبدأ؛ و تعقل ذات. شاگرد او بهمنیار در «التّحصيل» جهات کثرت را ماهیت امکانی، وجود فائض از مبدأ؛ و تعقل اوّل دانسته است. خواجه نصیرالدّین طوسی در «شرح اشارات» به شش جهت کثرت: وجود، ماهیت، امکان، وجوب بالغیر، تعقل ذات، و تعقل مبدأ دلالت نموده است. با این‌که در تعیین جهات کثرت در کلمات ایشان اختلاف وجود دارد، ولی چون از هر عقلی سه چیز صادر می‌شود: عقلی و نفسی و فلکی، بالاخره همگی جهات کثرت را به سه تا برگردانده و قائل به «تثلیث» شده‌اند. صدور عقل را ناشی از تعقل مبدأ اوّل دانسته؛ صدور نفس فلکی را به تعقل ذات یا به وجود فائض از مبدأ نسبت داده؛ و جرم فلکی را صادر از امکان ذاتی معرفی کرده‌اند. چنانکه ملاحظه می‌شود از این سه جهت کثرت فقط یکی از آنها یعنی امکان، ذاتی است. اما باقی جهات کثرت (تعقل مبدأ؛ یا تعقل ذات، یا وجوب بالغیر یا وجود فائض از غیره، و…) همگی لازمهٔ حدوث عقل از مبدأ اوّل بوده و کثرتی اضافی است که با وحدت عقل منافاتی ندارند.<sup>۲</sup>

معتقد شده‌اند که این افلاک، محرّک این کواکب می‌باشند. هفت کواکب سیار را چون در سرعت و بطّین مساوی نمی‌یافتند، پس محرّک همهٔ آنها فلک واحدی نمی‌توانست باشد و باید برای هر یک از آنها فلک جداگانه‌ای باشد. اما این افلاک هفتگانه همه در یک رتبه نبودند بلکه بعضی بر بعضی تقدّم داشتند زیرا مشاهده می‌شد که بعضی از این کواکب بعضی دیگر را می‌پوشانند. پس این حجب و کسوف دلیل بر تقدّم و تاخّر آنهاست. یعنی کشف دو فلکی پائین‌تر از فلک کوکی که مورد کسوف واقع می‌شود باید قرار داشته باشد.

روی همین حساب در نظر ایشان فلک قمر از همه پائین‌تر و آسمان دنیاست. و در فوق آن به ترتیب فلک عطارد، زهره، خورشید، مریخ، مشتری و زحل قرار دارند. بعد از این افلاک هفتگانه نوبت به فلک ثوابت که محیط به همه ثوابت و محرّک آنهاست می‌رسد. بالاخره در فوق همهٔ این افلاک و محیط بر همهٔ آنها فلک اقصی یا فلک اطلس قرار دارد که خالی از هر کوکی است. این افلاک دارای جرمی و نفسی بوده و حرکت آنها ارادی و شرفی است. (ر.ک. علم هیئت از قسم راضی «مشأ» که در آن شیخ‌الرئیس کتاب «المجسطی» بطلیموس حکیم یونانی را تلخیص کرده است. و ر.ک: طبیب‌الدّین شیرازی، «دوّة النّجاش»؛ تصحیح سید محمد مشکوّة؛ تهران (انتشارات حکمت) ۱۳۶۹ ش؛ صص ۶۸۹-۶۷۵.

<sup>[۱]</sup> ۱- ر.ک. همین کتاب؛ نمط ششم؛ فصل ۴۲؛ ص ۵۰۶

<sup>[۲]</sup> ۲- ر.ک. «مشأ»؛ الهیات؛ مقاله نهم، فصل چهارم، صص ۶-۴۰ و «نجات»؛ الهیات، ص ۱۲۷ و «شرح اشارات» خواجه؛ ص

با عدد افلاک باید مساوی باشد. آنچه شیخ با جرم و یقین گفته، این است که با افلاک باید حتماً عقلی وجود داشته باشند، و عدد عقول هم از عدد افلاک نباید کمتر باشد. اما قطع و یقین به بیش از این حد از قدرت عقل بشر خارج است.<sup>۱</sup>

۲- خواجه از ایراد دوم او پاسخ می‌دهد که در هیچ یک از کتابهای شیخ که به دست ما رسیده است او وجوب عقل اول به تنهایی را علت عقل دیگری قرار نداده است، بلکه در همه جا تعقل مبدئی که وجودش را واجب کرده است را مبدأ عقل دیگر، و تعقل ذات و امکانش را هم برای صدور نفس و جرم فلکی علت دانسته است.<sup>۲</sup>

۳- خواجه در پاسخ از ایراد سوم اظهار می‌دارد که:

اولاً؛ بر فرض آنکه امکان؛ وجوب بالنبوه و وجود، همگی امور عدسی باشند اینها علل مستقل نیستند. حکماً اتفاق نظر دارند که علت حقیقی تمامی اشیاء حق تعالی است و اینها شروط و حیثیت‌هایی هستند که موجب اختلاف احوال علت هستی‌بخش آنها می‌شود. و همه قبول دارند که امور عدسی هم می‌توانند برای حصول چیزی شرط باشند.<sup>۳</sup>

ثانیاً این مفاهیم با آنکه مشترک معنوی هستند اما از مفاهیم مشکک‌اند و بعضی از مصداق آنها مقتضی اموری هستند که دیگران مقتضی آن نیستند.<sup>۴</sup>

۴- اما در پاسخ از ایراد چهارم می‌توان گفت:

اولاً؛ چنانکه در مبحث علم گذاشت: علم ذات به ذات زائد بر ذات نیست. و علم به غیر هم به واسطه علم به ذات است.

ثانیاً؛ چنانچه در پاسخ از ایراد قبلی گفته شد: علت حقیقی تمام موجودات، خداوند متعال است و اگر گاهی معلولی را به غیر او نسبت می‌دهند از باب تساهل در تعلیم است. بنابراین علم معلول اول به ذات خود یا به مبدأ خود، مثل امکان، علل مستقل برای صدور چیزی نیستند بلکه شروطی هستند که موجب اختلاف احوال علت می‌شوند. بنابراین امر واحدی ممکن است در جایی مقتضی امری باشد، و در جایی دیگر مقتضی امری دیگر. اشکال شما در علل مستقل وارد است نه در اینجا.

۵- اما از اشکال پنجم می‌توان پاسخ گفت که: شیخ الزئیس امکان عقل اول را علت هیولای فلک

معتوله در علم عقل اول به ذاتش با صورت معتوله در علم معلولش (یعنی علم عقل دوم) به او یکی است. پس چگونگی صورت معتوله واحد در عقل اول موجب صدور فلکی می‌شود، ولی در عقل دوم همین صورت معتوله موجب صدور عقلی دیگر می‌شود. آیا می‌شود امور متفاوتی دارای لوازم مختلف باشند؟<sup>۱</sup>

ایراد پنجم: فلک موجود واحدی نیست بلکه مرکب از هوبلی، صورت جسمیه، صورت نوعیه، مقدار خاص، شکل خاص، وضع خاص و غیره است. این امور کثیره اگر به جهت واحدی در عقل اول نسبت داده شود با قاعده «الواحد» که اساس سخنان شما است منافات دارد.<sup>۲</sup>

ایراد ششم: شیخ گفت: «عقل اول چون معلول است مانعی ندارد که مقوم از امور مختلف باشد» و این سخن اشکال دارد. زیرا علت شیء مرکب، باید اول علت برای اجزاء و مقومات آن باشد، و چون این مقومات کثیرند پس باید از مبدأ واحد امور کثیره صادر شده باشد که با قاعده «الواحد» سازگار نیست.<sup>۳</sup>

ایراد هفتم: اگر بپذیریم که معلول اول مرکب نیست پس این قول حکما که می‌گویند: جوهر برای همه مادیون خود جنس است نیز غلط است. زیرا اگر جوهر برای عقل اول جنس باشد لازم می‌آید که عقل اول مرکب از جنس و فصل باشد. و این با بساطت آن سازگار نیست.<sup>۴</sup>

ایراد هشتم: اگر معلول اول بتواند با این کثرات اعتباری متشاء صدور کثرات باشد، پس چرا چنین کثرات اعتباری از سلوب و اضافات را برای خود خداوند متعال در نظر بگیریم تا خود او متشاء این کثرات باشد؟<sup>۵</sup>

## نقد و بررسی ایرادات فخر رازی

۱- خواجه‌نصیرالدین طوسی در جواب از ایراد اول فخر رازی می‌گوید:

شیخ الزئیس به طور قطع و یقین نگفته است که فلک اول باید حتماً از عقل اول صادر شود، یا سلسله عقول حتماً باید با فلک آخر ختم شود، یا علل افلاک باید حتماً عقول متوالی باشند، و یا عدد عقول

۱- رک: همین کتاب؛ صص ۲-۵۰۱.

۲- رک: همین کتاب؛ ص ۵۰۲.

۳- رک: همین کتاب؛ ص ۵۰۲.

۴- رک: همین کتاب؛ ص ۵۰۲.

۵- رک: همین کتاب؛ ص ۵۰۳.

۱- خواجه‌نصیرالدین طوسی؛ «الشرح اشارات» ج ۳، ص ۱۲۴.

۲- «الشرح اشارات» خواجه ج ۳، ص ۲۵۰.

۳- «الشرح اشارات» خواجه ج ۳، ص ۲۴۹ و ۲۵۱.

۴- «الشرح اشارات» خواجه ج ۳، ص ۲۵۱.

## ۸۲ مقدمه مصحح

دانست، و تفعل ذات را علت صدور صورت فلکی دانست. اما آنچه فخر رازی از شکل و وضع و مقدار و غیره ذکر کرده است اینها همه لازمه صورت جسمیّاند، و صورت جسمیّ بدون صورت نوعیّه تحقیق پیدا نمی‌کند.

۶- خواجه در جواب از ایراد ششم فخر رازی می‌گوید:

معلول اول گاهی بر عقل اول اطلاق می‌شود با همه کمالاتش. زیرا عقل اول اولین ماهیتی است که با همه کمالاتش از خداوند متعال صادر شده است. و گاهی بر صادر اول به تنهایی و بدون اینکه چیزی از لوازش با آن اعتبار شود اطلاق می‌شود. به اعتبار معنای اول می‌توان گفت که معلول اول مقتوم از امور مختلف است، اما به اعتبار معنای دوم امری بسیط است.<sup>۱</sup> به عبارت دیگر چنانچه خود شیخ در الهیات «شفا» گفته است:

«این کثرتی که به معلول اول نسبت داده می‌شود از مبدأ اول تعالی نیست. زیرا امکان

وجود ذاتی عقل اول است و معلول مبدأ اول نیست [و]ا می‌شود امکان بالغیر و همه قول دارند امکان بالغیری نیست. امکان در همه جا ذاتی است. [تنها چیزی که مفاض از مبدأ اول است و جوب وجود معلول اول است. اما این که مبتدئ را تعقل می‌کند، و ذات خودش را تعقل می‌کند، اینها حیثیت‌های کثیره‌ای نیستند که از واجب تعالی صادر شده باشند. بلکه اینها لازمه وجود، و وجود بالغیر است. و این منبع نیست که ذات واحدی (مثل حق تعالی)، ذات واحد دیگری از آن صادر شود (مثل عقل اول)، که این امر واحد (دومی) لوازمی داشته باشد از قبیل: حکمی، حالی، صفی، یا معلولی، و آن لازم هم واحد باشد. سپس از آن امر واحد (مثل عقل اول) با مشارکت آن لازم، امر دیگری صادر می‌شود و کثرتی پیدا شود که همه آنها لازمه ذات اوست».<sup>۲</sup>

۷- اما ایراد هفتم به این جهت برای فخر رازی پیش آمده که او بین اجزاء خارجی و اجزاء عقلی

## مقدمه مصحح

خط کرده و بین آنها فرقی نگذاشته است. بر فرض که جوهر جنس باشد، این موجب تکثر در عقل اول نمی‌شود. زیرا جنس و فصل اجزاء عقلی و اعتباری‌اند که با بساطت خارجی عقل اول منافاتی ندارند.<sup>۱</sup>

۸- خواجه در جواب اشکال هشتم می‌گوید: که این سلوب و اضافات در مورد حق تعالی پس از ثبوت غیر (یعنی مخلوقات او) معنا پیدا می‌کند. پس اگر این سلوب و اضافات بخراهد مثلاً صدور مخلوقات باشد، چون فرع بر ثبوت آنهاست، دور باطل لازم می‌آید.<sup>۲</sup>

فخر رازی علاوه بر این اشکالات بر مواضع دیگری از کلمات شیخ هم اعتراض کرده است، از جمله: آنجا که شیخ الزئیس می‌خواهد از اختلاف حرکات افلاک در سرعت و بطیء بر کثرت عقول استدلال کند<sup>۳</sup>؛ یا آنجا که او از طریق حرکات نامتناهی افلاک با از راه امتناع علّیت فلکی برای فلکی دیگر بر وجود عقول استدلال می‌کند<sup>۴</sup>؛ یا آنجا که صدور صور عنصری مختلف از عقل فتال را به کمک اجرام سماوی می‌داند<sup>۵</sup>؛ اشکالاتی وارد می‌کند که ما برای پر هیز از طولانی شدن این بحث از ذکر آنها خودداری کردیم؛ بخصوص آن‌که همه استنتاجات فلسفی شیخ الزئیس، و ایرادات فخر رازی، بر اصل موضوعی مبتنی شده است که بمداً ابطال آن مسلم گردیده است. غالب این بحثها و استدلالها، ایرادها و مناقشه‌ها، نقدها و پاسخگویی‌ها که این بزرگان در طراح‌ی آن نهایت هوش و ذکاوت را به خرج داده و در بنای آن اجتهاد و کوشش را به غایت رسانده‌اند و به این همه استنتاجات فلسفی عالی و تحسین برانگیز دست یافته‌اند - همگی بر پذیرش افلاک تسعه، و ارادی بودن حرکات آنها، و امثال این مطالب که از درجه اعتبار ساقط گردیده، مبتنی شده است. و وقتی آن اساس ویران شد اینها هر چه رشته‌اند دوباره پنبه می‌شود و از این راه دیگر نه نفسی و نه تعدّد عقول‌ی ثابت می‌گردد. بنابراین برای اثبات عقول و عالم مجردات و سایر موضوعات فلسفه الهی، باید راهی را در پیش گرفت که مبتنی بر مقدمات سست طبیعی نباشد بلکه از براهینی استفاده شود که از مقدمات یقینی خدشه‌ناپذیر تشکیل شده‌اند.

لازم به ذکر است که حکمای الهی علاوه بر طریق مذکور راههای دیگری را هم برای اثبات

مراتب شکوهمند نظام هستی طی کرده‌اند که مهمترین آنها استدلال از طریق قاعدهٔ «امکان اشرف» می‌باشد. متاد این قاعده این است که در تمام مراتب هستی لازم است ممکن اشرف بر ممکن اخس مقدم

۱- «شرح اشارات» خواجه، ج ۳، ص ۲۵۲.

۲- «شرح اشارات» خواجه، ج ۳، ص ۲۵۲.

۳- همین کتاب؛ ص ۳۴۹.

۴- همین کتاب؛ صص ۳۷۵ و ۳۹۳.

۵- همین کتاب؛ صص ۵۰۹-۵۱۲.

۱- «شرح اشارات» خواجه، ج ۳، ص ۲۵۱.

۲- عبارات ابن سینا در الهیات «شفا» چنین است: «و لیست الکثرة له عن الاول، بأن امکان وجوده أمر له بذاته لا یسبب الاول، بل له من الاول وجوب وجوده، ثم کثرة أنه یقل الاول و یقل ذاته کثرة لازمة لوجوب وجوده عن الاول. ونحن لا نمنع أن یکون عن شيء واحد ذات واحدة، ثم ینبغها کثرة إضاة، لیست فی أول وجوده، ولا دخل فی مبدأ قوامه، بل یحوز أن یکون الواحد یلزم عنه واحد، ثم ذلک الواحد یلزمه حکم و حال، أوصفه، أو مملون و یکون ذلک ایضاً واحداً. ثم یلزم عنه یمشاركة ذلک الأول شیء، فینبغ من هناك کثرة کلها یلزم ذاته، فینبغ إذن أن تكون مثل هذه الکثرة هی الملة امکان وجود الکثرة فیها عن المملول الأول. ولو لاهذه الکثرة لکان لا یمکن أن یوجد منهما إلا واحدة و لم یمکن أن یوجد عنها جسم، ثم لا یمکان للکثرة إلا علی هذه الوجهة فقط» (الشفا، الهیات، المقالة التاسعة، الفصل الرابع؛ ص ۳۰۶).

باشد و اگر ممکن اجتن موجود است به ناگزیر باید پیش از آن ممکن اشرفی هم موجود باشد. بیش از همه شیخ شهاب‌الدین سهروردی در اکثر آثارش از این قاعده سخن گفته و از راههای گوناگون به اثبات آن پرداخته است. او با تکیه بر این قاعده مراتب قوس صعودی هستی از: انشای مثالیه و صوربرزخیه گرفته تا عقول عرضیه و ارباب انواع و تا عقول طویه و عقل اول را اثبات کرده است.<sup>۱</sup> صدرالمشائیین شیرازی نیز به این قاعده عنایت و توجه خاص داشته و در اثبات آن و دفع شکوک و شبهات از آن کوشیده است و از آن برای اثبات عوالم بالا بهره‌برده است. او برای اثبات عقل که آن را «مفارق قدسی» خوانده است به دوازده طریق استدلال کرده است.<sup>۲</sup>

### معرفی نسخه‌های مورد اعتماد در تصحیح بخش حکمت

در مقدمه بخش منطق به معرفی نسخه‌های خطی کتاب «شرح اشارات» امام فخر رازی پرداختیم. در تصحیح بخش حکمت این کتاب نسخه‌های زیر مورد اعتماد بوده‌اند:

- ۱- نسخه خطی شماره ۶۸۹ کتابخانه آستان قدس رضوی در مشهد نوشته شده در سال ۶۵۳ ه. ق. به قلم عبدالله بن عبدالواحد جعفری که این نسخه از اواسط نط دوم آغاز می‌شود و بخشهای موجود آن کامل، بدون افتادگی و کم غلط بوده و با خطی خوانا نوشته شده و نسخهای قدیمی و متفن است. عبارت «بلغ مقابله» که گاهی در حاشیه آن دیده می‌شود نیز حکایت از آن دارد که با نسخهای دیگر مقابله گردیده است. این نسخه چنین آغاز می‌شود:

«بسم الله الرحمن الرحیم» رب یتو رحمتک یا کریم. المسئله الثالثه فی بیان جواز الکون

والفساد علی المعاصر الأربعة. نتیجه: قد یورد الإیاه بالجمد فیکه ندی من الهواء....»

و تا پایان کامل است اگر چه اوراق آن جایجا شده و نیازمند صحافی مجدد است.

- ۲- نسخه خطی شماره ۱۹۸۵ کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران به خط نسخ سده‌های هفتم و هشتم هجری (فهرست دانشگاه تهران: ج ۸، ص ۵۹۴). اول نسخه تا اوائل نط سوم مفقود گردیده و چند صفحه از اوائل نط چهارم آن باز نویسی شده است. این نسخه چنین آغاز می‌شود:

«واعلم أن کل مدول علی آله یتبع علی الإنسان أن. لا یدرک ذاته قائمه یدل علی آله

یدرک ذاته ابدأً، لکن لیس کل مدول علی آله یدرک ذاته ابدأً قائمه یدل علی آله یتبع أن لا

یدرک ذاته ابدأً....»

- ۳- نسخه خطی شماره ۱۸۴۷ کتابخانه مجلس شورای اسلامی در تهران نوشته شده در سال ۱۰۹۴ ه. ق. که نسخه‌ای خوانا، کم غلط و شامل همه بخشهای منطق، طبیعیات و الهیات می‌باشد، و با نسخه شماره ۶۸۹ کتابخانه آستان قدس رضوی هماهنگ است.

- ۴- نسخه خطی شماره ۵۲۱۲ کتابخانه مجلس شورای اسلامی که احتمالاً در سده یازدهم هجری نوشته شده است (فهرست مجلس: ج ۱۶، ص ۴۳) و نسخهای کم غلط، کامل و شامل همه بخشهای منطق، طبیعیات و الهیات می‌باشد و عبارات متن اشارات را هم به طور کامل آورده است.

- ۵- نسخه خطی شماره ۱۸۸۹ کتابخانه خدابخش اورنیل در شهر پتنه کشور هندوستان که احتمالاً نوشته حدود ۷۰۰ ه. ق. است (مفتاح الکنوز (فهرست مخطوطات عربی کتابخانه): ج ۲، ص ۲۱۲). این نسخه نیز کامل و شامل همه بخشهای منطق و فلسفه بوده، لیکن از حسن خط بی بهره و ناسخ در بخش حکمت عبارتهای کتاب را گاهی تغییر و گاهی تلخیص کرده است.

- ۶- نسخه خطی شماره ۳۸ ج کتابخانه دانشکده الهیات دانشگاه تهران که احتمالاً نوشته سده یازدهم هجری است (فهرست نسخه‌های خطی کتابخانه: ص ۶۸۴) این نسخه خوانا و شامل همه بخشهای منطق و فلسفه بوده اما دارای اغلاط و اسقاطات بسیار است.

- ۷- نسخه چاپی در حاشیه «شرح اشارات» خواجه نصیرالدین طوسی به نام «شرحی الاشارات» که یک بار در سال ۱۲۹۰ ه. ق. در «دارالطباعه العامره» و بار دیگر در سال ۱۳۲۵ ه. ق. در «مطبعه الخیریه» در مصر چاپ شده است. این دو طبع با آن که به لحاظ ظاهری و صفحه آرایی با هم تفاوت دارند، لیکن به لحاظ ضبط کلمات مثل هم بوده و هیچ تفاوتی بین آنها نیست، احتمالاً چاپ دوم از روی اولی حروف چینی شده است.

### روش تصحیح کتاب

برای تصحیح کتاب «شرح اشارات» امام فخر رازی علاوه بر نسخه‌های چاپی عکسهائی از نسخه‌های خطی فوق‌الذکر تهیه کردیم، اما از ضبط اختلاف نسخه‌های دو نسخه ۳۸ ج کتابخانه دانشکده الهیات دانشگاه تهران و نسخه ۱۸۸۹ کتابخانه خدابخش هند در بخش حکمت صرف‌نظر کردیم و به عنوان نسخه‌های کمکی از آنها استفاده شده، به سبب آن که اولی دارای اغلاط و اسقاطات بسیار بود و دومی در بخش حکمت دارای حذف و تلخیص و دخل و تصرفهای فراوان در عبارتهای کتاب بود و ضبط اختلاف نسخه‌های آنها حاصلی نداشت.

۱- شهاب‌الدین یحیی سهروردی: مجموعه مصنفات شیخ انصاری: تصحیح هنری کورین: ایران (النجمن فلسفه) ۱۳۵۵: ج ۱ «توضیحات»: ص ۵۱ و «المشایخ و المطارحات»: ص ۲۲۴ ۱ و «شرح حکمه الانوار»: چاپ سنگی: ص ۳۶۷ و بعد.

۲- صدرالدین محمدشیرازی: «اسفار اربعه»: ج ۱۷ ص ۲۵۷-۲۲۴ و ص ۱۱۸-۱۰۹ و ص ۱۷۶-۲۶۲.



در میان نسخه‌های فوق‌الذکر نسخه خطی شماره ۱۸۸۹ کتابخانه آستان قدس رضوی از نسخه‌های دیگر قدیمی‌تر، صحیح‌تر و مضبوط‌تر است و عبارتهای آن از طرف نسخه خطی شماره ۱۸۴۷ کتابخانه مجلس شورای اسلامی نیز تأیید می‌شود. بنابراین در کار تصحیح کتاب این نسخه را بر سایر نسخه‌ها ترجیح داده و از روی آن استنساخ کردیم. اما چون این نسخه با وجود مردخجانی که دارد ناقص است و از اواسط نسط دوم شروع شده و خالی از اشیاء هم نیست، تنو استیم آن را به طور مطلق به عنوان نسخه اساس قرار دهیم، اگر چه در غالب موارد آن را بر سایر نسخه‌ها ترجیح داده و جز در مواردی که ضبط کلمه‌ای در آن مرجوح می‌نمود از آن عدول نکرده‌ایم. بنابراین شیوة تصحیح بخش حکمت این کتاب به طور مطلق بر مبنای نسخه اساس نبوده بلکه تصحیح آن به شیوة تصحیح انتقادی بوده است.

اما در مورد تصحیح متن کتاب «الاشارات و التنبیها» یعنی عبارتهای ابن سینا به همان روشی که در مقدمه بخش منطق بیان داشتیم عمل شده است.

رمزهای به کار گرفته شده برای اشاره به نسخه‌ها به ترتیب ذیل است:

س: نسخه خطی ۹۸۹ کتابخانه آستان قدس رضوی

ط: نسخه خطی ۱۹۸۵ کتابخانه مرکزی دانشگاه تهران

مج: نسخه خطی ۱۸۴۷ کتابخانه مجلس شورای اسلامی در تهران

م: نسخه خطی ۵۲۱۲ کتابخانه مجلس شورای اسلامی

معن: نسخه چاپی معبر

شماره گذاری فصلها که در بالای هر فصل داخل [ ] آمده است از مصحح است. در بعضی از نسخه‌ها به جای کلمه «التفسیر» از کلمه «الشرح» استفاده شده است.

و آخر دعویٰنا أن الحمد لله رب العالمین و صلی الله علی محمد و آله الطاهرین

علیرضا بجدزاده

مهدی مقدس - شهریور ۱۳۸۲

## فهرست اشخاص و گروه‌ها

ابن اعرابی ۱۱	جبرئیل امام الحرمین ابوالمعالی ۱۹
ابن تیمیّه ۱۶	خلیلان ۱۶
ابن خلدون ۱۸ - ۱۹	ذینقرطیس ۵۰
ابن رشد ابوالولید محمد بن احمد ۷ - ۴۳ - ۶۹	الرزکان محمد صالح ۴۸
ابن سیناء، حسین بن عبدالله ۱ - ۲ - ۳ - ۵	زینون ۶۹
۷ - ۸ - ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۲ - ۱۳ - ۱۶ - ۱۷	سهروردی، یحیی بن جیش شیخ اشراق ۴۰ -
۲۰ - ۲۱ - ۲۲ - ۲۳ - ۲۴ - ۲۶ - ۲۷ - ۲۸	۴۳ - ۴۶ - ۶۷ - ۸۴
۲۹ - ۳۱ - ۳۲ - ۳۳ - ۳۴ - ۳۵ - ۳۷ - ۴۰	سهیل بن عزیز مستوفی ۱۸
۴۱ - ۴۲ - ۴۳ - ۴۴ - ۴۵ - ۴۶ - ۴۷ - ۴۸	شهرزوی شمس‌الدین محمد ۱۶
۵۰ - ۵۱ - ۵۲ - ۵۳ - ۵۴ - ۵۸ - ۵۹ - ۶۰	شهرستانی ابوالفتح محمد بن عبدالکریم ۲۲
۶۱ - ۶۲ - ۶۳ - ۶۴ - ۶۵ - ۶۶ - ۶۷ - ۶۸	صدرالدین شیرازی محمد بن ابراهیم ۴۰ - ۴۳ -
۶۹ - ۷۱ - ۷۲ - ۷۵ - ۷۶ - ۷۸ - ۷۹ - ۸۰	۴۱ - ۶۷ - ۷۴ - ۸۴
۸۱ - ۸۲ - ۸۳ - ۸۶	عرفا (اهل عرفان) ۹ - ۱۰ - ۱۱ - ۱۳ - ۱۴ -
ابو البرکات بغدادی ۲۲ - ۳۴	۶۹ - ۷۰ - ۷۹ - ۷۵
ارسطو ۳ - ۴ - ۸ - ۲۰ - ۳۴ - ۶۹	عفندالدین ایچی عبدالرحمن بن احمد (صاحب موافق) ۱۸ - ۲۰ - ۴۶
اشاعره ۱۷ - ۱۹ - ۲۰ - ۴۸ - ۷۰	غزالی امام محمد ۱۹ - ۴۱ - ۴۳ - ۷۰
اشراقیون ۶۴	فارابی محمد بن محمد ۴ - ۱۶ - ۱۷ - ۲۰ -
اشعری ابوالحسن علی بن اسماعیل ۱۸ - ۴۶ -	۶۹ - ۷۰
۴۷ - ۴۸	
افلاطون ۴ - ۳۴ - ۶۴	فخر رازی محمد بن عمر ۵ - ۷ - ۸ - ۹ - ۱۱ -
افلاطونیان ۶۴	۱۲ - ۱۵ - ۱۷ - ۱۸ - ۱۹ - ۲۰ - ۲۱ - ۲۲ -
باقلانی قاضی ابوبکر ۱۹	۲۳ - ۲۴ - ۲۵ - ۲۶ - ۲۷ - ۲۸ - ۲۹ - ۳۰ -
بصری ابوالحسن ۴۶ - ۴۸	۳۱ - ۳۳ - ۳۴ - ۳۵ - ۳۷ - ۳۸ - ۳۹ - ۴۰ -
بهمینار بن مرزبان ۴۰ - ۴۳ - ۶۹ - ۷۸	۴۱ - ۴۲ - ۴۳ - ۴۵ - ۴۶ - ۴۷ - ۴۸ - ۴۹ -
تفتازانی سعدالدین ۱۸ - ۲۰	۵۰ - ۵۱ - ۵۲ - ۵۳ - ۵۵ - ۵۶ - ۵۷ - ۵۹ -
جرجانی میرسیدشریف ۱۸ - ۲۰ - ۷۰	۶۰ - ۶۱ - ۶۲ - ۶۴ - ۶۵ - ۶۶ - ۷۰ - ۷۲ -
جعفری عبدالله بن عبدالواحد ۸۴	۷۳ - ۷۴ - ۷۶ - ۷۹ - ۸۰ - ۸۲ - ۸۳ - ۸۵ -

## فهرست كتابها و رسائل

شرح عيون الحكمة ١٧ - ٣٤	التحصيل ٧٨
شرحى الإشارات ٨٥	اثولوجيا ٨
الثغاء ١ - ٢ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٥ -	الإشارات والتنبيهات ١ - ٢ - ٣ - ٧ - ٨ - ٩ -
٢٢ - ٢٣ - ٣٤ - ٤٠ - ٤١ - ٦٠ - ٧٨ - ٨٢	١١ - ١٥ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٤ - ٢٥ - ٣١ -
فخر الدين الرازى و آراؤه الكلامية و الفلسفية ٤٧	٢٣ - ٣٤ - ٤٠ - ٤٦ - ٥٤ - ٦٢ - ٧٨ - ٨٦
قصيده عتيبة ١٢	اعتقادات فرق المسلمين و المشرىكين ١٧
فقه سلامان و ايسال ١١ - ١٢	الاربعين ٥٣
باب الاشارات ١٥	الارشاد ١٩
المباحث و الشكرى و الثبته على الاشارات ٢٢	الاشارة ٤٧
المباحثات ٢٢	تفسير كبير ١٧
المباحث المشرقية ١٥ - ١٧ - ١٨ - ٢٠ - ٢١ -	تهافت التهافت ٤٤
٢٤ - ٣٣ - ٣٤ - ٤٧ - ٤٨ - ٥٣	تهافت الفلاسفة ٤٣
المحصل ١٥ - ١٧ - ١٨ - ٢٠ - ٢٤ - ٣٤ - ٣٨	حكمة الاشراق ٤٦
المطالب العالية ١٥ - ١٦ - ١٨ - ٢٠ - ٣٨ - ٥٣	حكمة المشرقية (منطق المشرىقين) ٢ - ٦١ -
مصارعة الفلاسفة ٢٢	دانشنامه علائى ١
المعالم فى اصول الدين ٣٨	رسالة حى بن يقطان ١٢
مقدمة ابن خلدون ١٨	رسالة الطير ١٢
الملخص ١٧ - ٢٠ - ٢٧	الخصين ٤٧
المناهج و البيانات ٢٢	رسالة العشق ١٠ - ١١ - ٣٣
المواقف فى علم الكلام ٤٦	الشامل ١٩
النجاة ١ - ٤٠ - ٤١ - ٧٨	شرح اشارات فخر رازى ١٢ -
نقد المحصل ٤٤ - ٧٠	٢٥ - ٢٧ - ٢٨ - ٣٠ - ٤٤ - ٥٠ - ٦٧ -
الترادر ١١	٨٥ - ٧٨
نهاية العقول ١٧ - ٣٧	شرح اشارات فخر رازى ١٥ - ١٧ - ٢٠ - ٢١ -

فرغ بوس ٦٥

فلو طين ٨

فلاسفه (حكما) ١١ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ -

٢٠ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٦ - ٣٨ - ٤٨ - ٥٠ - ٥٩ -

٦٢ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٩

فلاسفه اشراق ٦٩

فلاسفه قديم يونان ٦٩ - ٧٥

فلاسفه متأ ١ - ٢ - ٨ - ٢٢ - ٢٥ - ٢٧ - ٦٨ - ٦٩

كراية ١٦

متكلمان ١٥ - ١٧ - ١٩ - ٢٠ - ٢٣ - ٣٦ -

٣٦ - ٦٢ - ٧٠

مسعودى شرف الدين محمد ٢٢

معتزله ١٨ - ٢٦ - ٣١ - ٧٠

نصير الدين طوسى محمد بن محمد ٨ - ١١ - ١٥ -

٢١ - ٢٢ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٩ - ٣٠ - ٣٢ -

٣٧ - ٣٩ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ -

٥٣ - ٥٤ - ٥٧ - ٦٠ - ٦١ - ٦٧ - ٧٠ - ٧١ -

٧٣ - ٧٤ - ٧٨ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٥ -

نوافلاطونيان ٣ - ٨ - ٦٥ - ٦٩

عبدالدین ابیحی عبدالرحمن بن احمد؛ «المواقف فی علم الکلام»؛ مع شرح الجرجانی؛ مصر ۱۳۰۵ هـ/ ۱۹۰۷ م.

غزالی امام محمد؛ «تهافت الفلاسفة»؛ تحقیق سلیمان دینا؛ مصر ۱۹۵۵ م.

قازانی محمدبن محمد؛ مجموعه رسائل؛ «رسالة زینون»؛ حیدرآباد دکن هند.

فخررازی؛ «اعتقادات فرق المسلمین و المشرکین»؛ قاهره ۱۳۹۸ هـ/ ۱۹۷۸ م.

فخررازی؛ «شرح عیون الحکمة»؛ تحقیق احمد حجازی السقا؛ مؤسسه الصادق؛ ۱۳۷۳ ش.

فخررازی؛ «المباحث المشرقة»؛ قم؛ انتشارات بیدار؛ ۱۴۱۱ هـ.

فخررازی؛ «المطالب العالیة»؛ تحقیق احمد حجازی السقا؛ بیروت؛ ۱۴۱۷ هـ/ ۱۹۸۷ م.

قلو طین؛ «الولوجیا»؛ تصحیح عبدالرحمان بدوی؛ قاهره ۱۹۶۶ م.

قطب‌الدین شیرازی؛ «شرح حکمة الاشراق»؛ چاپ سنگی؛ ۱۳۱۳ م.

قطب‌الدین شیرازی؛ «درّة النّاح»؛ تصحیح سید محمد مشکوة؛ تهران؛ انتشارات حکمت؛ ۱۳۶۹ ش.

قناتی الأب جرج شحاته؛ «مؤلفات ابن سینا»؛ قاهره؛ دارالمعارف بمصر؛ ۱۹۵۰ م.

کابلتن فردریک؛ «تاریخ فلسفه»؛ ترجمه جلال‌الدین مجتبی؛ تهران؛ مرکز انتشارات علمی و فرهنگی؛ ۱۳۶۲ ش.

لامیحی ملاعبدالرزاق؛ «شوارق الایهام فی شرح تجرید الکلام»؛ تهران؛ چاپ سنگی.

مطهری مرتضی؛ «شرح مبسوط منظومه»؛ تهران؛ انتشارات حکمت؛ ۱۳۶۶ ش.

میر داماد میر محمد باقر بن محمد؛ «القیسات»؛ چاپ سنگی.

مهدوی یحیی؛ «فهرست نسخه‌های مصنفات ابن سینا»؛ تهران؛ انتشارات حیدرآ؛ ۱۳۷۹ هـ.

نصیرالدین طوسی خواجه محمدبن محمد؛ «شرح الإشارات و التبیهات»؛ تهران؛ انتشارات حیدرآ؛ ۱۳۷۹ هـ.

نصیرالدین طوسی؛ «تلخیص المحصل المعروف بقند المحصل»؛ به اهتمام آقای عبدالله نورانی؛ بیروت؛ دارالاضواء؛ ۱۹۸۵ م.

Brockelmann carl; *Geschichte der Arabischen Literature*, Leiden, 1943.

Shorter *Encyclopaedia of Islam*, by H.A.. Gibbe and J.H.Kramers; London; 1958.

## فهرست‌ها

«فهرست خطی کتابخانه مرکزی آستان قدس رضوی»؛ ج ۴؛ تألیف اوکائی؛ چاپخانه طبرس ۱۳۳۹ ش.

«فهرست نسخه‌های خطی کتابخانه مجلس شورای اسلامی»؛ ج ۵؛ تألیف عبدالحسین حائری؛ تهران ۱۳۴۵ ش.، و ج ۱۱۶؛ نگارش احمد منزوی؛ تهران (چاپخانه مجلس)؛ ۱۳۴۸ ش.

«فهرست نسخه‌های خطی کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران»؛ ج ۸؛ تألیف محمدتقی دانش پروزه؛ تهران،

انتشارات دانشگاه؛ ۱۳۳۹ ش.

«فهرست نسخه‌های خطی کتابخانه دانشکده الهیات و معارف اسلامی دانشگاه تهران»؛ تألیف محمدباقر حجتی؛

تهران؛ انتشارات دانشگاه؛ ۱۳۴۵ ش.

«فهرس المخطوطات المریة فی مکینه الاوقاف العامة فی البغداد»؛ عبدالله الجبوری؛ بغداد؛ الدار الوطنية؛ ۱۹۷۴ م.

«مفتاح الکوز فهرست مخطوطات عربی کتابخانه خدابخش اورنیل هند»؛ یمن؛ چاپ ۱۹۶۵ م.

## فهرست مآخذ

آشتیانی میرزا مهدی؛ «اساس التوحید»؛ تهران؛ دانشگاه تهران؛ ۱۳۳۰ ش.

ابن ابی اصیمة؛ «عیون الانباء فی طبقات الاطباء»؛ تحقیق بنار رضاء بیروت؛ مکتبه الحیاة؛ ۱۹۶۵ م.

ابن خلدون؛ عبدالرحمان بن محمد؛ «مقدمة»؛ ترجمه محمد پروین گابادی؛ تهران؛ بنگاه ترجمه و نشر کتاب؛ ۱۳۵۳ ش.

ابن رشد؛ ابوالوید محمدبن احمد؛ «تهافت التهافت»؛ تحقیق سلیمان دینا؛ مصر؛ دارالمعارف؛ ۱۹۶۵ م.

ابن سینا؛ «الإشارات و التبیهات»؛ به اهتمام محمود شهایی؛ تهران؛ دانشگاه تهران؛ ۱۳۳۹ ش.

ابن سینا؛ «الرسالق»؛ تصحیح عبدالرحمان بدوی؛ قاهره؛ ۱۳۹۱ هـ/ ۱۹۷۳ م.

ابن سینا؛ «الرسالق»؛ رسالة المفق؛ قم؛ انتشارات بیدار؛ ۱۴۰۰ م.

ابن سینا؛ «الشفا؛ الیهیات»؛ تحقیق ژرژقناتی و سمید زاید؛ قاهره ۱۹۶۰ م.

ابن سینا؛ «الشفا؛ الطبیعیات»؛ الشماخ الطبیعی؛ تحقیق سمیدزاید؛ قاهره؛ ۱۹۵۲ م.

ابن سینا؛ «الشفا؛ المنطق»؛ المدخل؛ تحقیق ژرژقناتی و دیگران؛ قاهره؛ ۱۹۵۲ م.

ابن سینا؛ «مطلق المشرقی»؛ قاهره ۱۹۱۰ م.

ابن سینا؛ «الحیاة»؛ به کوشش محی‌الدین صبری کردی؛ قاهره؛ ۱۹۳۸ م.

ابن قنای؛ «مصباح الأئس فی شرح مفتاح الیب»؛ چاپ سنگی.

ابوالبرکات بغدادی؛ «المعتبر»؛ حیدرآباد دکن؛ ۱۳۵۸ هـ.

انندی اصفهانی میرزا عبدالله؛ «دلائل العلماء»؛ تحقیق احمد الحسینی؛ ج ۷؛ قم؛ کتابخانه آیةالله مرعشی؛ ۱۴۱۵ هـ.

انصاری خواجه عبدالله؛ «مازائل الشایرین»؛ تصحیح دی بورکی؛ قاهره؛ ۱۹۶۲ م.

بهمنیار بن مرزبان؛ «التحصیل»؛ تصحیح شهید مطهری مرتضی؛ تهران؛ دانشگاه تهران؛ ۱۳۷۵ ش.

حاجی خلیفه (جلی)؛ «کشف الطّون»؛ بیروت؛ دارالفکر؛ ۱۴۱۹ هـ.

الرزکان محمد صالح؛ «فخرالدین الرازی و آراؤه الکلامیة و الفلسفیة»؛ قاهره؛ دارالفکر؛ ۱۳۸۳ هـ/ ۱۳۶۳ م.

سیرزادی هادی بن مهدی؛ «شرح منظومه»؛ تهران؛ چاپ سنگی؛ ۱۲۹۸ هـ.

سبکی فاج‌الدین عبدالوهاب؛ «طبقات الشافعية الکبری»؛ بیروت؛ دارالعمرة.

سهروردی شهاب‌الدین یحیی؛ «مجموعه مصنفات شیخ اشراق»؛ تصحیح هنری کریز؛ تهران؛ انجمن فلسفه؛ ۱۳۵۵ ش.

شهرزوری؛ شمس‌الدین محمد؛ «ذخرة الارواح و روضة الافراح»؛ (تاریخ الحکماء)؛ تحقیق عبدالکریم ابوشیرین؛

طرابلس؛ ۱۳۹۸ هـ/ ۱۹۸۸ م.

شهرستانی ابوالفتح محمدبن عبدالکریم؛ «الملل و النحل»؛ بیروت؛ ۱۹۸۱ م.

صدرالدین شیرازی محمدبن ابراهیم؛ «الأسفار الاربعة»؛ چاپ ایران؛ ۹ ج.

صدرالدین شیرازی محمدبن ابراهیم؛ «التعلیقات علی الیهیات الشفا»؛ چاپ سنگی؛ تهران ۱۳۰۳ هـ.

صفدی صلاح‌الدین خلیل بن ایبک؛ «الوافی بالوقایع»؛ به کوشش دبد ریغ؛ آلمان؛ ویمان؛ ۱۴۰۱ هـ/ ۱۹۸۱ م.

عاش کریزاده؛ «مفتاح السعادة و مصباح السیادة»؛ تحقیق کامل پکری و عبدالوهاب ابوالنور؛ قاهره؛ دارالکتب؛ ۱۹۶۸ م.

۴

طهرانی آقابزرگ؛ «الدريعة إلى تصنيف الشيعة»؛ بیروت؛ دارالاضواء.